جامعة العربي التبسي-تـــبسة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

تأثير قضية الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

من إعداد الطالب:
ورغي حمزة

الأستاذ المشرف:
*د. كيم سمير

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
بلقاسمي رقية	محاضر- ب	رئيسا
كيم سمير	محاضر- أ	مشرفا ومقررا
البار أمين	محاضر- أ	ممتحنا

السنة الجامعية:2021/2020

جامعة العربي التبسي–تـــبسة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

تأثير قضية الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

من إعداد الطالب:
ورغي حمزة

الأستاذ المشرف:
*د. كيم سمير

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
بلقاسمي رقية	محاضر– ب	رئيسا
كيم سمير	محاضر– أ	مشرفا ومقررا
البار أمين	محاضر– أ	ممتحنا

السنة الجامعية:2021/2020

شكـر وعـرفـان

الشكر والحمد لله سبحانه وتعالى الذي هدانا إلى طريق العلم وأعاننا على إتمام هذا البحث

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان وأسمى معاني التقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف "**د. كيم سمير**" الذي شرفنا بالتأطير، وأفادنا بتوجيهاته الهادفة، ونصائحه القيمة.

على كل الجهد والوقت الذي منحنا إياه في إطار متابعة هذا البحث من كل جوانبه وفي كل مراحله رغم مسؤولياته الكثيرة، حتى يخرج هذا العمل في صورته النهائية.

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة

"**الأستاذة بلقاسمي رقية**" و"**الأستاذ البار أمين**"

على الجهد المبذول في تصويب هذا العمل

وكل أساتذة قسم العلوم السياسية الذين استشرناهم ولم يبخلوا علينا بعلمهم.

اهداء

احمد الله عز وجل على عطائه الدائم والقدرة التي منحني إياها لإتمام هذه المذكرة.

أقدم شكري وامتناني لأغلي شخصين في حياتي الوالدين الكريمين، الى ابي الغالي الذي كان عونا وسندا لي طوال حياتي، الى امي الغالية، وحبيبة قلبي التي كان لها الدور الكبير في حياتي، ومشواري الدراسي.

والى خطيبتي ورفيقتي في انجاز هذا العمل

الى أصدقائي ورفقائي دربي الكل من غير استثناء وكل زملاء قسم علوم سياسية.

والى الأستاذ المشرف "كيم سمير" والى أستاذة العلوم السياسية جامعة تبسة.

الملخص:

شهدت العلاقات الجزائرية المغربية حالة من التوتر بسبب عدة قضايا أهمها قضية الصحراء الغربية التي تحتل موقعا استراتيجيا لإطلالتها على المحيط الأطلسي الذي يعتبر جسرا للتواصل بين الدول. كما أن المنطقة غنية بالعديد من الموارد الطبيعية، مما جعلها موضوع أطماع الدول المستعمرة، بما في ذلك الاحتلال الإسباني، الذي أصبح الصراع بعد خروج إسبانيا ذا طابع إقليمي بين جبهة البوليساريو والمغرب. لقد عرفت قضية الصحراء الغربية عدة مواقف ساهمت في تغيير مسارها، ومن بين هذه المواقف نجد موقف الجزائر الداعم والمساند للقضية الصحراوية واعتبارها قضية تصفية استعمار، وهذا ما شكل خلافا مع المغرب. وهذا ما زاد من حدة الصراع، وانحصر موقف الهيئات الدولية في الإغاثة والحماية، حيث اتسمت العلاقات الجزائرية المغربية بالعديد من التوترات والأزمات، مما أدى إلى حصر العلاقات الدبلوماسية وانعكس سلبا على الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي اتسمت بالعلاقات المتبادلة بين الشخصين والمبادرات الاقتصادية.

Abstract

The Algerian-Moroccan relations have witnessed a state of tension due to several issues, the most important of which is the issue of Western Sahara, which occupies a strategic position due to its overlooking the Atlantic Ocean, which is considered a bridge of communication between countries. The region is also rich in many natural resources, which made it the subject of the ambitions of colonial countries, including the Spanish occupation, which became the conflict after Spain's exit is of a regional character between the Polisario Front and Morocco. The Western Sahara issue has known several positions that have contributed to changing its course, and among these positions we find Algeria's supportive and supportive position for the Saharan issue and considering it a case of decolonization, and this is what constituted a disagreement with Morocco. This is what increased the intensity of the conflict, and the position of the international bodies was limited to relief and protection, as the Algerian-Moroccan relations were characterized by many tensions and crises, which led to the limit of diplomatic relations and reflected negatively on the political, social and economic situations, which was characterized by inter-relations between the two figures and economic initiatives.

فهرس
المحتويات

المحتوى	الصفحة
الشكر والعرفان	
اهداء	
مقدمــة	9-1
الفصل الأول: طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية	37-10
المبحث الأول: السياسة الخارجية الجزائرية المغربية	11
المطلب الأول: السياسة الخارجية الجزائرية	11
المطلب الثاني: السياسة الخارجية المغربية	25
المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسي والعسكري الجزائري والمغربي	29
المطلب الأول: النظام السياسي والعسكري الجزائري	29
المطلب الثاني: النظام السياسي والعسكري المغربي	30
المبحث الثالث: طبيعة النظام الاقتصادي الجزائري والمغربي	32
المطلب الأول: النظام الاقتصادي الجزائري	32
المطلب الثاني: النظام الاقتصادي المغربي	34
خلاصة الفصل الاول	37
الفصل الثاني: العلاقات الجزائرية المغربية في إطار قضية الصحراء الغربية	77-38
المبحث الأول: المواقف الجزائرية المغربية تجاه قضية الصحراء الغربية	39
المطلب الأول: موقف الجزائر تجاه قضية الصحراء الغربية	39
المطلب الثاني: موقف المغرب تجاه قضية الصحراء الغربية	45
المبحث الثاني: السياسات الجزائرية المغربية تجاه قضية الصحراء الغربية	48
المطلب الأول: السياسة الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية	48
المطلب الثاني: السياسة المغربية تجاه قضية الصحراء الغربية	56
المبحث الثالث: الأهداف الجزائرية المغربية تجاه قضية الصحراء الغربية	64
المطلب الأول: الأهداف الجزائرية من خلال قضية الصحراء الغربية	65
المطلب الثاني: الأهداف المغربية من خلال قضية الصحراء الغربية	69

خلاصة الفصل الثاني	77
الفصل الثالث: مظاهر تأثير القضية الصحراوية على العلاقات الجزائرية المغربية	101-78
المبحث الأول: التأثير على المستوى السياسي	79
المطلب الأول: مسألة الخلافات الحدودية	79
المطلب الثاني: تأثير مشكل الحدود على الخلافات بين البلدين	87
المبحث الثاني: التأثير على المستوى العسكري	90
المطلب الأول: دوافع السباق نحو التسلح بين الجزائري والمغرب	90
المطلب الثاني: الاتفاق العسكري بين الجزائر والمغرب	92
المبحث الثالث: التأثير على المستوى الاقتصادي	94
المطلب الأول: الدعم الاقتصادي لجبهة البوليساريو	94
المطلب الثاني: العلاقات البينية	97
خلاصة الفصل الثالث	101
الخاتمة	103-102
قائمة المصادر والمراجع	109-104

مقدمة

مقدمــة

تعتبر منطقة المغرب العربي منفذ ومعبر استراتيجيا من خلال تواجده في ضفتي بحر الأبيض المتوسط، والمحيط الأطلسي لشمال إفريقيا وامتداده للشرق الأوسط ولقربه من القارة الأوروبية الأمر الذي جعلها تشهد العديد من التوترات والنزاعات.

تعتبر النزاع في الصحراء الغربية من النزاعات التي واجهتها الساحة السياسية لدول المغرب العربي في الوقت الحالي، فالصحراء الغربية تمتاز بغناء ثرواتها الطبيعية كالفوسفات الذي تم اكتشافه عام1969 باحتياطه يبلغ 13 مليار طن، ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة عالميا إضافة إلى امتلاكها مادة النحاس واليورانيوم، المغنزيوم، الزنك والحديد الذي قدر احتياطه 90 مليون طن، تمتاز سواحلها بعمق مياهها وغناها بالثروات السمكية مما جعلها من أغنى المناطق البحرية في العالم.

خلال ذلك تتجه الدراسة نحو البحث في طبيعة العلاقات بين دولتي تعتبران أساسيتان في منطقة المغرب العربي، هما الجزائر والمغرب واللتان تتسم العلاقة بينهما بحالة من التوتر الدائم يرجع تاريخ له منذ الوجود الاستعماري الفرنسي في البلدين، وما خلفه من إشكاليات بينية أعيد إحياؤها بعد سنة 1962 وهي بداية تشكل أحد عناصر التوتر في العلاقات الجزائرية المغربية المرتبطة بقضية الحدود، التي تمثلت إحدى مظاهرها بما يسمى حرب الرمال في سنة 1963 ثم قضية الصحراء الغربية ابتداء من الخروج الاسباني من الصحراء الغربية سنة 1975 وما تلى ذلك من أزمات متعاقبة.

ركزت هذه الدول على الحماية والحفاظ على سيادة الدول وحدودها وتامين مصالحها خاصة تلك المتعلقة بمواجهة التحديات والتهديدات الخارجية، فخلفت البيئة الفوضوية من النظام الدولي حالة من الأمن بين الدول وهذا ما أدى إلى سعي كل وحدة سياسية في تامين نفسها بعيدة عن مساعدة غيرها وهذا راجع إلى الجو المشحون من عدم الثقة والشك المتبادل بين الدول، ساهم في جعل كل دولة تسعى إلى اتخاذ تدابير استباقية للدفاع عن مصالحها

كالسباق نحو التسلح وزيادة ترسانتها العسكرية، وهذا رغبة فيها في التفوق على نظريتها من الدول وكذلك سعيها إلى تحقيق الريادة الإقليمية وكذلك خوفا مما تكنه الدول الأخرى اتجاهها، في هذه الحالة هي ما يعبر عليها بإحالة المأزق الأمني في العلاقة بين الدول المبني على الشك في النوايا وعدم اليقين في الالتزام بالاتفاقيات البينية وكذلك إدراكات الفاعليين الدوليين لبعضهم البعض فارتبط بين هوايتيه اجتماعية، كانت مساعدة على استمرار والتأثير في العلاقات الجزائرية المغربية رغم وجود بوادر الثقة بين البلدين في العديد من الفترات والمراحل الزمنية من بينها قضية بناء اتحاد المغرب إلا ذلك لم يسهم في إيجاد حلول مفصلية وجدية، وأن الصحراء الغربية آخر مستعمرة في إفريقيا جعل هذه القضية امتحانا حقيقيا لمدى شفافية وفاعلية الهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية في فض النزاع بين الدول، وهذا النزاع أهم أسباب التوتر وانعدام الاستقرار في منطقة المغرب العربي وهذا ما أثر على مستقبل العلاقات الجزائرية المغربي وهذا ما أدى الى سعي كل من الدولتين الى تحقيق استقرارها.

اولا – أهمية الدراسة:

تتدرج أهمية الموضوع فيما يلي:

– أثر قضية الصحراء الغربية على طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية.

– فهم طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية.

– الجزائر والمغرب دولتين متجاورتين في المنطقة المغاربية يتعلق بفهم العلاقات السياسية في المنطقة كلها.

– محاولة تصور وتخمين سيناريوهات لطبيعة العلاقات الجزائرية المغربية.

ثانيا – أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى ما يلي:

– البحث في حقيقة هذه القضية ومدى تأثير على طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية.

– البحث في طبيعة النزاع حول الصحراء الغربية وأهم أطرافها.

– محاولة فهم طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية تبين أن الجزائر تدعم حق تقرير المصير الصحراويين، والمغرب عكس ذلك وباعتبارها تابعة للإقليم المغربي مما زاد من حدة العلاقات بين البلدين.

– تسليط الضوء على القضية الصحراوية كونها تشكل أحد المعوقات في نجاح وتكامل الاتحاد المغربي.

ثالثا– مبررات اختيار الموضوع:

أ – المبررات الذاتية:

– إن الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع ضرورة يفرضها النزاع على الحدود الجزائرية وتواجد آلاف الصحراوين في مخيمات تندوف الجزائرية، وبما أني طالب جزائري كان لابد من التطرق الى هذه القضية باعتبارها وتنعكس على أمن بلادنا.

– الاهتمام في البحث عن مدى تأثير القضية الصحراوية على طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية، والبحث عن أسباب تمسك كل طرف بموقفه المعاكس إزاء هذه القضية.

ب– المبررات الموضوعية:

– باعتبار الصحراء الغربية آخر مستعمرة في افريقيا جعل هذه القضية امتحانا لمدى شفافية وفاعلية الهيئات في فض النزاع بين الدول.

– نزاع الصحراء الغربية من أهم أسباب توتر وانعدام استقرار في منطقة المغرب العربي، كما أثرت على طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية اللتان تعتبران من أهم الفاعلين في المنطقة ما جعلها تعاني من عدم الاستقرار ولا الأمان.

رابعا– الدراسات السابقة:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة ألمت بالموضوع دراستنا ومن أهم الدراسات السابقة التي اعتمدت عليها ما يلي:

أولا: الكتب:

1-اخريف فؤاد، قضية الصحراء الغربية ما بين التاريخ والقانون والسياسة، الصادر عام 1988 تناول هذا الكتاب القضية الصحراوية بتفصيل فقد قدم لمحة تاريخية عن تطور هذا الإقليم.

2- الفراوي نزار، تحليل مواقف الجزائر والبوليساريو للتطورات الأخيرة لقضية الصحراء، الصادر أفريل 2002.

وهومن أهم الدراسات التي عالجت قضية الصحراء الغربية وكما تحدث في كتابه عن مواقف الدول.

ثانيا– رسائل الماجستير:

ا– تأثير نزاع الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية دراسة حالتي الجزائر والمغرب للأستاذ أسامة بوشماخ، حيث اعتمد في دراسته على الوحدة المغاربية ومقوماتها وأهم تجاربها والفصل الثاني إلى آليات عمل اتحاد المغرب العربي أما الفصل الثالث فتناول فيه طبيعة الوحدة المغاربية في إطار قضية الصحراء الغربية.

ب– العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة للطالبة عتيقة نصيب تمحورت دراستهما على ثلاثة فصول الأول: تناولت فيه المقاربة النظرية لتحليل النزاع في العلاقات

الدولية، أما الفصل الثاني: تحدثت من خلاله عن الملف الحدودي والعلاقات الجزائرية المغربية بينما الفصل الثالث تناولت فيه الخلفية التاريخية لقضية الصحراء الغربية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدارسات السابقة:

لقد اعتمدت الدارسات السابقة وغيرها من الدارسات على التحدث على مواقف الدول المغرب العربي متناقضة اتجاه قضية صحراء الغربية وكذلك التحدث عن النزعات بين المغرب والجزائر.

اما الجديد في هذه الدراسة تم التطرق الى طبيعة العلاقة بين الجزائر والمغرب وتأثير قضية الصحراء الغربية على العلاقة بينهما.

ثامنا – المناهج المستخدمة:

ا – **المنهج الوصفي:** اعتمدنا على المنهج الوصفي لأنه يساعدنا على فهم ووصف النزاع حول الصحراء الغربية وتتبع مراحل تطوره.

ب– **المنهج التاريخي:** يعتبر المنهج التاريخي منهجا مناسبا للدراسة لأنه يساعدنا في تتبع المسار الذي أخذته هذه القضية على مدى سنوات، وكونه يسرد الوقائع التاريخية لقضية الصحراء الغربية، وتاريخ العلاقات الجزائرية المغربية.

ج– **منهج دراسة الحالة:** لأننا بصدد دراسة تأثير القضية الصحراوية على طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية.

خامسا- الإشكالية:

تعتبر مشكلة الصحراء الغربية من اعقد المشكلات طويلة المدى التي واجهها المجتمع الدولي وبروز نشوب بين المغرب والجزائر نتيجة لتعارضهم في المواقف.

أ- الإشكالية الرئيسية:

ما تأثير قضية الصحراء الغربية على طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية؟

ب- التساؤلات الفرعية:

وتتفرع عن الإشكالية مجموعة من التساؤلات أهمها:

1-ماهي طبيعة العلاقات الجزائرية والمغربية؟

2- ماهي مواقف الأطراف إزاء هذه القضية؟

3- ما هي مظاهر تأثير القضية الصحراوية على العلاقات الجزائرية المغربية؟

سادسا- فرضية الدراسة:

تميزت العلاقات الجزائرية المغربية بتوتر وخلافات جراء المواقف المتناقضة حول الصحراء الغربية.

– تؤدي المواقف المتناقضة حول الصحراء الغربية الى تزايد الطابع الخلافي للعلاقات الجزائرية المغربية.

سابعا- حدود الدراسة:

أ – الزماني: تبدأ دراستنا منذ اعتراف الجزائر بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره عام 1976 إلى يومنا هذا، هنا ظهرت العديد من الأزمات التي لها تأثير على امن واستقرار

المنطقة مع دول المجاورة منها المغرب وكانت قضية الصحراء الغربية إثر كبير على العلاقات الجزائرية المغربية.

ب- مكانيا: كون دراستنا ستتناول موضوع تأثير قضية الصحراء الغربية على طبيعة العلاقات الجزائرية فالحدود المكانية للإشكالية تكون مركزة على قضية الصحراء الغربية بالإضافة للجزائر والمغرب كونها تأثر عليها.

ثامنا: الإطار المفاهيمي:

1-النزاع:

تعريف النزاع conflict يعرف بأنه تسلسل ينطلق من نشوء أزمة حيث تتطور إلى نزاع قد يكون على شكل عسكري ليتطور إلى أشكال أخرى، كما عرفه ريمون ارون النزاع الدولي ليس وليد الوقت الحالي بل هو موجود منذ العصور القديمة.

لهذا يرى بعض المفكرين بان مسالة النزاع هي ظاهرة طبيعية مغروسة في النظام الدولي.

2-الصراع:

يستخدم عادة للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد في تعارض واسع مع مجموعات أخرى.

3-التوتر:

هو حالة من القلق الخوف والشك وعدم الثقة بين دولتين أو أكثر.

4-الأزمة:

كلمة مشتقة من أصل يوناني هو كلمة تعني النقطة واللحظة التي توجب اتخاذ القرار.

ميزت الأزمة بثلاثة خصائص:

- المفاجأة
- التهديد العالي لأهداف
- ضيق الوقت المتاح للتصرف

5-البوليساريو:

هي اختصار لاسم الجبهة تأسست 1973 بهدف إقامة دولة مستقلة في الصحراء الغربية وهي تعني الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب.

تاسعا: تقسيم الدراسة

لقد قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول مع مقدمة وخاتمة.

الفصل الأول جاء بعنوان: طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية تناولت فيه ثلاث مباحث: المبحث الأول السياسة الخارجية الجزائرية المغربية أدرجت فيه السياسة الخارجية الجزائرية والسياسة الخارجية المغربية، بينما تطرقت في المبحث الثاني بعنوان طبيعة النظام السياسي والعسكري تطرقت فيه إلى النظام السياسي والعسكري الجزائري والنظام السياسي العسكري المغربي، بينما تطرقت في المبحث الثالث بعنوان طبيعة النظام الاقتصادي الجزائري والمغربي تطرقت فيه الى النظام الاقتصادي الجزائري والنظام الاقتصادي المغربي.

أما الفصل الثاني جاء بعنوان العلاقات الجزائرية المغربية في اطار قضية الصحراء الغربية تناولت فيه ثلاث مباحث: المبحث الأول بعنوان المواقف الجزائرية المغربية تجاه قضية الصحراء الغربية، أما المبحث الثاني فقد تطرقت فيه إلى السياسات الجزائرية المغربية، حيث تناولت فيه السياسة الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية، والسياسة المغربية تجاه قضية

الصحراء الغربية أما في المبحث الثالث تناولت الأهداف الجزائرية والمغربية تجاه قضية الصحراء الغربية تناولت فيه الهداف الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية والأهداف المغربية.

أما الفصل الثالث جاء بعنوان مظاهر تأثير القضية الصحراوية على العلاقات الجزائرية المغربية، تناولت فيه ثلاث مباحث، المبحث الأول التأثير على المستوى السياسي تناولت فيه مسالة الخلافات الحدودية، وتأثيرها على العلاقات بين البلدين، أما المبحث الثاني التأثير على المستوى العسكري تناولت فيه دوافع السباق نحو التسلح والإنفاق العسكري، أما المبحث الثالث التأثير على المستوى الاقتصادي تناولت في الدعم الاقتصادي لجبهة البوليساريو وكذا العلاقات البينية.

عاشرا: العوائق والصعوبات:

ضيق المدة الزمنية لإنجاز هذه المواضيع، حيث أن هذا الموضوع يتطلب مدة زمنية أكبر لجمع المراجع والمادة العلمية اللازمة.

الفصل الأول

طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية

إذا كان موضوع اهداف السياسة الخارجية للدولة يتعلق اما بالإقليم، أي المحافظة على الوحدة والتوسع، او النظام السياسي او محاولة التأثير في النظم السياسية الأخرى اومن خلال الموارد الطبيعية مثل اكتساب موارد او تقديم العلاقات مع الدول الفنية ضمانا لاستمرار تدفق الموارد البشرية او تدعيم المكانة الدولية، فنجد جميع الدول حريضه على اختيار وسائل تتناسب مع هذه الأهداف، وبهذا فإن لكل دولة سياستها الخاصة وسماتها الرئيسية التي تتوافق مع مبادئها مصلحتها.

عرفت الجزائر احداثا عديدة ومتنوعة خلال المرحلة الممتدة من 62 الى 89 ومن 89 الى غاية وقت اجراء هذه الدراسة، شملت مختلف المجالات واعتبرت بمثابة خلفيات وأسباب ساعدت في الانتقال ممن نظام الى نظام اخر؛ والمغرب هو الاخر عرف العديد من الاحداث السياسية والاقتصادية، منذ حصوله على الاستقلال سنة 1956 م الى غاية الوقت الراهن.

وسيتم التطرق في هذا الفصل لطبيعة الوضع السياسي والاقتصادي العام في كل من الجزائر والمغرب، اين سيتم دراسة طبيعة النظامين السياسيين والاقتصاديين؛ فالحديث عن الانتقال الديمقراطي في الدولتين معا، كان وليدا لتضافر مجموعة من العوامل وتعدد الظروف الى جانب الأسباب التي ساعدت على تطور مسار هذه العملية، والتي مست جل القطاعات والمجالات خاصة الجانب السياسي والاقتصادي، والربط بين هاذين المتغيرين.

المبحث الأول: السياسة الخارجية الجزائرية المغربية.

إذا كان موضوع أهداف السياسة الخارجية للدولة يتعلق إما بالإقليم أي المحافظة على الوحدة، والتوسع أو النظام السياسي أو محاولة التأثير في النظم السياسية الأخرى أومن خلال الموارد الطبيعية.

المطلب الأول: السياسة الخارجية الجزائرية.

نجد جميع الدول حريصة على اختيار وسائل تتناسب مع أهدافها وبهذا فان لكل دولة سياستها الخاصة، وسماتها الرئيسية التي تتوافق مع مواجهاتها ومصالحها.

أولا- سمات السياسة الخارجية الجزائرية.

اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من السمات طيلة مسارها وظلت وفية للنهج الذي اتخذته منذ ظهور الحكومة المؤقتة وهذه السمات سواء كانت موروثة عن العمل الثوري أو مستمدة من مسار الممارسة بعد الاستقلال ومنن هذه السمات يمكن السيطرة على العوامل الشخصية الطابع الأموي في السياسة الخارجية ثم الحياد في مواقفها تجاه النزاعات وكذا فهم سلوك الدبلوماسية الجزائرية.

1- العوامل الشخصية في السياسة الخارجية:

للعوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية دور كبير وهذا منذ استقلالها في فترات حكم الرؤساء محمد بلة ثم بومدين الشاذلي زروال بوتفليقة، ظلت الجزائر ثابتة في سياستها الخارجية للعوامل الشخصية الخاصة بصانع القرار لديها[1]، واتسمت هذه السياسة بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد ما وذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال

1 العطري الميلود، الإطار المفهومي والنظري للسياسة الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، علاقات دولية، جامعة باتنة 2007/2006، ص:16.

ومن الملاحظ سيطرة الرئاسة على حق السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا منذ الاستقلال جراء نسخ الدساتير الجزائرية سلطات واسعة للرئيس في توجيه وتحديد السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، لتصبح بذلك السياسة الخارجية الجزائرية تابعة لمدى اهتمام الرئيس بها.

يمكن استخلاص أو استئصال بعد المواد من الدستور التي تظهر صلاحيات الرئيس الواسعة ومنه تصبح سياسته خارجية جزائرية تابعة لمدى اهتمام الرئيس بها، فالسياسة الخارجية في وقت بوتفليقة أقوى من السياسة الخارجية في عهد زروال وتصبح هذه السياسة تتقدم وتتراجع أحيانا حسب اهتمام صانع القرار.[1]

دستور 1963 في مادته 58 منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد، واستمر على منواله دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها، أما دستور 1989 حسب نص المادة 74 منه أن الرئيس يقرر السياسة الخارجية للأمة يوجهها، وبذلك فإنه يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وبإنهاء مهامه وتسلم الأوراق لاعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب، كما جاء في دستور 1996من خلال ما نصت عليه المادة77 سيطرة الرئاسة على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية .

سيطرة الرئاسة على السياسة الخارجية لا يقتصر على الناحية الدستورية فقط فهي مسيطرة على حق المؤسسة العسكرية رغم فعاليتها على المستوى الداخلي، لكن لا دخل في الشؤون الخارجية إلا في الحالات المتعلقة بالأمن القومي وذلك لنقص الخبرة والتجربة.[2]

1 مهدي فتاك، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2010، ص:22.

2العطري الميلود، المرجع السابق، ص:22.

وبهذا الشكل يعني السيطرة على العوامل الشخصية وهذا يطرح مشكل باستمرار والتغيير في السياسة الخارجية الجزائرية جراء تغير الرؤساء، فتغيير صناع القرار من المحتمل أن يؤدي إلى تغير السياسة الخارجية بشكل ثانوي وذلك يرجع إلى درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية لدى صانع القرار، والاهتمام المتزايد لصانع القرار يعمل على تعظيم دوره فيها ويستطلع بجميع المهام والصلاحيات في المجال، وهذا ما يقلل التفويض ويتغير الرؤساء لغير الاهتمام وهذا قد يجعل تراجع أو تقدم في السلوك الخارجي حسب الاهتمامات.

2- الطابع الأزموي (النشاط أثناء الأزمات):

تتسم السياسة الخارجية بنشاطها المكثف في ظل الأزمات بينما عندما تكون البلاد في مرحلة استقرار نشاطها يزيد بشكل أثناء الأزمات التي تتعرض لها، وهذا يرجع أساسا إلى أن أول نشاط دبلوماسي شهدته الجزائر كان مع الأزمة التي عاشتها إبان الاستعمار الفرنسي وهذا في صورة الحكومة المؤقتة، وجاء فيها نشاط قوي للدبلوماسية الجزائرية للتخلص من الأزمات الاستعمارية انفجرت الثورة التحررية استمر هذا النشاط الى غاية انقلاب 19 يونيو1965، وجردا هذا التحول دخلت الجزائر عزلة فرضها عليها هذا الانقلاب لأن الرئيس احمد بن بلة كان تمثيل صحوة تحررية لدول العالم الثالث، ولهذا العديد من هذه الدول عارضت الانقلاب أو تحفظت عليه وواجهته بالتجاهل والتريث، وهذا ما كان لزاما على الجزائر أن تنشط في الخارج بشكل مكثف لإعادة كسب الشرعية من جديد، ومع هذا فقد كانت بتنفيذ سياسة التأمينات تكون قد دخلت في أزمات عميقة مع الغرب حيث وظفت كل طاقتها لتخلص من العزلة التي فرضت عليها[1].

1 العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011/2010، ص:38.

بفضل نشاطها المكثف وعقدها للعديد من المؤتمرات الدولية على ترابها مثل مؤتمر مجموعة ال 77 عام 1967، ومؤتمر القمة المنظمة الوحدة الإفريقية مكنتها على مستوى العالم الثالث وأصبحت مدرسة لدى دول مصدرة للمواد الأولية، وسيادة العالم الثالث وصانعة قراراته كما اكتسبت سمعة واسعة لدا الأصدقاء والمنافسين الكبار واحترام من قبل الأعداء وارتياح واسع في الداخل.

دخول الجزائر في أزمة داخلية أدى إلى الحصار المفروض عليها بسبب الهجمة الشرسة التي تعرض لها النظام جراء طريقة إدارته للازمة، وهذا ما أدى إلى السيطرة على الجمود الذي أصاب نشاط السياسة الخارجية الجزائرية حتى وصل إلى حالة التوقع على النفس، ومع بداية انفراج الأزمة ومجيء الرئيس بوتفليقة بدأ يعود نشاط السياسي الخارجية من جديد، وبدئت الجزائر تعود إلى الساحة الدولية شيئا فشيئا وهذا ما أعطى لها دفعا جديدا من خلال تركيز نشاطه نحو الخارج وكل مناطق العالم وبالخصوص إفريقيا التي تمثل القيام بواسطة كل النزاع في القرن الإفريقي تكون الجزائر قد سجلت عودة قوية إلى الساحة الدولية والإفريقية[1].

3- طابع الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية:

تتسم السياسة الخارجية الجزائرية بالنشاط المكثف في ضل الأزمات فقد ورثت جبهة التحرير الوطن الثورية في نشاطها الخارجي طابع حيادي، الذي اتسمت به العلاقات الخارجية للحركة الوطنية آراء الأحداث التي عاشتها فقد لزم معظم حروب الحركة الوطنية الحياد في إحداث الحرب العالمية الثانية[2]، وهدا الحياد من أهم السمات التي تتصف بها السياسة الخارجية الجزائرية مند الاستقلال إلى اليوم، هذه الصفة أعطت للجزائر مصداقية عند الدول المختلفة

1 محمد سيد السليم، تحليل السياسة الخارجية، ط 2، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص:12.

2 العايب سليم، المرجع السابق، ص:40

سواء عربية أو أخرى كونها لا تعتمد إطلاقا في سياستها ومواضيعها الخارجية على انتمائها بقدر ما اعتمدت على احترام مبادئها والعمل على حل النزاعات بالطرق السلمية.

التزمت الجزائر الحياد حيال ما كان يجري على الساحة المغاربية والعربية ولما بعثت جبهة التحرير نشاطها الخارجي حافظت على التقليد، بحيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية وكما التزمت الحذر من سياسة التحالفات التي أقامتها الدول العربية مع القوى الأجنبية مما اكسبها التقدير والاحترام في الأوساط العربية.

بعد الاستقلال بقيت الجزائر تحافظ في سياستها الخارجية على طابع الحياد حيال كل النزاعات والأزمات الدولية، وهذا ما اكسبها هبة وسمعة أدبية طيبة في العالم، ولقد عرضت الجزائر وساطتها كل النزاعات والخلافات العربية وقبلت وساطتها وتوجت كل النزاعات والخلافات بين كل من ليبيا وتونس ومصر، والنزاعات التي تظهر بين الدول تؤدي إلى وقوف معظم الدول العربية ضد الطرف الآخر لكن الجزائر تتسم سياستها الخارجية بالحياد حتى وإن تعلق الأمر بالنزاعات التي يكون أحد الأطراف غير العربية، والجزائر ظلت بالحياد تعرض وساطتها لحل النزاعات وكل ما ذلك كان قبولها من طرفي النزاع نجحت في تسويته.

لكن الجزائر ظلت على الحياد جراء ما يحدث في القرن الإفريقي بل كان هدا الموقف يتسم بالمرونة، لكون الحركة الارثيوبية هي الحركة تحررية ومن ثم دعمتها الجزائر دبلوماسيا وماديا، إذن فسمة الحياد ظلت لصيقة بالسياسة الخارجية الجزائرية قبل وبعد الاستقلال[1] وتعبر هده السمات البارزة في السياسة الخارجية الجزائرية، إضافة إلى ما ذكرته عن مبادئها التي تمثل تمسك الجزائر بمبادئ عالمية في سياستها الخارجية.[2]

[1] محمد سيد السليم، المرجع السابق، ص:17

[2] بالحبيب عبد الله، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الازمة 1992-1997 عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.

ثانيا – محددات السياسة الخارجية الجزائرية:

تتحدد السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من المحددات يرجع بعضها إلى القدرات الدولة الاقتصادية، ومواردها ومستوى تقدمها وقدراتها العسكرية والنسق الدولي الذي تنتج فيه وهذه المحددات هي التي ترسم أو تدفع إلى رسم السلوك الخارجي للجزائر على نحو معين، ويقصد بها العوامل التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية لأي وحدة من الوحدات الدولية وهي أيضا دراسة السياسة الخارجية[1].

1- محددات اقتصادية وتكنولوجية:

أ- العوامل الاقتصادية: تكمن الموارد أو المحددات الاقتصادية في الموارد البشرية والطبيعية المتاحة، وبالنسبة للجزائر فإن مواردها البشرية لا تجعلها في موقف ضعف بسبب النقص الفادح ولا تشكل عبء عليها، أما الموارد الطبيعية تعتبر من العوامل الأساسية في قوة وغنى الدول وهي المصادر الطاقة كالبترول الفحم الغاز والوارد النووية، والمعادن الخام كالحديد الخام القصدير والموارد الزراعية كالقطن والحوت.

– الواقع في توافر هذه الموارد للدولة لما يوفر لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي ويمكنها الدخول في علاقات خارجية مكثفة، كما أنه يؤثر على قدرتها في دخول سباقات التسلح أو إنتاج أسلحة نووية أو دخول في حروب دولية والاستمرار فيها، فمثل هذه المجالات تتأثر إلى حد بعيد بمدى امتلاك الدولة للموارد الاقتصادية[2] ، والجزائر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية وأهمها النفط وحيث تعتبر الدولة المصدرة للنفط والغاز بامتياز، لكن المشكل أن اقتصادها يعتمد اعتمادا كليا على النفط وهو بطبيعته قابل للنفاذ الأمر الذي يجعلها عرضة

[1] محمد طاهر عديلة، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية 2004، 1990، رسالة مقدمة لنيل الماجستير، جامعة قسنطينة 2004، ص:80

[2] محمد سيد السليم، المرجع السابق، ص:157

لهزات عنيفة بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية لمادة الخام، وهذا ما يترك لها أثرا عميقا على الاقتصاد الجزائري، مما يؤدي إلى حدوث أزمات داخلية خصوصا الجزائر لا تحقق اكتفاءا ذاتيا فيما يتعلق بالإنتاج الغذائي[1]، امتياز الجزائر لامتلاكها النفط والغاز والفائض الذي تجنيه عند ارتفاع الأسعار النفط لا يوفر هامشا للحركة في السياسة الخارجية ما دامت الجزائر عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، ولذا أي حصار يؤدي إلى انهيار اقتصادها وإدخالها أزمة اقتصادية وبالإضافة إلى عدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات لدى الجزائر واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير، لا يمكن للجزائر إنتاج أسلحة متطورة تزود بها قواتها العسكرية، إذن العوامل الاقتصادية عوامل محددة للسياسة الخارجية الجزائرية ولا يمكنها القيام بأي مهمة في إفريقيا دون اللجوء إلى الإطار الجماعي ورغم امتلاكها لمساحة جغرافية كبيرة ويعتبر من عوامل قوة الدولة[2].

ب- مستوى التحديث: هو مستوى المهارات الفنية والتنظيمية المتعلقة بقرة المجتمع على تحويل موارده إلى أشكال وأنماط جديدة، وهنا يعني القدرة على استعمالها أو تحويلها كما هو الحال في الدول المتخلفة، لقد قلبت الثورة التكنولوجية في العصر الحديث جميع المفاهيم الإستراتجية والكلاسيكية وذلك أن وسائل الدفاع الجوي والبري متطورة قد غيرت الكثير من التوازن في القوى، ودخول العالم عصر الصواريخ العابرة للقارات وطائرات التجسس والكواكب الصناعية القادرة على تصوير هدف حجم الكرة[3]، ولهذا الموارد تحدد حجم المقدرات أما مستوى التحديث فيحدد مستواها الكيفي لكن بالنسبة للجزائر من الدول متوسطة التطور، بحيث تملك قطاعا صناعيا قوامه يصنع بعض المواد الغذائية والملابس وبعض معدات النقل وهذا مؤشر للتقدم الاقتصادي لا يفتح أمامها هامشا اكبر للنشاط والفاعلية في سياستها الخارجية، لأنه لا

[1] محمد بن احمد مفتي، تفسير السياسة الخارجية، لرباش، مطابع جامعة الملك سعود 1989، ص:108

[2] بن خردف عمار، العلاقات بين الجزائر والمغرب، الجزائر، دار الأمل لطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 2006، ص:35

[3] مهدي فتاك، المرجع السابق، ص:48

يمكن لها تزويد جيشها بالأسلحة متطورة بالاعتماد على قدرتها التقنية والعلمية للتخفيف من آثار مستوى التحديث في تحديد السياسة الخارجية تنزغ الدول الصغيرة إلى إتباع سياسات غير مكلفة نسبيا، وهذا من خلال إنتاج سياسات خارجية مشتركة في حالة الدول الصغرى من حيث سلوكها الخارجي 54 على عكس الدول الكبرى 34، لذا لا بد من العمل في إطار المنظمات من اجل تجاوز ضعف مستواها التقني حيث يكون التضامن بين عدد من الدول من خلال تبادل خيرات في مستواها والحصول على معدات تكنولوجية متطورة[1].

2- محددات اجتماعية وسياسية:

أ- الثقافة السياسية:

تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من بين المحددات السياسية الخارجية الجزائرية، وكما أنها تلعب دورا في وضع حدود عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي.

تتكون الثقافة السياسية من شق من العقائد السياسية التي تتضمن تصور أفراد المجتمع في التعامل الخارجي، وهذا مستمد من تقاليد تاريخية وخبرته في التعامل مع العامل الخارجي وتراثه الديني وموقعه الجغرافي، لذا فان تصور المجتمع الجزائري للتدخل الخارجي تصور سلبي لأنه مستمد من تجربة صراع مع الاستعمار الفرنسي لهذا أصبح لدى المجتمع الجزائري حساسية حول مسالة إرسال الجيش[2] خارج الحدود، إذن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري التي تعتبر وعاء التجربة التاريخية المريرة هي عامل محدد للسياسة الخارجية الجزائرية، بحيث تقيد لحد ما حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي وتؤثر في التوجه السياسي الخارجي للدولة.

[1] الجيلالي عبد الرحمان بن محمد، تاريخ الجزائر العام، ج 4، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1994، ص:32-33.

[2] محمد بن احمد المفتي، المرجع السابق، ص:200

ب- التجانس الاجتماعي:

يعتبر التجانس المجتمعي احد عوامل قوة الدولة لان المجتمع الذي توجد فيه أقليات يكون غير متجانس ويكون عرضة للصراعات الداخلية، وهذا من شانه يدخل الدولة في أزمة داخلية وينعكس على ضعف سلوكها الخارجي ويعطي فرصا للتغلغل داخلها، والجزائر تتمتع بالتجانس اجتماعي متميز جعل مجتمعها يتمتع بوحدة لغوية تتمثل في اللغة العربية وبوحدة الدين المتمثل في الإسلام ووحدة الثقافة الثنائية وهذا ما جعل التقاليد الاجتماعية للمجتمع الجزائري يتشابه لحد بعيد لأنها تنبع من مرجعية واحدة، مما كان سبب في صمود الشعب الجزائري أمام كل محاولات فرنسا لتوظيف الاختلاف في بعض اللهجات المحلية لجعل منها بذرة للصراع حيث حاولت توظيف اللهجة الأمازيغية لخلق نوع من التناقض الجهوي في المجتمع الجزائري، لكنها لم تفلح في ذلك حيث وجدت معارضة على كل الاتجاهات لان القواسم المشتركة فيه كانت صد المصالح الفرنسية.

ج- النسق الدولي:

يعتبر من أحد أهم محددات السياسة الخارجية وكما يقول لويدجينس:"انه لا مراد في تأثير المتغير الخارجي كمحدد من محددات السياسة الخارجية، فالنسق الدولي يؤثر على السياسات الخارجية لكل الدول الكائنة في النسق بصرف النظر عن نظمها"[1]، فهو أحد المؤثرات الضاغطة على السياسة الخارجية وتأثيرات النسق الخارجي على السلوك الخارجي للدولة تختلف باختلاف حجم الدولة كبيرة كانت أم متوسطة أم صغيرة، وباختلاف قدرات الدولة الاقتصادية والتكنولوجية والبشرية.

فالدول المتوسطة تتأثر بالنسق الخارجي أكثر من الدول الكبيرة بما أن الجزائر من الدول المتوسطة من حيث الحجم والإمكانيات بصفة عامة، فان نسيان النسق الدولي يترك آثاره

[1] بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص:57-58.

على السياسة الخارجية الجزائرية بشكل متفاوت حسب طبيعته، فإذا كان النسق مبينا على الأحادية القطبية وهذا ما يفسر قدرة الجزائر في القطبية الثنائية على الحركة والمناورة، وهوما يفسر الحركية التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية في دعم الحركات التحرر باعتبارها قادرة ولهذا فان السياسة الخارجية الجزائرية وصلت إلى حد الرواج في العالم الثالث سواء من خلال الوقوف إلى جانب حركات التحرر، أو الدفاع عن المصالح الاقتصادية لدول العالم الثالث[1]، إذن النسق الدولي محدد مهم للسياسة الخارجية الجزائرية حيث يوفر لها هامش الحركة حسب طبيعته.

هـ- المؤسسة العسكرية:

يعتبر الجيش مؤسسة من مؤسسات الدولة وليس جهاز أو أداة وتعتبره السلطة انه مؤسسة للأمة يتميز باحتكار القوة، في الجزائر مستقلة يعتقد إن تدخل الجيش في السياسة ليس حكرا على فترة دون الأخرى حتى وإن اختلف هذا التدخل ومداه، لكن الميثاق الوطني 1976 وفي 1986 أناط به ثلاث مهمات رئيسية الدفاع عن سلامة التراب الوطني والمساهمة في تنمية البلاد وبناء مجتمع جديد[2].

و- المحدد السيكولوجي الصانع للقرار السياسي الجزائري:

هذا المحدد يصف الشخص صانع القرار بكل حذافيره ومن كل الجوانب التي ترسم سلوك الصانع القرار، حيث استلامه[3] مركزه في السياسة الخارجية الجزائرية والذي يعمل على تحقيق الاستقلال الوطني ودعم الشعوب.

---

[1] حربي محمد، الوطنيون الجزائريون والمغرب العربي، وحدة المغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص:102.

[2] السيد سليم، المرجع السابق، ص:75

[3] احمد نوري المغيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، عمان، دار زهران، ط 1، 2011، ص:23-234.

3- محددات جغرافية:

أ- الموقع الجغرافي:

يعتبر الموقع الجغرافي عاملا حاسما في ضعف أو قوة الدولة وقد ثبت بالملاحظ أن دولا صغيرة تركت بسبب أهمية موقعها آثار في العلاقات الدولية، تفوق الآثار التي تركتها دولا أكبر منها من حيث المساحة والموارد.

تحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية والإفريقية بحيث تقع فيوسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي 9 غرب غرينتش و12 درجة شرق، وبهذا تكون بموقع استراتيجي فهذا الموقع الوسط بين أربع قارات يجعلها قريبة من كل القارات، وكما أن انفتاحها على البحر الأبيض المتوسط يعتبر ممر السفن والبواخر مما يعطيها هامش معتبر للمساهمة في التجارة الدولية.[1]

ب- المساحة والتضاريس:

إن اتساع المساحة الجغرافية يوفر للدولة عمقا استراتيجيا للدفاع أمام الغز والخارجي، والجزائر تحتل المرتبة العاشرة بين دول العالم من حيث المساحة التضاريس الجغرافية للدولة تؤثر في مركزها الدولي، وفي نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة، فقد كان أحد عناصر عدم قدرة الدولة العثمانية بسط سيطرتها على الدولة الصفوية الفارسية، لذا فالموقع الجغرافي عامل في ضعف أو قوة الدولة وقد تبين بالملاحظ أن دولا صغرى تركت بسبب أهمية موقعها، وهذا يسبب لها تأثير على سياستها الخارجية بحيث يحدد إلى حد كبير المجال

[1] مهابة احمد، الحدود في العرب العربي، "مجلة السياسية الدولية"، ع، 89 87 19.

الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما يحدد ماهية التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة فالدولة توجه سياستها الخارجية إلى المنطقة الجغرافية[1].

ثالثا- أدوار السياسة الخارجية الجزائرية:

إن نشاط أي دولة في العلاقات الدولية يحدد إدراكها وتصورها للدور المفترض أن تقوم به، وقد يكون لكل دولة أكثر من تصور الدور معين، وقد يتغير مع مرور الوقت وهناك نوعين من الأدوار:

1- الأدوار ذات العلاقة بالشؤون الداخلية المتمثلة في صانع المستقبل النشيط حامي السيادة، صانع التنمية الداخلية منها يرى صانع القرار في السياسة الخارجية أن الوظيفة الرئيسية لدولة هي أن لا تتعمق في الشؤون السياسية الدولية، وأن تنصب إلا على تحقيق التنمية الاقتصادية الداخلية.

* **حامي السادة:** يعتمد صانع القرار للسياسة الخارجية أن وظيفته تنحصر في حماية الدولة وضمان سلامة ترابها من أي عدوان خاصة دول غير مستقرة[2].

2- الأدوار ذات الصلة بدولة المبادئ والسلام: كالوسيط يتصرف هذا الدور إلى إعطاء الدولة مسؤولية التوفيق والوساطة بين الوحدات الدولية المتنازعة في مختلف الصراعات الدولية، وبشكل مستمر من خلال مصداقيتها.

- **صانع القرار:** يتصور صانع السياسة الخارجية أن دولته عليها مسؤولية مثالية من أجل إرساء السلم والسلام تجاه العالم الخارجي.

- المساعدة على التنمية: تدور هذه الفكرة حول تصور صانع القرار وجود مسؤوليته لمساعدة الدول المختلفة.

[1] محمد قجالي، ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990، ص:296.

[2] مهدي فتاك، المرجع السابق، ص:28.

- الموازن الدولي: هنا الدولة تطمح إلى حفظ التوازن بين مجموعة من الدول، وتقديم المساعدات لدول تعاني خاصة إذا كانت قد مرت من قبل تجربة حرب أو تحرر، هذه الأدوار قد تدركها الدولة وفق تصورها حسب ما تبنتها مع النظام الدولي، وقد تتغير هذه الأدوار وفق تغير القيادة السياسة[1] كذا وفق كل متغير سياسي خارجي.

رابعا- توجهات السياسة الخارجية الجزائرية:

تعددت التوجهات بتعدد قوة نفوذ:

1- **التوجه الإقليمي:** تعتبر الجزائر قوة إقليمية ببعدها الجغرافي فهي تقع في قلب المغرب العربي، ويعتبر بوابة إفريقيا الشمالية وتشكل الصحراء العمق الإفريقي لها، كما توجد في منطقة إستراتيجية قريبة من أوروبا يفصلها عنها المتوسط في الجنوب، وهي بذلك همزة وصل بين ثلاثة مناطق متكاملة أوروبا إفريقيا والعالم العربي، طبيعة الموقع الجغرافي جعلها أكثر الدول عرضة للتأثيرات العوامل الخارجية مما دفع الجزائر إلى الالتفاف للجهة الإقليمية بحثا عن تفعيل أطر وقنوات الحوار والتعاون وإلى آليات وهياكل مختلفة، وقد كان تأثير التفاعلات الإقليمية على السياسة الخارجية في العديد من الجهات العربية الإفريقية والمتوسطية وهذا حسب دورها.

2- **التوجه العربي:** لقد أدركت الجزائر أن استرجاع دورها الريادي في النظام الإقليمي العربي لن يأتي إلا من خلال دعمها التكتلات الجهوية، والعمل على إحيائها بعد الركود الذي مس مختلف هياكلها، وهذا بدا باتجاه نحو تحسن العلاقات على إحيائها بعد الركود الذي مس مختلف تونس المغرب[2].

3- **التوجه الإفريقي:** ركزت الجزائر في مسعاها الدولية على الدائرة الإفريقية حيث سعت إلى لعب دور محوري لها، الأمر الذي جعلها تدخل في منافسة مع بعض الدول التي تلعب

[1] العطري الميلود، المرجع السابق، ص:8- 9.

[2] جيلاني بشلاغم، العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل السياسة اليمين المتطرف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، ص:64.

نفس الدور في المنطقة، وتحقيق الأمن والسلم كأساس التجسيد هذه المبادرات وأن لا تبقى الجزائر خارج التفاعلات الإقليمية[1].

4- **التوجه المتوسطي:** البحر الأبيض المتوسط مفترق طرق حضاري وتاريخي وهو ذو أهمية إستراتيجية، باعتبارها معبرا حيويا بين المحيط الأطلسي للجزائر وباحتلالها موقع استراتيجي في المتوسط، وباعتبارها الدائرة المتوسطية دائرة مهمة في المصالح الجزائرية بها تقاطع الأبعاد السكانية، باعتبار أن المناطق الساحلية ذات كثافة سكانية وأبعاد اقتصادية، وباعتبار أن مبادلات الجزائر مع العالم الخارجي يتم عبر المتوسط خاصة الموارد الطاقوية[2] ومختلف المعادن الأولية.

5- **التوجه العالمي:** يختلف المجال الجغرافي لتوجه السياسة الخارجية للوحدات الدولية فهناك سياسات خارجية موجهة أساسا إلى الإقليم الذي توجد فيه الوحدة الدولية، وهناك توجيه ما وراء الإقليم ويمكن الاختلاف بين التوجهين في التركيز والتوزيع الجغرافي للأنشطة والمصالح الرئيسية للسياسة الخارجية، فصانع القرار السياسي العالمي اهتماماته موزعة على شتى مناطق العالم، ومن أهم الأمثلة على سياسة خارجي عالمية نذكر الولايات المتحدة الأمريكية ويذهب التصنيف إلى تمييز بين توجه سياسة تاريخية مؤيدة، ومحاولة العمل والإقرار بالنمط الراهن للعلاقات الدولية، وبين توجه سياسة خارجية تحاول تغييره إلى نمط جديد.

6- التوجه التداخلي واللاداخلي: معيار التصنيف في هذا التوجه هو أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، بمعنى إلى أي حد توظيف الوحدة الدولية أدوات تداخلية للتأثير في الوحدات الدولية الأخرى، بتصرف التوجه التداخلي إلى محاولة الوحدة الدولية التأثير في سياسات وحدات الدولة الأخرى من خلال التأثير على السلطة السياسية[3] القائمة، إلا أن الجزائر كانت تولي اهتماما

---

[1] دالع وهيبة، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، ص:60-61

[2] مهدي فتاك، المرجع السابق، ص:136-137

[3] العطري الميلود، المرجع السابق، ص :77

بالدوائر المغاربية والعربية الإفريقية التي كانت تلعب فيها دورا بارزا، بالرغم من امتلاك الجزائر شريط ساحلي إلا أن المتوسط كان خارج اهتمام الجزائر في سياستها الخارجية، ولكن في إطار المتغيرات المحلية والإقليمية بعدها أصبح المتوسط أحد الثوابت المرجعية لدوائر تحركها الجيوسياسي، كمشاركة الجزائر في العديد من المبادرات المتوسطية وسعيها إلى إقامة علاقات حوار شامل من حلف شمال الأطلسي.

7- التوجه الدولي: تكيف الجزائر مع المتغيرات الدولية جاء مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة التي عرفت من الناحية السياسية انتشار مواضع الديمقراطية حقوق الانسان، وكذا تفوق الفكر الرأسمالي على الاشتراكي والذي أسس ما يعرف بالنظام الدولي الجديد وفق المنظور الأمريكي، لذا سعت الجزائر إلى تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال تقريب وجهات النظر من المواقف، ورغبة الجزائر في تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة جاء من منطق إدراكها بأن استرجاع مكانتها الدولية في العالم لن يأتي دون استرجاع مكانتها لدى الولايات المتحدة وذلك من خلال الزيارات وأمام ظهور أقطاب جديدة تنافس الولايات المتحدة الأمريكية كاتحاد الأوروبي اليابان والصين الجزائر، بالإضافة إلى التقارب مع القوى الأولى سعت إلى تعزيز التعاون والشراكة مع القوى الأخرى كروسيا فرنسا الصين[1].

المطلب الثاني: السياسة الخارجية المغاربية.

أولا- مبادئ السياسة الخارجية المغاربية.

كأي دولة لديها مبادئ تحكم سياستها الخارجية وأهداف ترسمها، فالمغرب أيضا لها أبعاد ومبادئ تحكم سياستها الخارجية:

[1] جيلاني بشلاغم، المرجع السابق، ص:100

– سياسة توسعية على حساب الدول المجاورة من اجل استكمال الوحدة الترابية، إذ ترى المغرب وحسب التصور التاريخي أنها وقعت ضحية التقسيمات الاستعمارية[1].

– احترام مبادئ الأمم المتحدة بعد انضمامها إليها وعدم التعبئة لأي كتلة شرقية أو غربية.

– دعم الحق التاريخي للدول في الأراضي التي كانت تسيطر عليها قبل الاستعمار.

– نصر القضايا العربية والإسلامية عن طريق التركيز على السيادة الوطنية وشرعية المطالب الترابية والتضامن العربي وكذا الإسلامي هكذا فمنذ الاستقلال سعت المغرب إلى تجنيد دبلوماسيتها من اجل الدفاع على الحق التاريخي فالسياسة الخارجية المغربية هي سياسة توسعية مع جيرانها[2].

ثانيا – محددات السياسة الخارجية المغربية

1– **المحدد التاريخي:** يعتبر من أهم المحددات البارزة والهامة في رسم معالم الساسة الخارجية المغربية، فالإرث الحضاري والزمان التاريخي عميق جدا لعب المغرب دور الوساطة التجارية، بينما كان يسمى بلاد السودان ونشطت أيضا علاقاتها التجارية مع كل دول غرب إفريقيا، وربط علاقات ودية على أساس المبادئ والقواعد التي تقوم عليها العلاقات دون أن تخرج من الصيغة المغربية الأصلية[3].

2– **المحدد الجغرافي:** نهج المغرب سياسة خارجية منفتحة قائمة على التعاون مع الشعوب الأخرى كون هذا المحدد يخضع إلى المقولة هي: الشيء الأساسي في التاريخ الذي لا يتغير هو الموقع الجغرافي فالمغرب له موقعه المميز بواجهتين بحريين وهو البلد الإفريقي الوحيد،

[1] وسيلة الواسع، مستقبل الإتحاد المغاربي في ظل التنافس الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945– قالمة 2014/2013، ص:138

[2] نفس المرجع، ص:140

[3] لباين عاشور، محددات السياسة الخارجية المغربية، ص:100

وذلك سمح الموقع الجغرافي للمغرب في مختلف مراحل تاريخية بتوسيع وترسيخ نفوذه في القارة الإفريقية، بالإضافة إلى أن المغرب يعمل من إستراتيجية افريقية لمقاربة إقليمية على شكل تكتلات، ولذا أصبحت هذه العوامل جزءا حيويا من السياسة الخارجية وتلعب دور مخلد في اختيارات السياسة الخارجية، فالمغرب توفر على موارد معدنية هامة وكما يضم مخزون من الحديد والمعادن[1].

ثالثا – توجهات السياسة الخارجية المغاربية

المملكة المغربية عضو في الأمم المتحدة وعضو مؤسس لكل من جامعة الدول العربية واتحاد الغرب العربي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة الامتياز الملك الحالي محمد السادس.

1- التوجه العربي: يدعم المغرب البحث عن السلام العادل في الشرق الأوسط ويشجع المفاوضات الفلسطينية الإستراتيجية، داعيا الاعتدال من الجانبين ويضم المغرب علاقات وثيقة مع السعودية ودول الخليج العربي، مما قدمت مساعدات مالية كبيرة والمغرب أول دول عربية أدانت غزو العراق لكويت وأرسلت قوات للمساعدة في الدفاع عن المملكة العربية السعودية من اجل الدعم المباشر للتصدي لأي هجوم.

2- التوجه نحو إفريقيا: يحتل مرتبة مهمة في الدبلوماسية المغربية وهذا لأسباب أهمها الوضع الجغرافي للمغرب كدولة افريقية، وإضافة تشكلات اجتماعية وثقافية لعناصره السكانية كما تعتبر عضو فعال على المستوى المغربي العربي وفي الشؤون الإفريقية، وكما يحتوي على أكبر ميناء في حوض البحر الأبيض المتوسط، لذا المغرب يبقى متميزا ويولي اهتماما خاصا بقضايا التنمية في إفريقيا خاصة في الدول الأقل تقدما.

3- التوجه نحو الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية: للمغرب روابط وثيقة طويلة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تعتبر أول الدول العالم اعترفت باستقلال الولايات المتحدة

[1] جيلاني بشلاغم، المرجع السابق، ص:75.

الأمريكية وبموقعها كانت محط أنظار الأوروبيين، حيث حاول الكثير من الملوك التقرب لدولة المغرب عند سيطرت فرنسا على المغرب انخرط العديد من المغاربة في الجيش الفرنسي، وبعد نهاية الاستعمار هاجر الكثير من أبناء المغرب إلى دول أوروبية، وقامت المغرب على إقامة شراكة مع الاتحاد الأوروبي وهذا الإرساء علاقات متوازنة قائمة من مبادئ التبادل والشراكة[1].

رابعا – وسائل السياسة الخارجية الجزائرية

هناك أنواع متعددة لهذه الوسائل يمكن حصرها في وسائل دبلوماسية عسكرية اقتصادية وإعلامية.

1- وسائل دبلوماسية: تعد من أقدم الوسائل المستعملة في تنفيذ السياسة الخارجية وقت السلم، وكان استخدامها في الحربين العالميين وهذه الدبلوماسية ساعدت على تسيير المفاوضات المنقلة بنزع، والحد من انتشار الأسلحة النووية وهكذا فإنها من أهم الوسائل في مجال السياسة الخارجية.

2- وسائل عسكرية: ذات طابع تقني عسكري قد تكون هذه الوسيلة في شكل استخدام القوة عند الفشل في استعمال وسائل دبلوماسية، قد تكون في شكل تقديم مساعدات عسكرية مادية كانت أو معنوية، وأصبحت تستعمل في نطاق واسع خاصة في الدول الكبرى.

3- الوسائل الاقتصادية: لا تقل أهمية عن الوسائل الدبلوماسية والعسكرية قد تستخدم وفق طبيعة الهدف المراد تحقيقه، فهي تشمل المعونات والمساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة للدول المتخلفة وقد تأخذ هذه الوسائل أشكال مثل شكل الحظر الاقتصادية أو شكل مقايضة[2].

4- الوسائل الإعلامية: تشمل التجسس ومكافحة التجسس وكذلك التخريب وجمع المعلومات، تتعلق بقدرات ونوايا وخطط وسلوكيات الوحدات الدولية، لذا من أجل ترجمة أهداف الدولة تلجا في سلوكياتها الخارجية تجاه محيطها إلى استخدام وسائل واليات تتماشى مع طبيعة أهدافها

[1] وسيلة الواسع، المرجع السابق، ص:80

[2] لوية حسين، تفسير السياسة الخارجية، الرياض، عماد، الشؤون المكتبات، ط 1، 1989، ص:53

ومصالحها المراد بلوغها، وأن حجم الهدف يحدد حجم الوسيلة، وقد تختلف الوسائل باختلاف القيادة للسياسة الخارجية[1].

المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسي والعسكري الجزائري والمغربي.

إن مسيرة العلاقات الجزائرية المغربية سجلت بكل وضوح ما عرفته من تعثرات وانتكاسات وتصدعات تسببت في حدوث أزمات متوالية، لذا قامت كل من الدولتين بتأسيس نظام يخدم مصالحها في هذا المبحث سنقوم بدراسة طبيعة النظام السياسي والعسكري الجزائري والمغربي.

المطلب الأول: النظام السياسي والعسكري الجزائري

تميزت العلاقات الجزائرية المغربية بتوتر في معظم المجالات في هذا المطلب سنقوم بدراسة كل من النظام السياسي والعسكري الجزائري وأهميته.

أولا – النظام السياسي الجزائري

من ناحية النظام السياسي فهي من أهم النقاط المهمة في السياسة الخارجية الجزائرية يعني طبيعة نظامها، إذ تبنت الجزائر ومنذ الاستقلال نظام جمهوري في ظل الديمقراطية الشعبية تمارس فيها السلطة من طرف الشعب إلى غاية الثمانينات، كان يعتبر نظاما ثوريا قائما على الحزب الواحد وكان يستمد شرعيته من الثورة والتاريخ، ولكن بعد أحداث 5 أكتوبر 1988 دخلت الجزائر في التعددية الحربية ما جعلها تتخلص من مفهوم الشرعية الثورية نهائيا.[2]

ثانيا– النظام العسكري الجزائري:

بالنسبة للقوة العسكرية تعتبر ذات أهمية كبيرة في سياسة الدول باعتبارها الأداة النهائية لتحقيق أهدافها، فمن الناحية البشرية يقل عددا الجيش لكن تطور عدد القوات شبه العسكرية أي الدرك الوطني والأمن والحرس الجمهوري إلى 181 ألف، نظرا لدور هذه القوات في حماية

[1] مهدي فتاك، المرجع السابق، ص:78

[2] إبراهيم عبد العزيز شيحا، مبادئ الأنظمة السياسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1972.

الأمن الداخلي في الجزائر وأيضا تتميز بالترسانة التسلحية القوية لتقليص الهوة وكذا قوات جوية.

المطلب الثاني: النظام السياسي والعسكري المغربي

في هذا المطلب سنقوم بدراسة كل من النظام السياسي العسكري المغربي المعمول بهما

أولا – النظام السياسي المغربي:

نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية برلمانية ديمقراطية واجتماعية، والسيادة للأمة تمارسها مباشرة بواسطة المؤسسات الدستورية والمغرب يعرف تعددية حزبية حيث أن الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، ونظام الحزب الواحد نظام غير مشروع الملك يلقب أمير المؤمنين والممثل الاسمي للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها،[1] وهو حامي الدين والساهر على احترام الدستور وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات وهو الضامن لاستقرار البلاد في دائرة حدودها، يتكون البرلمان في المغرب من مجلسين مجلس النواب ومجلس المستشارين ويستمد أعضائه نيابتهم من الشعب وحقهم في التصويت حق شخصي لا يمكن تفويضه والحكومة في النظام المغربي يتألف من الوزير الأول والوزراء، وهي مسئولة أمام الملك وأمام البرلمان ويمنح الدستور المغربي الملك سلطات واسعة حيث ينصب كزعيم سياسي للمملكة ويرأس مجلس الوزراء ويعين رئيس الوزراء من الحزب الحائز على الأغلبية في الانتخابات التشريعية وباقتراح من رئيس الحكومة يعين باقي أعضاء الحكومة وفي حين أن الدستور يسمح للملك نظريا بإنهاء مهام أي وزير بحل البرلمان وتعليق الدستور بعد التشاور مع رئيس مجلس البرلمان ورئيس المجلس الدستوري وتوجيه خطاب للشعب المغربي والدعوة

[1] ابراش إبراهيم، الديمقراطية بين عالمية الفكر وخصوصية التطبيق مقاربة للتجربة الديمقراطية في المغرب. الرباط: منشورات الزمن، د.س.ن. ص54.

إلى انتخابات جديدة أو بإصدار مرسوم جديد مفهوم برلمان المملكة المغربية في أعقاب انتخابات مارس 1992تم تشكيل حكومة اسلافية برئاسة الزعيم الاشتراكي المعارض عبد الرحمان اليوسفي وتكونت أساسا من وزراء مختارين من أحزاب المعارضة التي السابقة التي تكونت سابقا من خلال الملك تشكيلة الوزراء من خلال الوزراء المكونة للمجالس المشكلة دوريا من خلال انعقادها تشكيليا المجالس التشريعية منذ الصلاح الدستوري لعام 1992 تتألف السلطة التشريعية من مجلسين مجلس النواب المغربي ب 325 عضوا ينتخبون لمدة خمس سنوات 295 مقعدا تنتخب في الدوائر المتعددة و30 في القوائم وطنية تتألف وفقا للاتفاق بين الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات من النساء فقط مجلس المستشارين المغربي بـ 30 عضوا ينتخبون لمدة تسع سنوات تنتخبهم الجالس المحلية 100 مقعدا والغرف المهنية 91 مقعدا في الغرف التجارية صلاحيات البرلمان وان كانت محدودة تم توسيعها في إطار الإصلاحيين الدستوريين 1992 و1995 حيث تشمل مسائل الميزانية وإقرار مشاريع القوانين ومسائلة الوزراء وإنشاء لجان لتقصي الحقائق كما للمجلس النواب أن يسقط الحكومة من خلال التصويت لحجب الثقة أو على ملتمس الرقابة حسب هدفهم المراد تحقيقه.

ثانيا – النظام العسكري المغربي:

بالنسبة للقوة العسكرية تعتبر الركيزة المهمة فمن الناحية البشرية يتفوق الجيش المغربي حيث أن حربه مع البوليساريو أسهمت في تطوير الجيش المغربي من حيث العدد والخبرة القتالية أما من الناحية العدد قوات الجيش المغربي ظل في تزايد مستمر وفي المجال تقنيا حيث أن المغرب تملك ترسانة تسلحية هائلة من مدافع ودبابات وكما تملك قوات جوية كبيرة وقوات بحرية من سفن حربية.[1]

[1] ابراش إبراهيم، نفس المرجع، ص 57.

يعتبر المغرب قوة عسكرية مهمة في منطقة شمال أفريقيا، بالرغم من كون قدراته من تلك التي تملكها الجزائر، فإن بعض التقارير الحديثة تشير إلى أن المغرب يخصص ما بين 4 بالمائة و6 بالمائة من الناتج الوطني الإجمالي لنفقاته العسكرية، فخلال حرب الصحراء الغربية أنفق المغرب 4 بليون على الأسلحة والتجهيزات العسكرية التي حصل عليها من فرنسا وفي نفس الفترة أنفق ما يفوق من 750 مليون دولار من أجل الحصول على معدات عسكرية متطورة من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تمثل هذه الأخيرة نسبة مهمة من إجمالي المساعدات العسكرية الأجنبية للمغرب في تلك الفترة.

كما أنفق خلال تلك الحرب ما يقدر بمليون دولار على بقية العتاد العسكري الذي استورده من الدول الأخرى المصنعة للسالح وعلى رأسها الصين، جنوب أفريقيا وبعض الدول الأفريقية.

المبحث الثالث: طبيعة النظام الاقتصادي الجزائري والمغربي.

إن موضوع النمو نال حيزا كبيرا من الاهتمام بهدف معرفة مصادره وأساليب تحقيقه وكيفية استدامته لذا تم تبني نظام الاقتصاد السوق كبديل لتحقيق النمو القابل للاستمرار بوضع أنظمة تخطيط مركزي ومبرمج.[1]

المطلب الأول: النظام الاقتصادي الجزائري

تعتبر الجزائر من الدول الرائدة في مجال الصناعة على مستوى العربي والإفريقي والعالمي والوزراء من خلال الوزراء المكونة للمجالس المشكلة دوريا من خلال انعقادها تشكيليا المجالس التشريعية منذ الصلاح الدستوري لعام 1992 تتألف السلطة التشريعية من مجلسين مجلس النواب المغربي ب 325 عضوا ينتخبون لمدة خمس سنوات 295 مقعدا تنتخب في

[1] بن شهرة مدني، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009، ص34.

الدوائر المتعددة و30 في القوائم وطنية تتألف وفقا للاتفاق بين الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات من النساء فقط مجلس المستشارين المغربي بـ 30 عضوا ينتخبون لمدة تسع سنوات تنتخبهم الجالس المحلية 100 مقعدا والغرف المهنية 91 مقعدا في الغرف التجارية صلاحيات البرلمان وان كانت محدودة تم توسيعها في إطار الإصلاحيين الدستوريين 1992 و1995 حيث تشمل مسائل الميزانية وإقرار مشاريع القوانين ومسائلة الوزراء وإنشاء لجان لتقصي الحقائق كما للمجلس النواب أن يسقط الحكومة من خلال التصويت لحجب الثقة أو على ملتمس الرقابة حسب هدفهم المراد تحقيقه.[1]

أولا – تطور الصناعة النفطية في الجزائر:

تمتلك الجزائر ثروة هائلة من البترول والغاز أهلتها لتحتل المرتبة الثالثة إفريقيا وقد شهد القطاع النفطي تغييرات وإصلاحات مهمة مست القطاع ويمكن إيجازها في:

أ-النشاط البترولي أثناء الاستعمار:

سيطرت الشركات الفرنسية على مناطق البحث وإنتاج البترول في الجزائر معتمدة على إمكانياتها مما مكنها من السيطرة على السوق الجزائرية وتهريب رؤوس أموالها إضافة إلى استغلال نفطها وقد ساهمت في تهميش الاقتصاد الجزائري.

ب- النشاط البترولي بعد الاستقلال:

وقت استقلال الجزائر سيطرت فرنسا على حوالي ثلثي إنتاج النفط الجزائري أمام هذا الوضع سعت الجزائر بكل الطرق إلى التخلص من احتكار فرنسا للبترول والثروات الطبيعية قامت بإصدار قرار التأميم الشامل للصناعة البترولية والغاز.

[1] فونتنال جاك، "العولمة والامن الدولي، مدخل الى الجيو اقتصادي"، (ترجمة: محمود إبراهيم)، الجزائر المطبوعات الجامعية، 2009.

ثانيا – أسباب توجه الجزائر نحو الطاقة النووية:

رغم الإنجازات الهامة التي حققتها الجزائر في مجال النفط إلا أن الشركة الجزائرية لم توفر الكمية المطلوبة من الكهرباء صحيح أن الجزائر تمتلك النفط والغاز بكميات إلا أن هذا لا ينفي حاجتها الكبيرة إلى توظيف الطاقة النووية وهذا له أثر بيئي إيجابي بحث عن طريق استخدام الطاقة النووية وتوليدها.

ثالثا – أهمية الاقتصاد الجزائري:

يعتبر قطاع المحروقات محرك الاقتصاد الجزائري فهي تعتمد على ريع الموارد الطبيعية وهذا يرتبط بالحظ أو بالوضعية الاجتماعية لذا الاقتصاد المسير مركزيا يعتبر أهم مصدر للريع بناء على هذا اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد الطبيعية ساهم إلى حد كبير في تكوين بنية مؤسساتية غير ملائمة وهذا ما أدى إلى إخفاق الجزائر في بناء اقتصاد منتج ومتنوع في الاقتصاد.

المطلب الثاني: النظام الاقتصادي المغربي

يستورد المغرب معظم حاجاته من الطاقة النفطية من دول الخليج وهذا ما أدى إلى محاولة المغرب لضم الصحراء الغربية إلى محاولة من النظام الملكي إيجاد نوع من التوازن من حيث الموارد الطبيعية ومن ثم رفع الدخل المحلي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي وضع المغرب لبلوغ هدفه خطة واسعة لاستغلال الثروات الطبيعية في الصحراء الغربية[1] وركز المغرب في خطته على توسيع استغلال الفوسفات الصحراوي متخذا جملة من التدابير تمثلت في القيام بصفقات جديدة وفتح المزيد من المناجم وتحسين البنية التحتية واستثمار رؤوس

[1] بونشيش إبراهيم القادري، "الشركات الاقتصادية العربية وانعكاساتها على التنمية المستدامة"، مجلة الجامعة المغاربية (د. س. ن).

الأموال جديدة في مناجم والتي بدورها من إنتاج وتصدير الفوسفات الصحراوي وتنتهي هذه الاستثمارات الجديدة لخلق الظروف المناسبة لبدء إنتاج حامض الفسفور ومن ثم فإن الاستغلال المفرط للفوسفات الصحراوي من قبل المغرب يعطي نفسا جديدا لاقتصاده ويمكنه من احتلال مركز من موقف في السوق العالمية.[1]

اين شهد المغرب مع بدايات تسعينيات القرن الماضي كبداية المرحلة جديدة، ومؤشرات للقطيعة مع مرحلة سابقة؛ من الاحداث والمتغيرات الوطنية، الإقليمية والدولية. فعرف المغرب منذ سنة 1990 الى غاية سنة 2014 سلسلة من الإصلاحات السياسية والدستورية، اين سيتم التطرق لتلك الإصلاحات في هذا المطلب من خلال تقسيمه الى العنصرين التاليين:

أولا- الملامح العامة لنظام الحكم المغربي.

جاء في الفصل الأول من دستور المملكة المغربية لسنة 2011، على اعتبار نظام الحكم بالمغرب نظام ملكة دستورية ديمقراطية برلمانية واجتماعية؛ ويقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلطات، توازنها وتعاونها، والديمقراطية والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.[2]

كما تستند الامة في حياتها العامة على ثوابت جامعة، تتمثل في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية متعددة الروافد، والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي؛ والتنظيم الترابي للملكة هو تنظيم لا مركزي يقوم على الجهوية المقدمة.[3]

[1] بونشيش إبراهيم القادري، نفس المرجع.

[2] المملكة المغربية، وزارة العدل، دستور المملكة المغربية 2011، إصدارات مركز الدراسات وابحاث السياسة الجنائية بمدينة الشؤون الجنائية والعفو: سلسلة نصوص قانونية، ع 19، شتنبر (سبتمبر) 2011، ص 16.

[3] المكان نفسه.

ثانيا- السياق التاريخي لمسألة الإصلاح الدستوري والسياسي 1990-2014.

شهد مغرب التسعينيات جملة من التحولات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية منها ما له علاقة بالتحولات الدولية، ومنها ما هو مرتبط بالمتغيرات السياسية التي طبعت بنية النظم السياسي المغربي، ويمكن اجمال هذه المتغيرات فيما يلي:[1]

1- التجاوب مع مطالب أحزاب الكتلة الديمقراطية:

ضرورة التجارب مع بعض المطالب التحديثية لأحزاب الكتلة الديمقراطية التي تمست تطالب بتحقيق جملة من الإصلاحات الدستورية والسياسية من خلال تقديمها مذكرات دستورية للملك.

2- الإصلاح الدستوري وبروز مجتمع مدني جنيني:

قاد ظهور نوع من الوعي الذاتي للمجتمع المدني مع بداية عقد التسعينيات الى اذكار المطالبة بالإصلاحات الدستورية والسياسية بالمغرب.

3- الإصلاح الدستوري وبروز نخبة اقتصادية شابة:

ساهم بروز نخبة اقتصادية شابة ومتطلعة للحفاظ على مصالحها عبر قنوات سياسية؛ في خلق غرفة ثانية بغية إيجاد تمثيل عادل لهذه النخبة.

[1] محمد زين الدين، الدستور ونظام الحكم في المغرب، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديد، 2015، ص 122.

خلاصة الفصل الأول

إذا كان موضوع أهداف السياسة الخارجية للدولة يتعلق إما بالإقليم أي المحافظة على الوحدة والتوسع أو النظام السياسي لو حاولت التأثير في النظام السياسي الأخرى أومن خلال الموارد الطبيعية مثل اكتساب موارد وتقدير العلاقات مع الدول الغنية ضمانا لاستمرار تدفق الموارد البشرية أو تدعيم المكانة الدولية ومن خلال ما زوايا مختلفة.

فالسياسة الخارجية عبارة عن بنية متعددة تواكب الأحداث وتفاعلات التي يشهدها النظام العالمي على المستويات السياسية الخارجية والإستراتيجية والاقتصادية وقد تتغير وفق التغيرات الخارجية والداخلية.

الفصل الثاني

العلاقات الجزائرية المغربية في إطار قضية الصحراء الغربية

الفصل الثاني: العلاقات الجزائرية المغربية في إطار قضية الصحراء الغربية

تعتبر قضية الصحراء من أبرز المحددات الرئيسية للعلاقات ولربط العديد من التحالفات وعاملا مساعدا في تشكيل مداخل تأثير واختراق خارجي وهذا ما جعلها محور اهتمام للدراسات التي ترتكز على جوانب تاريخية وقانونية لذا فهي من أحد اعقد المشاكل التي واجهتها المنظمات الإقليمية والدولية وبصدد هذا البحث سيتم دراسة مواقف تجاه القضية.

انطلاقا مما سبق سنحاول التركيز على تأثير هذه القضية على العلاقات الجزائرية المغربية من خلال عرض مواقف الدولتين المتضاربة، وكيف تحولت الى سياسات غير متوافقة، ثم محاولة كشف الابعاد الاستراتيجية الخفية التي تتحكم في هذه المواقف وهذه السياسات، ولهذا فان تقسيم الفصل كان تماشيا مع هذه المستويات.

الفصل الثاني: العلاقات الجزائرية المغربية في إطار قضية الصحراء الغربية

المبحث الأول: المواقف المغربية والجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية.

شهدت العلاقات الجزائرية المغربية مظاهر عدة تجمع البلدين أم بالتعاون والتنافس أو بالصراع ولعل ما ميز هذه العلاقات هو التنافس في مجالات معينة خاصة منها التنافس السياسي والتنافس على التسلح وكذا التنافس الأكثر وضوحا وظهوره في قضية الصحراء الغربية ويعتبر النزاع في الإقليم بين الأطراف تظهر مواقفها عبر المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بمشكلة الصحراء الغربية

المطلب الأول: موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية

ساندت الجزائر منذ البداية حق الشعوب الصحراوية في ممارسة حقه في تقرير مصيره واعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية في نهاية الثمانيات أقرت منظمة الأمم المتحدة قرار وقف إطلاق النار وتنظيم استفتاء شعبي في الإقليم دعمت الجزائر الخطة الأممية ومن ناحية أخرى هو مبدأ الجزائر والذي لا تعود فيه أبدا ولأجله حاربت 7 سنوات وحشرت لأجله مليون ونصف مليون شهيد والجزائر كانت تؤيد القضية الصحراوية لكن بعد توتر العلاقات الجزائرية المغربية تعتبر القضية الصحراوية هي إحدى قضايا الساعة على غرار قضية فلسطينية وهي من اهتمامات المجتمع الدولي ويعود استمرار هذا النزاع إلى تعارض حجتين أو موقفين احدهما يقدمها المغرب وذلك بادعاء حقوق تاريخية في الصحراء الغربية وبأنها جزء لا يتجزأ من أراضيها والثانية تقدمها الجزائر ويدافع عنها الصحراويين ويؤكد على حقهم في تقرير المصير وتنطلق الجزائر في موقفها من الصحراء من جهة نظر سياسة وأيديولوجية كما عبر عن ذلك البيان الصادر من جبهة التحرير الجزائرية[1] والذي أكد على مساندة حركات التحرر ويرى أن

[1] صدوق عمر، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص:100

النضال في الصحراء هوبين التقدمية والإقطاع بين جعة البوليساريو وبين كل من المغرب وموريتانيا وأن حل هذه المشكلة لا يمكن أن يحصل إلا بحصول شعب الصحراء على استقلاله[1] ويحتضن الموقف السياسي الجزائري تجاه الصحراء بعدا اقتصاديا يشمل في كون الصحراء منطقة غنية بالفوسفات وهي مع المخزون المغربي تشكل أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من الفوسفات فضلا على رغبة الجزائر في الحصول على ممر عبر الصحراء لنقل الحديد من تندوف إلى المحيط الأطلسي ولذلك فان وجود خامات الحديد في تندوف واحتمال اكتشاف النفط فيها يشكلان واحدة من اهتمامات الجزائر بقضية الصحراء لأنها تزيد من خلال البوليساريو الموالية بها ضمان الحصول على ذلك لذا عبرت الجزائر عن موقفها الواضح والصريح في كل المناسبات وعلى جميع المستويات ولكل الشركاء ولغيرهم علنا وبالطرق الدبلوماسية وأكدت رفضها الواضح لأية مساومة على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره والاستقلال ولذا قام المبعوث الشخصي للأمين العام ولقد تم الرد على هذه الرسالة ضمن انتقادات الجزائر وكان هذا الرد تعبيرا لا غبار عليه عن رفض الجزائر لمقترحات الاتفاق يتم إيجازها في نقاط:

– إن الاتفاق جاء ضد مبدأ حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره والمكرس أساسا في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ويعده في جميع اللوائح الجمعية وقرارات مجلس الأمة التي أعطت الحق للشعب في الكيفية التي يراها مناسبة لتقرير مصيره وكذا ضم الصحراء الغربية إلى الإقليم المغربي ويحضر الأرضية لهذه العملية[2] وأن يكون مستعدا.[3]

[1] صدوق عمر، نفس المرجع، ص:101

[2] حداد عبد العزيز، العلاقات الدولية، الجزائر، موفر للنشر، 1992، ص:95.

[3] بن غربي ميلود، موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الإقليمية والتحديات الوطنية، د.م.ن: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2011.

– أن المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء وبعد نجاحه نوعا ما في تقريب مواقف التي أيدها الجميع تراجع عن المهمة المستندة إليه وراح يعمل على استبدال مخطط التسوية باقتراح حل ثالث وبالتالي فان الرد الجزائري المعبر عنه رسميا في رسالة الرئيس والذي تضمنه تقرير الأمين العام للأمم المتحدة كان تعبيرا واضحا على رفض الجزائر لما يعرف الاتفاق وينبغي أن نقول أن الموقف الجزائري معبرا عن الرسالة التي بعث بها الرئيس الجزائري إلى الأمين العام الأممي إلى مجلس الأمن ويستند موقف الجزائر تجاه قضية الصحراء الغربية إلى ثلاث ركائز وهي أساسية في أي تحرك سياسي استراتيجي

أ– **الركائز الأساسية:** تعتبر من أهم الركائز المعتمد عليها والأساسية:

1– تغيير الجزائر طرق مهمتها بالموضوع والمنظمات الدولية العالمية.

2– ان الجزائر ليس لها مطالب أو طموحات إقليمية تجاه إقليم الصحراء.

3– حق تقرير المصير هو الآلية أكثر ضمانا لحق الشعب الجزائري.

ب – حسب تقرير البعثة الأممية: هنا يتم تحديد ودراسة موقف الجزائر

– تمسكت بضرورة خروج الاستعمار الاسباني من المنطقة وفق مبادئ الأمم المتحدة ومقررات منظمة الوحدة الإفريقية

– احترام إرادة الشعب الصحراوي في الاختيار الواحد

– مساندة للشعوب الراغبة في تقرير مصيرها يستمد شرعيته من التجربة الثورية والمواثيق الرسمية للدولة الجزائرية[1] وهذا حسب ما استجد وفق لرغبة الجزائر أن تصريحات المسئولين الجزائريين تؤكد على هذه المبادئ بشكل مستمر وعندنا تصريح الرئيس الراحل الجزائري إننا

[1] بن عامر التونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987، ص:266.

الفصل الثاني: العلاقات الجزائرية المغربية في إطار قضية الصحراء الغربية

نؤكد أن من جديد على أن الجزائر ليس لها أي مطامع ترابية او إقليمية في الصحراء الغربية إذن أن موقف الجزائر الثابت المستمد من مبادئها الثابتة التي تحكم سياستها الخارجية والتي تبلورت أثناء الثورة عرفت بها عالميا، وكذلك موقفها يتفق مع منظمة الوحدة الافريقية والتي من بين مبادئها مبدأ التمسك بقدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار كما تستند وجهة النظر الجزائرية الى القرارات التي أصدرتها لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة والتي تمثلت في ان تضمن الجمعية العامة حقوق شعب الصحراء وان السلطة الحاكمة مسؤولة عن توجيه شعب الصحراء الى الاستقلال وممارسة حقه في تقرير المصير من خلال اتفتاء تنظمه السلطة الحاكمة اسبانيا باعتباره مع المغرب وموريتانيا والجزائر على ان يتم هذا الاستفتاء تحت مراقبة واشراف هيئة الأمم المتحدة وحيث عنيت الحكومة الاسبانية العامة للأمم المتحدة انها سوف تقرر اجراء استفتاء تقرير المصير خلال عام 1975 كان رد فعل كل من المغرب موريتانيا ومطالبتها بالصحراء الغربية باعتبارها جزءا بعد انكار للالتزامات الرسمية من قبل اسبانيا تجاه الشعب الصحراوي كلما يعد خزف للاتفاقات التي وقفت عليها كل المغرب وموريتانيا والخاصة بموافقتها على قرارات الأمم المتحدة حيث رات الجزائر انها تجاهلها وجود الشعب الصحراوي[1].

تنطلق الجزائر في موقفها من الصحراء وجهته نظر سياسية وأيديولوجية لذا اختلاف موقفي الجزائر والمغرب من قضية الصحراء الغربية بعد جلاء الاستعمار الاسباني سببا في توتر العلاقات بين البلدين نظرا لتمايز الأهداف التي تخدم المصالح القومية او الذاتية للدولتين والتي يدخل ضمنها الامن الحفاظ على الاستقرار السياسي دعم وتنصيب المصالح الحيوية للدولة وسط النفوذ القومي مشكلة الصحراء الغربية المهمة والحيوية التي شغلت عددا من الدول الإقليمية في منطقة المغرب العربي واحتلت مكانتها في الحياة السياسية لدول المغرب على المستوى الرسمي والشعبي بكل معطياتها المحلية والإقليمية وتظهر أهمية المشكلة من خلال

[1] صدوق عمر، المرجع السابق، ص:108

كونها بؤرة الصراع الإقليمي وعدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي ومحاولات القوة الدولية الرامية الى تجزئة وتفتيت وحدة التراب الوطني لأقطار المغرب العربي عامة والمملكة المغربية بشكل خاص عن طريق السيطرة الاستعمارية الفرنسية أو الاسبانية المباشرة.

إن نظرة سريعة على تاريخ المغرب العربي بعد سقوط الدول العربي الإسلامية في الأندلس، والتي كان المغرب العربي السند القوي لها منذ البداية وحتى سقوطها يظهر لنا بان الدول الأوروبية كانت تخشى قوة المغرب لذا فان الحركة الوطنية الصحراوية تمت في أحضان الحركة الوطنية المغربية وقدمت فرنسا لإسبانيا من خلال قواعدها في موريتانيا والجزائر مساعدات وإمدادات عسكرية، فكانت المغرب تقوم على تجسيد موقف الجزائر اخذت تشكك في صدقية النوايا المغربية وتعمل على قيام كيان صحراوي يفصل المغرب عن موريتانيا بعيدا عن اقليمها.

– ان موقف الجزائر بهذا المعنى يتماشى ومبادئ سياستها الخارجية التي تبلورت أثناء الثورة وعرفت بها عالميا ويتفق مع مبادئ منظمة الوحدة الافريقية خاصة مبدا قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار وهذا ما جاء في العديد من المذكرات المقدمة الى المنظمات في إطار سعيها لإيجاد حل سلمي وعادل للقضية الصحراوية أتت في كلمة المندوب الجزائري لدى الأمم المتحدة.[1]

– ان الجزائر لا تزال تعتبر اسبانيا هي القوة المسؤولة امام الولايات المتحدة.

[1] بن عامر التونسي، نفس المرجع، ص:268.

– تسوية قضية الصحراء يتقرر بموافقة ومشاركة جميع الأطراف المعنية والمهتمة وفقا للقرارات مجلس الامن إضافة الى أطراف أخرى منها موريتانيا وليبيا والبوليساريو واسبانيا وهذه الدول كانت أطراف للنزاع ومحاولة ضمها:

– اسبانيا: منذ احتلالها للسواحل الصحراوية حاولت اسبانيا ضم الصحراء اليها كما هو الحال بالنسبة الى مليلة وذلك اتبعت أساليب عديدة منها منح الشعب الصحراوي الجنسية الاسبانية وفتح باب الهجرة لكل راغب في الهجرة.

– موريتانيا: هنا على مبدأ المحافظة على حدودها وضمان استقرارها الداخلي فهي تتخوف دائما من الحق التاريخي للمغرب في الصحراء الغربية.[1]

– البوليساريو: تهدف إلى إقامة دولة مستقلة إلى إقليم الصحراء الغربية وبدا نشاطها العسكري، أي أن الاستعمار الاسباني وهي تهدف إلى تحقيق الاستغلال التام للأراضي الصحراوية بإقامة دولة الصحراء الغربية المستقلة لذا فان سياسة التنازلات حققت للمغرب نتائج سياسية إيجابية ودعمها بإعطاء امتيازات اقتصادية وعسكرية وسياسية لذا عززت العلاقات المغربية وساهمت في توطيد السياسة الاستعمارية المغربية في الإقليم الصحراوي مما برز ان موقف الجزائر من الصحراء الغربية من خلال المناقشات التي تمت داخل محكمة العجل الدولية فان اتخذ أيديولوجيا حقيقيا بحكم مرور الجزائر بنفس التجربة التاريخية المتعلقة بالكفاح من اجل تقرير المصير والاستقلال وهو الالتزام الأيديولوجي الذي يمثل إحدى دعائم السياسة الخارجية الجزائرية ومن هنا ركزوا على مبدا الحق في تقرير المصير يمثل الركيزة الأساسية فهي حين هذا انطلقت من مبدا طرح هذه القضية التي تعد احد اكبر التحديات التي تعرقل مسار الاتحاد المغاربي على هيئة أمم المتحدة، لأنها الوحيدة القادرة على إيجاد حل يرضي الطرفين فالجزائر

[1] بن عامر التونسي، نفس المرجع، ص:271.

تنادي بحق الشعوب بتقرير مصيرها خاصة الشعب الصحراوي ويتجلى ذلك في رفض الجزائر الدائم حل لجنة تصفية الاستعمار التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية، ونظرا لموقف الجزائر المعارض لوجود الاحتلال في هذه المنطقة أدى إلى ظهور خلافات بين كل من المغرب وموريتانيا والجزائر وجبهة البوليساريو وهذا زاد توتر بينهما مما أدى إلى وضع حد للعلاقات الدبلوماسية فقضية الصحراء الغربية تزداد من حدة التوتر بين الدول المغاربية، إذ تضع علاقات الطرفين الأساسيين الجزائر مدعمة لها والمغرب التي تؤكد على مغربية الصحراء الغربية دون أي منازع او أي تدخل سياسي دولي خارجي.[1]

المطلب الثاني: موقف المغرب تجاه قضية الصحراء الغربية.

إن مطالبة المغرب بالصحراء الغربية تعود إلى فترة الخمسينيات وأول مغربي طالب بذلك هو علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال، طالب المغرب بهذا الإقليم معللا ذلك بوجود حقوق تاريخية وعلاقات سيادية مع منطقة الساقية الحمراء وواد الذهب وتجسدت المطالبة بإقليم الصحراء في بداية 1976 بموجب المسيرة الخضراء ودخول الإقليم رغم موافقة على وقف إطلاق النار، إذ تعتبر المغرب إقليم الصحراء الغربية جزءا من أراضيها التاريخية والحل الوحيد هو عودة الأرض إلى صاحبها أي بسط السيادة المغربية على الصحراء الغربية، في نهاية الثمانيات وافق المغرب على الخطة الأممية لوقف إطلاق النار وتنظيم استفتاء شعبي على الإقليم ومن هنا يظهر أن موقف المغرب الثابت حيال الصحراء الغربية يتنافى مع خطة السلام الأممية القاضية بتنظيم استفتاء في الإقليم يسمح للشعب الصحراوي بممارسة حقه في تقرير مصيره، مما يشكل خرقا للقرارات الأممية التي تقوم المغرب بجهود كبيرة لتحرير الحل الثالث، وتبقى المغرب متمسكة بمغربية الصحراء لكن الإعلام المغربي الذي هو انعكاس

[1] بن غربي ميلود، نفس المرجع، ص 230.

الفصل الثاني: العلاقات الجزائرية المغربية في إطار قضية الصحراء الغربية

للسياسة الرسمية في المغرب سعى بدوره إلى طرح القضية على أنها قضية ثنائية تخص المغرب والجزائر وحدهم دون الاعتراف لجبهة البوليساريو بأنها الخصم المقابل للمغرب وبدأت المطالبة بتحرير باقي الأراضي المغربية بعد 1956، واتخذت هذه المطالبة أسلوبا سلميا ومن خلال الرسائل الدبلوماسية والممارسات الشعبية مثل المسيرة الخضراء وطرح المشكلة في اجتماعات المنظمات الإقليمية والجامعة العربية وهذا وفق اجتماع وطني داخل المغرب في دعواه بالصحراء الغربية إلى الحقوق التاريخية، ويحدد مفهوم الحقوق التاريخية بان هذه المنطقة كانت تحت إشراف سلاطين المغرب وكانت قبائل الصحراء ترسل مندوبين عنها إلى البلاط المغربي لتقديم الولاء للسلطان وأن التكامل الإقليمي يفوق حق تقرير المصير، لذا فان الصحراء جزء من المغرب وموقف المغرب الرسمي لا يؤمن مصير شعب الصحراء الغربية ولا شخصية مستقلة لها فقد ذكر رئيس مجلس النواب المغربي في مقابلة صحفية بان المغرب لن يتنازل عن شبر واحد من الصحراء، ومن يعتقد أن هناك خلاف وحرب بين المغرب والشعب الصحراوي فان اعتقاده غير حقيقي وخاطئ ولا يوجد في التاريخ ولا في القانون ما يمكن تسميته بالشعب الصحراوي.[1]

يشكل مبدأ حق التاريخي القاعدة الرسمية للتحرك المغربي وهو الإطار المرجعي الذي تبنى عليه مختلف الحجج المغربية في مطالبتها باسترجاع إقليم الصحراء الغربية باعتباره جزءا من المغرب الضائع الذي يجب استرجاعه ان هذا الامر يعتبر في المغرب قضية وطنية اتفقت حولها مختلف الأحزاب السياسية والذي يعتبر مبدا مغربية الصحراء الغربية من المبادئ الأساسية التي تدافع عنها وعموما فان الموقف المغربي القائم على الحق التاريخي يستند على مبدأين أساسيين مرتكزا عليها –وجود علاقات بيعة بين السلطان المقيم في بلاد المخزن وبين

[1] مسعود طاهرة، نزاع الصحراء الغربية بين المغربية والبوليساريو، دار المختار للطباعة والتحفيز والطباعة، دمشق، ط 1، 1998، ص:47.

القبائل بالنسبة للسند الأول القائم على التصور المغربي لمسالة الحدود ومسالة السلطة والمؤطرة أساسا بمفهوم البيعة كرابطة سياسية بالمعنى الحقوقي والتمسكي، فمفهوم البيعة ينشا ويترتب عنه علاقات سيادة بالمفهوم القانون المغربي، أما فيما يخص السند الثاني لهذا المبدأ التاريخي فهو قائم أساسا على مجموع الوثائق والمراسيم الدولية التي تبرز اعتراف دول أخرى سيادة المغرب على الإقليم نذكر منها المعاهدة التي ابرمها المغرب مع بريطانيا والتي تبرز اعتراف بريطانيا بان الأراضي الممتدة ما بين راس بو حدور ووادي درعا التي يطلق عليها طرفيا وفي اطار المسعى الهادف الى استرجاع الحدود التاريخية، ومحاولة دعم المبدأ المرجعي بحجج قانونية لجات المملكة المغربية الى تأييد مبدا حق الشعوب في تقرير مصيرها ولكن في الاطار الذي يضمن لها عودة الإقليم الصحراوي الى الوطن بعد ان يتحرر من الاستعمار الاسباني مآخرا تنطلق المغرب في مطالبتها بعائديه الصحراء في التراب المغربي على:[1]

أ- من الناحية التاريخية: كان الصحراء عبر التاريخ تحت إشراف وتوجيه وسيطرة سلاطين المغرب وهذه الحقيقة اكدتها معظم الدراسات التاريخية الغربية وحتى الاسبانية وهي جزء من الأراضي المغربية وتشكل امتداد طغيانها أبدا.

ب- من الناحية القانونية: فان جميع المعاهدات الدولية بين المغرب والدول الأوروبية من جهة وبين الدول الاستعمارية الأوروبية من جهة أخرى مغربية.

ج- من الناحية الإدارية: فان تعيين القضاة والقادة في الصحراء يتم من قبل السلاطين المغاربية الذين كانت لهم سلطة وسيطرة كاملة على المنطقة منذ مدة.

[1] د.بن منصور عبد الكريم، "موقف الجزائر تجاه قضية الصحراء الغربية يعكس مدى التزامها بالدفاع عن الشرعية الدولية"، وكالة الانباء الحصراوية: تاريخ الدخول 2021/06/01 تم التصفح على 2:42 عبر الموقوع https://www.spsrasd.info

د- من الناحية الاقتصادية والاجتماعية: فان سكان الصحراء شاركوا خلال الأجيال المتعاقبة في قيام حضارة مشتركة أكسبت المنطقة صفات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق مع المناطق الشمالية، ويمكن القول ان موقف المغرب الرسمي ينطلق من فكرة مغربية الصحراء دون أي تدخل خارجي أو منازع.

المبحث الثاني: السياسات الجزائرية المغربية تجاه قضية الصحراء الغربية.

أصبحت قضية الصحراء الغربية القضية التي تحدد نوعية وحجم التفاعلات في العلاقات الجزائرية المغربية وضعية وتدخل التحالفات في المنطقة المغاربية، ومن هنا تقوم بتتبع الخطوات العملية التي انتهجتها كل من المغرب والجزائر كترجمة لمواقفهما الأساسية في شكل سياسات عملية اتجاه القضية الصحراوية انطلاقا من أن المواقف تتحكم في صيغة التوجه أو السلوك الذي تنتهجه الدولة من جهة، ومن جهة أخرى تعرف طبيعة الوسائل التي تستخدمها مع اعتبار أن هذا السلوك العملي ليس روتينيا ولا اعتياديا بقدر ما هو سلوك استراتيجي له أهدافه المحددة في إطار ما تحمله تصورات وتوجهات كل دولة.

انطلاقا مما سبق فإن هدف هذا المبحث هو عرض مبسط لكل من السياسة المغربية والجزائرية اتجاه القضية الصحراوية وهذا لفهم طبيعة وحقيقة أهداف كل من الطرفية وسياستها اتجاه قضية الصحراء الغربية[1].

المطلب الاول: السياسة الجزائرية اتجاه قضية الصحراء الغربية

من خلال ما سبق تبين أن السياسة الخارجية المغربية اتجاه قضية الصحراء الغربية إلى الحفاظ على مكتسبات اتفاقية مدريد، وبالتالي تكريس منطق الأمر الواقع وعرض الحل وفق

[1] عمرو هاشم: مرجع سابق ص 100.

وجهة نظر منفردة وهذا المنطلق لا ينسجم انطلاقا مع الجزائر كطرف مهتم بالقضية من جهة، ومن جهة أخرى مع طبيعة التصور الذي تدافع عنه الجزائر كدولة حاملة لقضية ومدافعة عن مبدأ.

– لذلك تبدي الجزائر حساسية كبيرة لأي تغيير إقليمي يحدث دون استشارتها الشيء الذي عكس أن تقسيم موقف الجزائر من اتفاقية مدريد والمسيرة الخضراء، ولهذا اتجهت مجهودات الجزائرية إلى مناهضة سياسية الأمر الواقع من خلال العمل على تفكيك الجهة المغربية الموريتانية [1]

– الاعتماد على سياسة المحاور على مستوى المغاربي

– دعم القضية الصحراوية على المستوى الافريقي

أولا: تفكيك الجبهة المغاربية الموريتانية

وجدت الجزائر نفسها ملزمة بالتحرك العاجل لتجاوز سياسة التجاهل والعزلة التي اعتمدتها المغرب، ولذلك اتجهت السياسة الجزائرية إلى ضرب الحلقة الأضعف (موريتانيا) في التحالف الثلاثي لتفكيك الجهة المغربية الموريتانية عن طريق تقديم الدعم العسكري والمالي لجبهة البوليساريو حيث أصبح جيش التحرير الشعب الصحراوي أكثر فعالية مع نهاية سنة 1976.

اعتمد جيش تحرير الشعب الصحراوي على أسلوب الحرب الخاطفة كإستراتيجية قائمة على تركيز الهجمات العسكرية على المراكز الحيوية والموريتانية مثل عملية ضرب خط السكك الحديدية، الأمر الذي انعكس سلبا على نشاط المناجم الموجودة بالمنطقة مما ألحق خسائر مادية كبيرة مست بالعديد من القطاعات الاقتصادية، وساهمت في زيادة الأعباء المالية

[1] بطرس بطرس غالي. جامعة الدول العربية وتسوية النزاعات المحلية' القاهرة 1977 ص، 222.

لمواجهة متطلبات الدفاع حيث خصص القطاع الدفاع سنة 1977 نسبة 60 بالمئة من ميزانية الدولة كما تم فرض ضريبة حرب قدرها 25 بالمئة من أجور العمال.

– نجاح الجيش الصحراوي في تحقيق هذه انتصارات على الأرض ووصول هجماته في العاصمة أدى بموريتانيا إلى طلب المساعدات العسكرية الخارجية حيث أبرمت في 13 ماي 1977 اتفاقا مشتركا مع فرنسا، وكذلك عززت التعاون العسكري مع المغرب الذي احتل أهم المواقع الإستراتيجية في موريتانيا وإقليم وادي الشهب بدعم الموريتاني في مواجهة الهجمات الصحراوية.

– نقل الأعباء المالية وتبعية النظام الموريتاني لفرنسا والتوجه المغربي بالأراضي الموريتانية ساهم في خلق وضعية غير مستقرة سياسيا، أدت[1] إلى نجاح جناح من المؤسسة العسكرية يقوده مصطفى ولد السالك وتشكيل لجنة عسكرية للإصلاح الوطني قامت باقتراح انسحاب موريتانيا من الحصر في الصحراء الغربية لتجنب الانهيار المادي للدولة سواء بسبب التواجه المغربي أو بسبب الهجمات العسكرية الصحراوية.

مباشرة بعد استلام القيادة الجديدة للحكم حدث تغير نوعي في المواقف الموريتاني تتمثل في مطالبة للمغرب سحب قوته من أراضيها، كما باشرت مفاوضتها السرية مع جبهة البوليساريو أدت إلى إعلان وقف إطلاق النار عقدت بالجزائر معاهدة السلام في موريتانيا وجبهة البوليساريو تضمنت أساسا:

– تخلي الجمهورية الإسلامية الموريتانية رسميا عن مطالبها الإقليمية في الصحراء الغربية أو غيرها.

[1] إسماعيل معراف غالية. مرجع سابق ص 192

– تقرر الخروج النهائي من الحرب غير العادلة في الصحراء لغربية.

وبهذا نجحت الجزائر في تفكيك التحالف الاستراتيجي بين موريتانيا المغرب هذا الأخير قد كانت له أهميته المركزية في الاستراتيجية الدبلوماسية والعسكرية المغربية خاصة وأن هذا الانهيار، والانسحاب الموريتاني والاعتراف بجبهة البوليساريو قد أد إلى التساؤل والطعن في أهمية الحجج التاريخية القانونية التي أسست الاحتلال وأقسام إقليم الصحراء الغربية[1]

ثانيا: الاعتماد على سياسة المحاور

تنعكس سياسة المحاور الطابع النزاعي الذي ميز العلاقات السياسية المغاربية على خلفية قضية الصحراء الغربية التي أصبحت القضية المركزية التي تدور حولها عملية تشكيل التحالفات والتحالفات المتضادة، وذلك بهدف تحقيق التوازن بين الأطراف والحسابات الطرفية التي تتحكم في توجهات كل دولة، وهو الأمر الذي يفسر مرونة هذه التحالفات وسرعة تشكيلها وتفكيكها، وهذا أدى إلى نجاح الجزائر في تفكيك التحالفات الاستراتيجية في كل من الطرفين[2]، أما بالنسبة للجزائر فإن متطلبات بناء سياسة مراجعة النمط لتوزيع القوة المفروضة من طرف المغرب قد دفع بها إلى الدخول إلى التحالفات المغاربية من أجل تحقيق توازن قوة وإعادة تشكيل الخريطة المغاربية بما يتماشى والأهداف الجزائرية المتجهة إلى تدعيم موقفها اتجاه قضية الصحراء الغربية.

– ولذلك وسعيا منها إلى فك العزلة الحضورية من حولها نتيجة علاقاتها الباردة مع تونس والحصار المفروض عليها من طرف اتفاقية مدريد الثلاثية وعلاقتها السيئة مع فرنسا، التجأت

[1] محمد رضوان منازعات الحدود في العالم العربي، الجزائر إفريقيا 1999 ص 232–233.

[2] مانع جمال عبد الناصر، اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر والتوزيع الجزائر 2004 ص 140.

الجزائر غلى عقد اتفاق مع ليبيا يسمى اتفاق حاسي مسعود حيث تم إصدار بيان مشترك جاء فيه" أن أي مساس بإحدى الثورتين سيغير مساسا بالأخرى"

– لقد وجدت الدول المجاورة في النظام الليبي الطبيعي القادر على تعديل ميزان القوى مع الجانب المغربي ومواجهة الحلف الثلاثي وذلك لكسب موقف مساند للتطور الجزائري وهذا ما أعلنه العقيد معمر.[1]

– تجسيد التحالف الجزائري الليبي من خلال تحمل ليبيا مهمة الدعم المالي واللوجستي للجيش الصحراوي في حين أن الجزائر تحملت نفقات البنى التحتية والتكفل الاجتماعي بالتعب الصحراوي.

– وكذا النموذج التحالفي الثاني الذي يعكس رغبة جزائرية في تحقيق التوازن الاستراتيجي في المنطقة المغاربية هو معاهدة الوفاق والإخاء وانضمت لها موريتانيا، وقد تعهدت الأطراف بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل صبغة عسكرية أو سياسية مع دولة أو عدة دول أخرى موجهة ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الحربية لأي طرف، كما يتعهد أن يعدم السماح فوق ترابه نيابة مبادرة اواي عمل ينجز عن موقف معاد قد تتخذه دولة أو عدة دول أخرى ضد الطرفين ولقد أدت هذه المعاهدة إلى إعادة طرح قضية الصحراء الغربية من جديد وذلك من خلال الموقف القائم على وقف الدعم الثاني[2] العسكري لجبهة البوليساريو، والتوقيع على اتفاقية موحدة مع المغرب الأمر الذي يعكس محورية القضية الصحراوية ضمن سكينة التحالفات المغاربية التي تعكس بالأساس توجيهات السياسة الجزائرية والمغربية المتضاربة، وهي الشيء الثابت وسط دوامة فك وإعادة تركيب التحالفات بين أعضاء المنطقة.

[1] بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري والحلف الأطلسي الجزائري: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2008.
[2] مانع جمال عبد الناصر، مرجع سابق ص 148

ثالثا: الجهود الجزائرية على المستوى الافريقي.

-جعلت الجزائر من قضية الصحراء الغربية محورا أساسيا لتحركاتها الدبلوماسية في إفريقيا حيث كان يتحكم في جهودها هدف مزدوج جعلا منظمة الافريقية تبنى مبدأ لحق تقرير مصير الشعب الصحراوي

-تحقيق الاعتراف بجبهة البوليساريو داخل منظمة الوحدة الافريقية، ولتحقيق لهذا الهدف اتجهت السياسة الافريقية للجزائر إلى استغلال حساسية الافارقة لقضايا الاستعمار الحشد ولدعم الصالح مبدأ تقرير المصير.

-تقسيم علاقاتها الافريقية استنادا إلى موقف الدول الافريقية من قضية الصحراء كمعيار حاسم لتحديد طبيعة ونوعية علاقات الجزائر مع دول القارة.

تأكيد تفوقها الدبلوماسي على الجانب المغربي لمضاعفة عدد ثغراتها في إفريقيا والتي وصل عددها 27 سفارة مقابل 13 سفارة للمغرب كما أنها تستقبل 21 ممثلية إفريقية مقابل 08 للمغرب إضافة إلى تكثيف عدد الزيارات الرسمية، حيث أن الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد قام ب 11 زيارة دولة بين شهرين مارس وأفريل.

-لقد تحركت الدبلوماسية الجزائرية في أنحاء تحقيق اهدافها منذ الدورة السادسة والعشرون بمجلس وزارة منظمة الوحدة الافريقية.

- تواصل الشاة الجزائري الداعي لمنح ملف الصحراء الغربية[1] لفتح الملف والاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره حيث أكدت الجزائر على ضرورة عقد قمة طارئة لمعالجة الملف الصحراوي وقدمت الجزائر لائحة ممضية من طرف الدول التقدمية تؤكد الاعتراف

[1] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الاصول والنظريات، منشورات دار السلاسل، ص233

بالبوليساريو كحركة تحريرية وبالتالي تم تكوين لجنة مؤقته مهمتها دراسة الملف وبالخصوص حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

– عندما توصلت هذه اللجنة الى أربع توصيات مهمة منسجمة تماما مع الطرح الجزائري. [1]

– وقف إطلاق النار الفوري.

– استفتاء الشعب الصحراوي لتحديد ان كان يريد الاستقلال التام ام الحفاظ على الوضع القائم.

– اجتماع كل أطراف النزاع المهمة والمعنية من أجل تنفيذ هذه التوصيات.

– تنظيم الاستفتاء تحت الرعاية الامية.

– بعد تحقيق الاعتراف بمبدأ حق تقرير المصير كأساس للتسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية انتقلت الدبلوماسية الجزائرية إلى دفع المنظمة لقضية الصحراء الغربية انتقلت الدبلوماسية الجزائرية الى دفع المنظمة الافريقية للاعتراف بالجمهورية الصحراوية ومواجهة الدبلوماسية المغربية من خلال التأكيد على ضرورة التفاوض المباشر بين الشعوب المغربية وجبهة البوليساريو.

– المجهودات الجزائرية توحي اثناء انعقاد قمة "كريطاون" حيث اعترفت 26 دولة افريقية بجبهة البوليساريو الامر الذي أعطاها حق العضوية وهوما دفع المغرب الى تهديد بالانسحاب من المنظمة مؤكدة ان جبهة البوليساريو لم تستوف الشروط العضوية استنادا الى البندين 04

[1] بطرس بطرسغالي، مرجع سابق ص 185.

و28 من هيئات المنظمة والخاصية بشروط الانضمام حيث أن البندين يوكد ان على شروط الاستقلال والسيادة.

– في 22 فيفري 1982 ثم دعوة الجمهورية العربية لقيادة جبهة البوليساريو الى عضوية منظمة الوحدة الافريقية بناءا على قرار[1] اتخذه ادم كودجو الذي أكد على صلاحية القرار انطلاقا من اعتراف 26 دولة من المنظمة الخمسين وهو القرار الذي كاد ان يؤدي الة انهيار المنظمة الافريقية.

– في القمة 11 أصدرت المجموعة الافريقية لائحة تطالب فيها بالمفاوضات مباشرة من أجل وقف إطلاق النار بين الطرفين المغربي والصحراوي واقامة استفتاء دون عراقيل إدارية أو عسكرية تحت رعاية منظمة الوحدة الافريقية منظمة الامم المتحدة، والاعتراف بالعضوية الجمهورية الصحراوية مما أدى إلى انسحاب المغرب منها في 12 نوفمبر 1984[2].

رابعا: مبادئ السياسة الجزائرية

تبنت الجزائر العديد من المبادئ في ساستها وتعتبر هذه المبادئ متبناة في معظم المنظمات الاقليمية والدولية وهي مبادئ تقوم عليها العلاقات حسن الجوز ولكن الجزائر أطلقت عليها مصطلح الجنس الجوار الايجابي وعلى المستوى الجهوي تعتبر الجزائر جزءا من المغرب العربي وتنتمي كذلك الى مجموعة الدول الصحراوية وهو يعني عدم التدخل في الشؤون الداخلية وكذا هو يعني اقامة تعاون مستثمر لصالح الشعوب وتكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية والتنسيق المستثمر بالنسبة لكل القضايا التي تهتم المنطقة بوجه خاص.

[1] محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والسياسة الغربية الجزائر، دار هومة 2003 ص 128، 129.

[2] عدنان السيد حسنين، العرب في دائرة النزاعات الدولية ص18.

–الجزائر بصدد هذا الموضوع تعلن ودون تحفظ اهمها الكامل اتجاه قرارات المنظمة الوحدة الافريقية المتعلقة باحترام الحدود القائمة عند الاستقلال بهذه الايجابية التي اسيغت على مبادئ حسن الجوار يعني أن الجزائر لا تحبذ تطبيق حسن الجوار بشكل سلبي لأنه هنا يمكن لأي دولة أن تدخل في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة ويمكن لها إقامة قواعد عسكرية أجنبية فوق أراضيها أو تقييم تعزيزات عسكرية.

– حكرت الجزائر من حيث حسن الجوار الايجابي هو العمل على تنمية السلم بين دول الجوار والتخلص من كل عوامل سوء التفاهم[1]، ومن مفهوم حسن الجوار الايجابي لدى الجزائر تلخص في القيادة حق تقرير المصير للشعوب الصحراوية وهذا ترسخ في عقول الشعب الجزائري من نضاله ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير المصير.

المطلب الثاني: السياسة المغربية تجاه قضية الصحراء الغربية

الهدف الأساسي للسياسة المغربية هو الحفاظ على الوضع القائم الذي أفرزته اتفاقية مدريد الثلاثية وهو الوضع الذي كان أساسا نتيجة مباشرة لسلسلة من التنازلات قدمتها المملكة المغربية تجسيد المبدأ مغربية الصحراء لذلك نتيجة المغرب إلى استخدام مختلف الوسائل وعلى جميع المستويات لمواجهة متطلبات الحفاظ على هذه القيمة المكتسبة.

– وستقوم بتتبع السلوك المغربي تجاه الاقليم الصحراوي لتكريس الاحتلال وضعية التحالفات الظرفية المصلحية المشكلة مغربيا لمحاصرة جبهة البوليساريو والتحرك الدبلوماسي المغربي على مستوى القارة الافريقية لمواجهة الارادة الجزائرية المتجهة إلى جانب الاعتراف بالجمهورية

[1] محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص12

العربية الصحراوية وكذا عرض محاولة علاقاتها الخارجية مع الدول الغربية يشكل الذي يجلب السارية لدعم الكفيل بإعفاء الشرعية لتوجيهاتها.

أولا: السياسة المغربية داخل إقليم الصحراء الغربية

بعد ضمان الاعتراف الاسباني بالسيادة المغربية على الاقليم الصحراوي مقابل التوقيع على" اتفاقية مدريد" وضمان المصالح الاستراتيجية الاسبانية في المنطقة[1] واتفاقها السري مع موريتانيا في يوم 14 أفريل 1976 على تقسيم الصحراء الغربية بين البلدان، والذي نص على أن ثلثي الاقليم الصحراوي يكون من نصيب المغرب والثلث الباقي من نصيب موريتانيا، لجأت المملكة المغربية إلى ضم أهم المناطق الاستراتيجية الاقليم الصحراوي الغربية، حيث احتلت مدينتي "سمارة والعيين" لتفرض بذلك سياسة الامر الواقع التي عملت على تجسيدها إداريا ودعمها اقتصاديا وعسكريا وسياسيا.

أ- **إداريا:** عملت المغرب على التسجيل الرسمي للإقليم حيث يضم الصحراء ضمن التقسيم الاداري المغربي كما أصدر مرسوم يقضي بضم إقليم وادي الذهب تحت الادارة المغربية واعتباره المحافظة رقم 36 في المغرب وفي سنة 1985 أصدر الملك مرسوما يعدل التقسيم الاداري للملكة وبموجبه تم إدماج الصحراء الغربية في المملكة وتقسيمها إداريا إلى ولايتين واربعين إقليما.

ب-اقتصاديا: وضعت المملكة المغربية إمكانيات اقتصادية لإدماج الصحراء الغربية وربط مصالحهم الاقتصادية لإدماج مكان الصحراء الغربية وربط مصالحهم الاقتصادية بالدولة المغربية حيث مصلت قيمة الاستثمارات المغربية إلى أكثر من مليار دولار كانت موجهة إلى تحقيق مشاريع تنموية تمثلت في:

[1] مراد الدسوقي، الحدود العربية في المغرب العربي، السياسة الدولية ع 135، جانفي1999، ص243

-وضع شبكة اتصالات لربط الصحراء الغربية بالمغرب إذا بلغت شبكة الطرقات 1000 تربط أهم المدن الصحراوية إضافة إلى وسائل الاتصال الاخرى مثل الراديو والتلفزيون.

- توفير الاحتياجات الأولية لسكان الصحراء حيث تم بناء مركز لتوفير كهرباء

- تعزيز بناء مشاريع اجتماعية مثل بناء المستشفيات والمركبات الرياضية والمداري

- استغلال الفوسفات[1]

ج-عسكريا: إن ضم الصحراء الغربية بقوة وفرض الأمر الواقع باحتلال أهم المناطق الاستراتيجية في الإقليم وإدماجها إداريا تحت السلطة المغربية وتحقيق الجيش الصحراوي لنجاحات عسكرية كبيرة كانت أهمها هجومات في جانفي 1979 داخل الحدود المغربية المعترف بها دوليا وهو الأمر الذي أدى إلى تبنى سياسة عسكرية وأمنية مغربية تقسم إلى أهمية المنطقة بالنسبة للمغرب وتعكس الرغبة في احتواء عمليات [2] الجيش الصحراوي وهذا يتم إيضاحه في نقاط:

- تضاعف إعداد أفراد الجيش المغربي كلف الخزينة عجز مالي خاصة بعد تراجع أسعار الفوسفات في الاسواق العالمية.

- تضاعف النفقات العسكرية المغربية وارتفاع القيمة المالية المخصصة لاستيراد الاسلحة.

- في إطار سياق التسلح مع الجزائر حصلت المغرب على 16.7 بالمئة من الأسلحة الامر كسب الموجهة إلى إفريقيا، وكذا 8.1 بالمئة من المبيعات العسكرية الفرنسية الموجهة للقارة الإفريقية.

[1] عدنان السيد حسين، مرجع سابق ص 119.

[2] مراد سوقي، مرجع سابق ص 24.

-بعد العمليات العسكرية الناجحة للجيش الصحراوي ضد الجيش الملكي والنجاح في تفكيك الحلف الاستراتيجي المغرب الموريتاني، لجأت المغرب إلى استراتيجية أمنية قائمة على بناء جدارات أمنية لحماية المثلث الإستراتيجي يمضي حماية أهم مدن الإقليم الصحراوي ومناجم الفوسفات حيث تم بناء جدارات.

ثانيا: السياسة المغربية "مغاربيا" نموذج التحالف مع ليبيا

- إن أهم سمات ميزان القوى المغربية مرونة التحالفات والصراعات بين الدول وتعتبر مشكلة الصحراء الغربية ذات تأثير كبير على هذه التحركات التي تحمضت منذ النصف الأول من الثمانيات عن انشقاقات وخلافات كثيرة.

- التحالف المغربي الليبي الذي تم التوقيع عليه والمعروف بالاتحاد العربي الافريقي يعكس بوضوح صحة هذه المقولة التي تبرز الطابع الظرفي والبعد التكتلية لهذه التحالفات وهذا ما يفسر سرعة تشكيلها وتفكيكها، ورغم هذا الاتفاق لم يكن تحديد أهداف دفاعية أو دبلوماسية بين و. م. أ والمغرب مما أدى إلى تجميد عدد من القروض الامريكية المخصصة للمغرب من جهة وحدوث تقارب أمريكي مع كل من الجزائر وتونس ورغم هذا الاتفاق أن مقاربته مع القضية الصحراوية تعطيه قيمة إستراتيجية كبيرة[1].

- وعلى اعتبار أن سلم الأولويات المغربي يضع القضية الصحراوية في درجة أعلى القسم السياسة وبالتالي يصبح التحالف مع أكبر ممول تحالفا للاستراتيجيا مادام يخدم السياسة المغربية اتجاه هذه القضية الحساسة.

[1] عبد الرزاق رزيق المخاديم، نزاعات الحدود العبية، دار الفجر للنشر القاهرة، 2004، ص:118

-ومن أهداف تحالف المغرب وليبيا: تدعيم الموقف المغربي في المنطقة المغاربية وكسر جدار العزلة المفروضة عليه خاصة مع تفكك تحالفه مع موريتانيا وإفرازات القضية على المستويات الاجتماعية والاقتصادية الأمنية بالمملكة المغربية ونجاخ الجزائر في إبرام معاهدة التعاون مع تونس.

- ضمان توقف المساعدات الليبية لجبهة البوليساريو من المساعدات الاجمالية التي كانت تتلقاها[1].

ثالثا: السياسة المغربية على المستوى الإفريقي

الهدف الرئيسي للسياسة المغربية إفريقيا كان مواجهة لسعي الجزائر للحصول على تأكيد الدول الافريقية لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، لتحقيق الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية داخل منظمة الوحدة الإفريقية، وذلك بمعارضة اقتراحات الجزائر والتهديد ومقاطعة نشاطات المنطقة.

- التهديد بالانسحاب من المنظمة الافريقية عقب اعتراف 26 دولة إفريقية والتصويت لحق العضوية الأمر الذي أدى بالمنظمة الإفريقية التي تعيين لجنة لدراسة القضية الصحراوية وهي اللجنة التي رفعها المغرب.

- في قمة لنيروبي تم قبول المغرب إجراء استفتاء بالمنظمة الصحراوية مع رفض الطلب الجزائري القاضي بضرورة انسحاب القوات والادارة المغربية مع أن هذا الطلب يتنافى وسيادة المغرب القانونية ولفعلية على المنطقة، وإضافة إلى صيغة الاستفتاء الذي ينطوي على رغبة

[1] محمد المدعية النهار، مرجع سابق، ص:108

في تمكين سكان الصحراء في تقرير مصيرهم وتأكيده على طرح صيغة السؤال بطريقة تؤكد على الرواقي التاريخية والعرقية بين السكان الصحراوي والمملكة المغربية[1].

-في1982 انضمام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بقيادة جبهة البوليساريو إلى عضوية منظمة الوحدة الافريقية الأمر الذي أدى بالمغرب إلى الانسحاب من جلسات واجتماعات مجلس الوزراء.

رابعا: السياسة المغربية على المستوى الدولي

– التحرك السياسي المغربي على المستوى الدولي كان في خدمة استراتيجية جلب الدعم للنظام المغربي من أجل إعفاء شرعية أكبر لطروحاته الاساسية ولسياسة الأمر الواقع المفروضة على إقليم الصحراء الغربية وتحقيق هذا الغرض عمل النظام المغربي على تقديم التنازلات، وتعزيز علاقاته السياسة الاقتصادية والعسكرية مع الدول الكبرى المهتمة لقضية الصحراء الغربية والمنطقة المغاربية باعتبارها من المجالات الجيوسياسية الاكثر حركية وحيوية.

– إن تطابق المصالح الغربية المنفعية مع التوجهات المغربية جعل من قضية الصحراء الغربية مدخلا للاختراق المنطقة على كافة المستويات المر الذي تحديد لأكثر لطرح المغربي القائم على اعتبارات قطرية ذاتية مختصة، وهذا من خلال علاقة المغرب مع كل من فرنسا، إسبانيا، و. م. أ

1- **مع إسبانيا:** بتاريخها الاستعماري في المنطقة اتجهت السياسة المغربية إلى تقديم أكبر التنازلات لإسبانيا باعتبارها الدولة المحتلة لإقليم الصحراء الغربية، فالتقاء الأهداف المغربية

[1]جراد عبد العزيز العلاقات الدولية، الجزائر، موفر للنشر، ص:190

الإسبانية وتقاطعها في نقطة رفض قيام الدولة الصحراوية مستقلة قد مهد الطريق أمام اتفاقية مدريد الرافضة لفكرة مغربية الصحراء.

أما الإدارة الاسبانية الجديدة حسمت موقفها لصالح المغرب وبالتالي رفض استقلال الصحراء الغربية الذي شكل خطرا على مستقبل التعاون الإسباني المغربي خصوصا وأن الدولة الصحراوية المرتقبة وتحالفها المحتمل مع الجزائر شكل خطرا على الاستقرار السياسي الأمني لإسبانيا[1]، سياسة التنازلات حققت للمغرب سياسة ايجابية الذي يسمح باحتلال الإقليم وفرض سياسة الأكثر واقع ودعامات بإعطاء، امتيازات اقتصادية وعسكرية وسياسية ولإسبانيا.

2- مع فرنسا: الموقف الفرنسي حول قضية الصحراء الغربية خاضع لمصالحها الاقتصادية المتداخلة في منطقة المغرب العربي ورغم أن الجزائر هي الشريك الاقتصادي الأول لفرنسا لهذا أبدت فرنسا تفهمها لموقف المغربي من اعتبارات.

- الموقف الرسمي الجزائري قائم على نفي أي مطالب إقليمية في إقليم الصحراء الغربية هذا ما أدى إلى تأكيد فرنسا للاتفاقية

- رفض فرنسا لوجود ما تسميه بالدول المجهرية في المنطقة.

- وجود علاقات صادقة متينة

- عدم وجود أي خلافات سياسية بين البلدين إنما يجمعهما توافق سياسي كبير تعكس تصريحات الجانبيين.

[1] مراد الدسوقي، مرجع سابق، ص122

– لقد استطاع المغرب أن يعزز علاقاته الإستراتيجية مع فرنسا إلى غاية وصول الاشتراكيين إلى الحكم هنا استفاد من دعم سياسي ودبلوماسي ترجم في مواقف حيادية داخل منظمة الأمم المتحدة حيث امتنعت الحكومة الفرنسية عن التصويت[1]

– التعاون العسكري بين فرنسا والمغرب قد تعود إلى المساهمة في العمليات العربية خصوصا بعد العمليات العسكرية على المناطق اقتصادية حساسة بموريتانيا، وأدى إلى التدخل المباشر للطائرات الحربية الفرنسية لحماية المصالح وهذا ما جعل من فرنسا حليفا سياسيا للمغرب لتحقيق توازن إستراتيجي مع الجزائر عسكريا وتدعيم موافقها سياسيا ودبلوماسيا.

– مع الولايات المتحدة الأمريكية: العلاقات الإستراتيجية المغربية الأمريكية تتحكم فيها عدة اعتبارات منها:

– وجود علاقات تاريخية قوية بين البلدين على اعتبار أن المغرب تقبل ويدافع عن الكثير عن الأولويات وأهداف السياسة

– معارضة المغرب للوقف الشيوعي[2] أن الرغبة المغربية المتجهة إلى جعل قضية الصحراء كإحدى نقاط الصراع شرق غرب من أجل جلب الدعم العسكري والمالي من الولايات المتحدة الأمريكية قد اصطدمت بمواقف ادارة كارتيه اتجاه قضية الصحراء الغربية، القائمة على رفض التدويل وتفصيل المعالجة في إطار الإقليمي.

– أن الرغبة الأمريكية في تحقيق الاستقرار في المنطقة المغاربية ووجود احتمالات لمواجهة بين المغرب والجزائر وعلى هذه الأسباب فإن السياسة المغربية اتجاه هذه المحاور الدولية

[1] ناصف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية بيروت، دار الكتاب العربي1985، ص 242.

[2] صدوق عمر، مرجع سابق، ص108.

كانت تهدف الى تحقيق التوازن العسكري مع الجزائر ومحاولة إعطاء الصحراء الغربية بداية في إطار الحرب الباردة لجلب الدعم العسكري.[1]

– ما نستنتجه من هذا المبحث هو مركزية قضية الصحراء الغربية بالنسبة للسياسيين المغربية والجزائرية حيث يعتبر القضية المركزية التي تقوم عليها تختلف الجهود الدبلوماسية هي أيضا محور السياسات والتحالفات وتتحكم في صيغة ونوعية علاقاتها الدولية وهو الأمر الذي يعكس الطابع الإستراتيجي لهذه القضية التي اتخذت النهج النزاعي المسيطر على دولتين محوريتين في المنطقة وكما انها كانت عاملا معطلا أمام بناء تجربة تكاملية، كما أن تأثير هاتها امتدت إلى الساحة الإفريقية لتهديدها ببقاء منظمة الوحدة الإفريقية.

– من هذا المنطلق يمكن معرفته مصدر وقيمة الإستراتيجية التي تمثلها القضية الصحراء الغربية وهذا ما السياسات التي تهدف من خلالها كلا الدولتين لسيادة اهدافها وهذا ما يمكن معرفته في المبحث الثالث[2].

المبحث الثالث: الأهداف الجزائرية المغربية اتجاه قضية الصحراء الغربية.

في صلب هذا المبحث سنعمل على وضع الخيارات المغربية والجزائرية في إطار تحليلي يساعدنا على تفسير الأبعاد الحقيقية المتحكمة[3] في صياغة مواقفها وسياستها اتجاه قضية الصحراء الغربية، وهذا ما ستقوم به في هذا المبحث للاطلاع على مصادر سلوكية ومعرفة الأهداف المغربية والجزائرية في إطار قضية الصحراء الغربية وتوضيح المسار الذي اتخذه النزاع في الصحراء الغربية ليس فقط استجابة لاختلاف التصورات حول أساس لتسوية، ولكن

[1] الجابري محمد، وحدة المغرب العربية، بيروت: الدراسات الوحدة العربية، 1987.

[2] عدنان السيد خسين، مرجع سابق ص 102

[3] عز الدين شكري، المغرب العربي وأليات الوحدة والتجزئة السياسة الدولية عدد93 ص 198

وأيضا هو استجابة لاختلاف تصورات حول حسابات استراتيجية متضاربة بين كل من الجزائر والمغرب[1].

المطلب الأول: الأهداف الجزائرية من خلال قضية الصحراء الغربية

معظم المراقبين السياسين يجدون صعوبة في تصديق مقولة أن الجزائر ليس لها أي مطالب أو مطامع اتجاه الصحراء الغربية ولأن العامل المحدد لسلوكها هو مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها باعتباره من المبادئ الأساسية التي تحكم توجهات سياستها الخارجية وذلك انطلاقا من فكرة ان حق تقرير المصير ما هو إلا مبدأ تكتيكي في خدمة إستراتيجية تجاوز حقوق الشعب الصحراوي.

– لكن من منظور أخر فكرة تطابق مباشر في الحالة الجزائرية بين المبدأ والمصلحة يحق ان التوجه الجزائري تحكمه عقلانية مختلطة خاصة لضرورات المصلحة الذاتية واعتبارات الأخلاقية العامة ولهذا فإن التعامل مع السياسة الجزائرية انطلاقا من موقفها الأساسي الذي ينتمي إلى مسار الكفاح المسلح من أجل الاستقلال لا يعني عدم وجود أهداف تتجاوز هذا الموقف انطلاقا من أن المصلحة الجزائرية مرتبطة مباشرة بسيادتها باعتبارها قبلة الحركات التحريرية في العالم ومن هنا يصبح المبدأ وتوظيفه هو جزء من تحقيق المصلحة وهذا ما يفسر عدم قابلية المبدأ للمساومة أو التنازل.

–انطلاقا من أن السياق الذي ظهرت فيه قضية الصحراء الغربية يرفض هذه المخارج قبول المساومة المغربية القائمة على التخلي عن الموقف مقابل تسوية نهائية للحدود[2]ومن جهة يضع

[1] سعد الله عمر، القانون الدولي للحدود، الجزء الأول، الجزائر، ديوان المطبوعات 2003 ص 304

[2] نفس المرجع، ص 304

الجزائر كدولة مساوية على حقوق الشعوب، ومن جهة اخرى قد يفهم من طرف المغاربة على أنه علامة ضعف مما قد يحي مطالبها الاقليمية السابقة.

– انطلاقا من هذه المقاربة فإن الدفاع عن الإيديولوجية التحريرية هو جزء من الدفاع عن الأهداف الجزائرية انطلاقا أن سمعتها الدولية تفرض عليها مساندة الشعوب التي تكافح من أجل تقرير مصيرها، ولهذا فإن الميسر بخيار حق تقرير المصير هو أكثر الخيارات عقلانية هو خيار استراتيجي في خدمة أهداف السياسة الخارجية الجزائرية، وهو مبدأ ينسجم مع مبدأ المحافظة على الحقوق الموروثة عن الاستعمار المرتبطة بحماية السيادة الإقليمية ومنه أن الحد الأدنى من التنازل اتجاه القضية يرتبط خاسرا بالنية السياسية الخارجية الجزائرية أكثر منه خسارة القضية الصحراوية.

–إضافة إلى علاقة المبدأ بالسياق الذي جعل منه الجزائر قبله للعديد من الحركات الثورية في العالم[1].

–أ: وضع المبدأ كخيار استراتيجي: في سياق العلاقات الجزائرية المغربية يعطي له قيمة تفسيرية معتبرة لعلاقته بدعم الأمن الوطني انطلاقا من أن السوابق والتجربة التاريخية تلعب دورا كبيرا في أن عملية التنبؤ سلوك الطرف الاخر، وهذا ما يحكم الصورة الإدراكية الجزائرية اتجاه المغرب والمؤسسة على خوف مستمر من عودة المطالب لإقليمية المغربية نحو الأقاليم الجزائرية من المغرب للصحراء الغربية قد يدفع بها إلى اعادة مطالبها خاصة في تندوف خاصة بعد تهميش الدور الجزائري في اتفاقية مدريد وهذا التصور الذي ساهم في صياغة السياسة الدفاعية الجزائرية التي اعتبرت الخطر يرى المصدر.

[1] محمد شبلي، المنهجية في تحليل السياسي، الجزء1، دار الكتاب1997، ص32

-الجزائر تره في المغرب نظاما يملك باستمرار ادوات تهديد مصيرية ولهذا فإن استقلال الإقليم الصحراوي يفي تحديد الأفق التوسع المغربي، انطلاقا مما سبق يمكن استنتاج هدف جزائر أخر[1]

-ب: الحفاظ على توازن القوى: من المنطلق ان كسر التوازن يمكن ان يهدد الاستقرار لذلك اعتبرت الجزائر اتفاقية مدريد تحالفا يهدد الاستقرار الأمن في المنطقة فلا سلام ولا استقرار يمكن أن يحدث مادام يعترف بحق الشعب الصحراوي.

-علاقة المبدأ بالمصلحة: هو عامل اقتصادي حيث تذهب الكثير من القراءات الى تفسير المواقف والسياسات الجزائرية اتجاه الصحراء الغربية انطلاقا من الطموح الجزائري في إقامة يقطع إقليم الصحراء الغربية لنقل خام الحديد الجزائري إلى موانئ تصديرية قريبية بدلا من نقله عبر الاراضي الجزائرية وصولا إلى البحر الأبيض المتوسط، كما ان الموقع الجيوسياسي للصحراء يمكن ان يمنح واجهة اطلسية للجزائر يسمح لها بعادلة التفوق المغربي في هذا المجال.

-سياسة الجزائر تتضمن مجموعة من الأهداف وتعبئة بعض الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف.

- الأهداف القاعدية للدولة هي تلك التي تقوم على مصالحها الاستراتيجية السيادة امن الاقليم بتوجيهاتها الثلاث سلامة ووحدة التراب الوطني، الهوية الوطنية ومن أهدافها حماية والحفاظ على الاستقلال وحماية السيادة ورموز الدولة وكذا بها مصالح حيوية متعلقة بالقطاع الاقتصادي وتسوية المشاكل المتعلقة بقضايا الحدود والمعاهدات حسن الجوار والتعاون ومن

[1] سعد الله عمر، مرجع سابق، ص:122

اهم محاور القانون الذي يبرز من خلاله فما يخص القضايا خاصة قضية الصحراء الغربية وكذا من أهدافها:

-مبدأ الحفاظ على الاستقلال الوطني

-مبدأ عدم التدخل في الشؤون الدينية

-مبدأ حق تقرير المصير[1]

-دعم حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير

-لقد عملت الدبلوماسية الجزائرية ومن ورائها ثورة التحرير الكبرى على حركات التحرر في العالم وما صدر اللائحة الأمية في تقرير مصيرها من هذا المنطلق بدأت نظرة الجزائر لثورتها التحريرية تتوسع لتشمل مبادئها كل الدول التي تعاني من الاحتلال وهذا ما أبرز احتضان الجزائر لمعظم حركات التحرر في إفريقيا.

-كما أن دعم الجزائر لقرارات الامم المتحدة مستخدمة احترام دبلوماسية الثورة للشرعية الأهمية وهوما يؤكد ذلك انتهاج الجزائر طريقة الشرعية الدولية.

من هنا يشكل دعم الدبلوماسية الجزائرية لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير جزء من دعمها لحركات التحرر في العالم وانسجاما مع مبادئها في مناهضة الاستعمار ودعم حق الشعوب في تقرير المصير.

[1]علي الشامي، مرجع سابق ص 233

-من هذا المنطلق يتبين موقف الجزائر الداعم لقضية الصحراء الغربية يعتبر من المبادئ الثانية للدبلوماسية الجزائرية اتجاه قضية الصحراء الغربية وهي:

-ان الحرب الدائرة في الصحراء الغربية تهدد الامن والسلم للدولتين

- أن قضية الصحراء الغربية قضية تحريرية

- مبادئ القانون الدولي وأخلاقياته تؤكد شرعية مساندة حركات التحرير الوطني وتطالب الدول بتقديم كل العون لها.

استعمال تصفية الاستعمار

- هذا ما أكدت الجزائر عليه استناد الاحتلال حول قضية الصحراء الغربية أنها قبلت الرجوع إلى مبدأ تقرير المصير بالنسبة للشعب الجزائري حيث لم تنتقل غلا بعد ما قال الشعب وهو مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، كلها مواقف الجزائر داعمة لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيرها[1].

المطلب الثاني: الأهداف المغربية من خلال القضية الصحراء الغربية.

-إن المتتبع لتطور الموقف والسياسات المغربية اتجاه الصحراء الغربية، يستطيع استخلاص مؤشرات تدفع إلى التشكيك في الأصالة المعرفية للمقولة المغربية وبالتالي إعادة النظر في الفرضية الرابطة بين المبدأ والسلوك الأمر الذي يثير الفضول البحثي ويدفع للتحري عن دوافع أخرى مما يعطيها الكثير من المصداقية والموضوعية.

[1] محمد شبلي، مرجع سابق، ص 182

-من الملاحظ من وجهة نظر منهجية هي أداة من أدوات جمع البيانات فإن السياسة التنازلات والمساواة التي انتهجتها الإدارة المغربية مع كل من إسبانيا، الجزائر وموريتانيا قد ساهمت في وضع مبدأ الحق التاريخي على محل التساؤل، المغرب ستمسك بالصحراء الغربية ليس لقيمتها التاريخية ولكن لقيمتها الاستراتيجية مؤطرا لسعي البحث في مرحلته الأخيرة.

-من المهم التذكير بأن هذه الأهمية خاضعة بالأساس لنية تراعيه وهو الأمر الذي يجعل من التفاعل في هذه النبيه يأخذ طابعها وهو الأمر الذي يجعل من التفاعل في هذه البنية يأخذ طابعا إستراتيجيا يستوجب تبني المساومة العقلانية او التكتل في تشكل تحالفات مما يكفل في تحقيق أهداف مثلي، قياسا مع اطراف أخرى تتفاعل مع نفس البنية ومنه يصبح الهدف هو المحرك وليس المبدأ -ترتكز الكثير من القرارات التحليلية على العامل السياسي كواحد من العوامل القادرة على إعطاء تفسير مقبول لتمسك نظام المغربي لقضية الصحراء الغربية بقوة ، وذلك لأسباب مرتبطة بوضعه الداخلي من هذا المنطلق فإن الاهداف التي حركت الطرف المغربي ارتبطت خلف الانسجام الداخلي وتجديد شرعية النظام عن طريق خلق نزاع خارجي، تحقيق الاجماع الوطني داخليا.

-بالمقارنة مع دول الجوار لم تشهد المغرب أي حركة اجتماعية اقتصادية او سياسية خاصة وان بقت التقاليد السياسية التي سنها[1]

-من بداية السبعينات برزت مؤشرات تدل على البلوغ الوضع الداخلي المغربي مرحلة الامن وهذا ما تعتمده ثورة المزارعين، اضطرابات العمال المظاهرات الفلاحية المتواصلة وتكتل القوة

[1] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الاصول والنظريات، الكويت، منشورات ذات السلاسل ط4، 1985، ص 233

السياسية المعارضة ضد النظام واحتلال المؤسسة العسكرية يعد احد جوانب القنيطرة والصخيرات التي تعرف من خلالها الملك للاغتيال.

– وسط ذه المعادلة برزت قضية الصحراء الغربية كورقة يمكن أن تقدم مفتاحا لتجاوز الازمة من خلال حلفها لإجماع وطني حول ما يسمى في الادبيات السياسية المغربية" الوحدة الترابية المقدمة" حيث نجح الملك في تحويل الاهتمام من الأزمة الداخلية إلى قضية خارجية أصبحت معيارا لقياس واختيار الوطنية حققت انسجام التنازع والقصر والنقاف من المعارضة حول الملك باسم الوحدة المقدمة، وهو الاهتمام الزمني الذي أصبح يحكم المؤسسة العسكرية.[1]

– مما سبق يستنتج أن القضية الصحراء الغربية في هذا السياق كان فرصة لتحقيق هدفين أساسين الأول هو:

– تحويل الاهتمام الداخلي في قضية خارجية مقدمة

– كسر اسطورة النظام تجعله عدوا اساسيا.

– المرحلة الحرجة التي مر بها النظام المغربي قابلتها نجاحات جزائرية على كافة المستويات أصبحت من خلالها الجزائر القطب الأكثر أهمية في المنطقة المغاربية نتيجة المجهودات المقدمة دبلوماسيا في إطار المنظمات الدولية لتفعيل الخطاب العالم الثالث.

–المساهمة في تغيير النظام الدولي وتبني سياسة متجانسة اتجاه الغرب وهذا المشكل طرح ما إذا كانت علاقة للاستقرار الداخلي المغربي بالاستقرار الداخلي الجزائر وخاصة أن نجاح

[1] إسماعيل صبري مقلد، نفس المرجع، ص 235.

النموذج الجزائري قد أغره النخب السياسية وحتى العسكرية المغربية ودفعها إلى التفكير في بناء نظام شبيه بالنظام الجزائري[1]

– رأت بعض التحليلات التي رأت ان محاولات اغتيال وقلب النظام التي تعرض إليها الملك هي تعبير عن تحول أدوات الضبط الاجتماعية في المغرب من كونها أهم الوسائل الموجهة لقمع المدينين إلى الرغبة في بناء نظام شبيه بالنظام الجزائري.

– من العوامل الأخرى التي تحظى بالأهمية في التحليل نجد العامل الاقتصادي والذي يعتبر حركا اخر للسلوك المغربي اتجاه الصحراء الغربية، وذلك للأهمية الاقتصادية التي يحض بها هذا الإقليم الذي جعله خاضعا لرهانات الموارد الثلاث الفوسفات البترول، السمك، كما عبر عن ذلك وهذا ما سنوضح مع النقاط:

– أهم إقليم الصحراء الغربية إلى المغرب يجعل منها أول منتج ومصدر للفوسفات في العالم مما يؤهلها إلى السيطرة على أكثر من نصف السوق العالمية خاصة بعد الارتفاع الكبير للأسعار.

– الإقليم عني أيضا بثروات طبيعية أخرى مثل البترول الغاز الطبيعي الحديد الأمر الذي يجعل منطقة الصحراء الغربية وبالنظر إلى عدد سكانها وقيمة الموارد الطبيعية التي تحتويها اغنى منطقة في إفريقيا.

– أن الاهمية الاقتصادية لإقليم الصحراء الغربية تجعل منه اقليما ذو مكانة جيوسياسية مهمة بالنسبة للطرف المغربي وهو العامل الثالث الذي يفسر الدوافع التي تحرك المطالب المغربية اتجاه الاقليم.

[1] إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص239

– فمن الناحية الجيوسياسية تعتبر الصحراء الغربية منطقة امن بالنسبة للمغرب من الناحية الحيوية وبالتالي فإن القيام دولة صحراوية قد تشكل تهديد مباشر الامن المغرب ويساهم في اضعافها اقتصاديا واستراتيجيا خاصة إذا كانت موالية للجزائر الامر الذي من شأنه أن يدعم الحصار الجزائري حول المملكة المغربية[1].

– والمطالب المغربية أو الأهداف للصحراء الغربية تعود إلى منتصف الخمسينات حيثما أصدر الاحتلال الذي كان بزعامة علال الفاسي ولكن السلطات المغاربية كانت بانتظار دائما فرصة وجودها في الصحراء الغربية وهذا ما قامت به المغرب وهو تسوية قضية الصحراء الغربية الا لا يمكن للمسار المغربي ان يتقدم باعتبارها عاملا لتغذية سياسية المحاور في إطار العرب العربي وعاملا للتوتر الحاصل بين البلدين، ولهذا هناك طريقي ثالث تقترحه لتسوية قضية الصحراء الغربية بحيث أن ترتكز على:

– أن يترك للمغرب مظاهر السيادة الخارجية وان المغرب لن تتنازل عن هذه العناصر (سيادة العمل)

– وان بعطب للصحراويين حكم ذاتي واسع صلاحيات يمكنهم من تسيير شؤونهم الداخلية بأنفسهم.

–عمل بلدان المغرب العربي مجتمعه على اتساع الجزائر بالتخلي عن مبدأ تقرير المصير.

–عمل بلدان المغرب على إقامة مشروع مارشال في الصحراء الغربية لا عمارها وإعادة اللاجئين الصحراويين فيها.

[1] عمرو هاشم، مرجع سابق، ص:312

– قياسها بالتكتل الدولي.

لذا تعتبر قضية الصحراء الغربية أحد أهم المحددات الرئيسية للعلاقات المغاربية معيارا أساسيا في التحالفات بالمنطقة، وعاملا ما عدا في تكتل مداخل تأثير واحتراق خارجي وهذا ما يجعل من عملية تحليلها عملا اوامرا معقدا وهذا ما أثرنا اليه أن قضية الصحراء الغربية قد أعادت إحياء خلافات واختلافات ثنائية من جديد[1].

وكما يمكن تلخيص الاهداف المغربية اتجاه قضية الصحراء الغربية باعتبارها من أطماع المغرب ويبقى كل هدف هو مجرد أطماع تحكم بها المغرب وحتى الحملات ولكن المطالبة الحقيقية اتجاه الصحراء الغربية كانت بعد الاستقلال المغربي.

والملاحظ من أطماع المغرب للصحراء الغربية وأمام تزايد المشاكل الداخلية والاكتفاء بالمطالبة بالصحراء الغربية وفق حجج وبراهين:

– التاريخ المشترك والامتداد الجغرافي للإقليم.

– الصلات الدينية والحقوق التاريخية المشتركة.

– جباية الضرائب من إقليم الصحراء الغربية.

– مقاومة المغرب لوجود الاستعماري في المنطقة.

– مبايعة بعض أهل الصحراء الغربية للملك محمد الخامس.

– قلة عدد سكان الاطلس وعدم قدرتهم على تسيير شؤونهم بأنفسهم.

[1] مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، القاهرة، دار المتقبل العربي، 1986 ص 498

-أن تمسك المغرب بإقليم تابع مما يشمله له من رهان سياسي واقتصادي وإستراتيجي قياسيا الصحراء الغربية تزيد من سعة مساحته وامتداد عمقه الجغرافي ومن قوة تعداده السكاني وغيبة حكم المغرب هو بعد إستراتيجي واكتسابه وزنا إضافيا في المنطقة والخروج من العزلة المفروضة حوله وتفرض احترام دول الجوار له.

-كل من اطماع المغرب كانت من أهدافها هو مجرد تمسك بهذه المنطقة[1]

-القاعدة التي تحكم التوجهات المغربية في مواجهة التوجهات الجزائرية انطلاقا من أن التصور المغربي ينطلق من فكرة أن الموقف المبدئي الجزائري المعارض للتصورات المغاربية ما هو إلا موقف تكتفي في خدمة إستراتيجية شاملة هدفها خلق دولة صحراوية موالية للجزائر وتحقيق قوة يسمح لها بكسر التوازن الإستراتيجي في المنطقة بتوحيد منطقة المغرب العربي تحت رعايتها ولهذا فالخطوة الموالية ستتجه إلى كشف الأهداف التي تحكم التوجهات الجزائرية اتجاه نفس القضية في إطار نفس السياق وفي إطار نفس السيقة أيضا.

-ما نستنتجه في النهاية من هذا المبحث هو أن الدوافع التي تتحكم في توجهات الدوليين اتجاه قضية الصحراء الغربية ليست متعلقة بمبادئ قانونية أو تاريخية بقدر ماهي خاضعة لقيم عليا سياسية تخص بالأولوية في سلم الهرم القيم للجماعة السياسية في كلتا الدولتين وأن يحرك سلوك الدولتين ليس المبدأ بقدر ما هي سلوكيات خاضعة لحسابات إستراتيجية دولتيه هي ليست بالضرورة في خدمة مسار التسوية ولهذا فإن اصطدام التوجهات المغربية بالتوجهات الجزائرية يفسر بالدرجة الأولى بوجود مصادر نزاعية موضوعية بين الطرفين.

[1] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 97

-ساهمت القضية الصحراوية في إبرازها بوضوح وهوما يفسر عدم لعب القيم المشتركة لأي دور من أجل التخفيف من حدة التضارب ذلك أن الحسابات القطرية التي تعطي على أي خطاب يبحث عن بناء مسارات أخرى تساهم في تحسين الخريطة الادراكية ولتصورية التي هي انعكاس لصورة كل من طرف عند الأخر[1]، في البحث تم التركيز على الجانب النزاعي في العلاقات الجزائرية المغربية، باعتباره الجانب الأكثر أهمية على العلاقات التفاعلية بالنسبة للدولتين والأكثر إثارة للتساؤلات ومن خلال الدراسة تقدم أهم الاستنتاجات من أهمها:

-سوء النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب كان سبب الاختلاف حول اساس التسويق الحدودية.

-التغيرات الداخلية هي الأكثر تأثير في السلوكيات النزاعية للدولتين.

-الدولتان من خلال قضية الصحراء الغربية وضعنا أولويات سياسية محضة تتحكم فيها رهانات إستراتيجية لاستقبال التنازل.

[1] عباس رشدي العماري، إدارة الازمات في العالم المتغير، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص:26

الفصل الثاني: العلاقات الجزائرية المغربية في إطار قضية الصحراء الغربية

ملخص الفصل الثاني

تعتبر قضية الصحراء الغربية إحدى المحددات الرئيسية للعلاقات المغاربية ومعيار أساسيا لربط التحالفات بالمنطقة وعاملا مساعدا في تشكيل مداخل تأثير واختراق خارجي والهدف الأساسي لهذا البحث هو عرض موقف كل من المعرب الدولة التي تطالب بمغربية الصحراء الغربية والجزائر التي تسند حق تقرير المصير وتوضيح كيفية انعكاس تلك المواقف على العلاقات الجزائرية المغربية وهذه المواقف هي القيمة المعرفة لتصور كل طرف اتجاه المسلك والحصيلة النهائية التي تنتهي عندها قضية الصحراء الغربية.

الفصل الثالث

مظاهر تأثير القضية الصحراوية على العلاقات الجزائرية المغربية

الفصل الثالث: مظاهر تأثير القضية الصحراوية على العلاقات الجزائرية المغربية

عرفت العلاقات الجزائرية المغربية عدة أحداث أثرت على سير هذه العلاقات وتطورها فقد كان الاستعمار الفرنسي دور فعال في خلق توتر حدودي بين البلدين فالجزائر تنادي عن الحدود الموروثة عن الاستعمار أما الطرف المغربي فينادي بالحدود التاريخية هذا ما انجر عليه حرب الرمال عام 1963، كما للقضية الصحراوية انعكاسات كبيرة على العلاقات الجزائرية المغربية وهذا لاختلاف وجهات النظر حول هذه القضية بين البلدين، كما زادت التهديدات الأمنية الجديدة من حدة النزاع بين البلدين كالسباق نحو التسلح والجريمة المنظمة والتهديدات الإرهابية والتهريب في منطقة المغرب العربي .

يعتبر موضوع العلاقات الجزائرية المغربية من أكثر المواضيع إثارة للجدل في الساحة السياسية خاصة بالنسبة للمختصين والباحثين في الشؤون المغاربية وهذا نظرا للوضع العام الذي شهدته العلاقات بين البلدين منذ بداية التاريخ الاستقلالي لهما وهذا حسب مساعي الدول المغربية في انشاء اتحاد مغاربي متكامل ولذا لا بد ان نتطرق في دراستنا لمشكلة الخلافات ومدى تأثيرها على تطور المسار الوحدوي بين مختلف دول العالم لتحقيق اتحاد متكامل.

الفصل الثالث: مظاهر تأثير القضية الصحراوية على العلاقات الجزائرية المغربية

المبحث الأول: التأثير على المستوى السياسي

نتناول في هذا المبحث إشكالية الحدود ومدى تأثيرها على سير العلاقات الجزائرية – المغربية وموقف كل طرف منها، فالموقف الجزائري يستند في ذلك على مبدا الحق التاريخي للحدود، ومن خلال ذلك تناقض وجهات النظر بين البلدين أدى الى وجود نزاع حدودي بين الطرفين وهذا ما أدى الى قيام حرب الرمال، كانت مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب من أكثر القضايا الكبيرة، وهذا ما أدى لوجود اختلاف كبير بينهما وامتدت الى وقت طويل ومن خلال دراستنا سوف نتطرق لهذه المسالة لإيجاد حلول متفق عليها من الجانب السياسي بين البلدين[1].

المطلب الأول: مسالة الخلافات الحدودية

إن مفهوم الحدود الدولي قد راسخ ومتعارف عليه عند المواطن العادي وبالطبع لدلى رجال القانون والسياسة، والحدود الدولية هي التي تحدد سياسة كل دولة على ارضها، فذا كانت بريطانيا هي التي لعبت الدور الأساسي في وضع كثير من الحدود المشرق الغربي، فان فرنسا هي التي تولت القيام بها في منطقة المغرب العربي وبنفس الديناميكية التي قامت بها بريطانيا، وعلى الرغم من أجزاء من الحدود السياسية بالمنطقة كانت مرسومة وموضوعة قبل مجيئي الاستعمار الأوروبي، الا ان اغلب الباحثين والمؤرخين يجزمون بذلك.

إن ظاهرة الحدود بشكلها الحالي تعود الى اغلب الدور الاستعماري الحديث، كما شهدت هذه المنطقة عبر التاريخ مظاهر الوحدة والتجزئة شانها شان بقية اقطار العالم العربي، حيث أن المنطقة المغاربية كانت تعرف عبر تاريخها الطويل انها وحدة متماسكة لمكوناتها من حدود

[1] الحاج علي، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة 1، 2005، ص:24

مصر الساحلية الى حدود الأطلسي مرورا بجميع سواحل افريقيا الشمالية وصولا الى اسبانيا، ورغم تفكك والانفصال في الوحدات السياسية في المنطقة الا انها ظلت دائما وعاء حضاري وكتلة سيكولوجية متراصة ومترابطة، لا تعرف حواجز او حدود الا ان التحولات السياسية التي اخذت تخضع لها في ظل التدخلات الأجنبية هي التي أدت في نهاية المطاف الى افراز ظاهرة الحدود، وخاصة مع تدخل الاستعمار فيها[1].

لقد كان لغياب مفهوم الحدود الثابتة في منطقة المغرب العربي اثناء الفترة الاستعمارية اثر كبير على مستقبل علاقات الدول، وهذا ما أدى الى خلق بؤر للتوتر والنزاع وهذا فيما خص دول المغرب والجزائر ولقد لعب الاستعمار دورا كبيرا في ظهور مشكلة الحدود بين دول المغرب العربي إلى توفر عدة عوامل أخرى كعدم وجود حواجز طبيعية كالجبال وكذلك تماثل الشعوب التي تقطن جانبي الحدود بتوزعها، إضافة الى الجفاف والتصحر الذي يؤدي إلى ترحال بين الحدود غير عابثين بالحدود الفاصلة بين سيادة الدول المجاورة ومعظمها خاضعة لمستعمر واحد خلق ظروفا حدودية معقدة ومتداخلة فيما بينها.

أولا –التصور المغربي للحدود

لقد لغياب مفهوم الحدود الثابتة في منطقة المغرب العربي أثناء الفترة الاستعمارية على مستقبل علاقات الدول بعد استقلالها فالتقسيم السياسي للمغرب العربي وليد التقسيمات الناجمة عن توزيع مناطق النفوذ بين القوى الاستعمارية الكبرى في افريقيا، دون مراعاة هذه الأخيرة عوامل الأهمية الجيوستراتيجية وخصائص المجتمعات المغاربية، مما أدى الى خلق وبؤر

[1] سفير لخضر، قضية الصحراء الغربية، ب، د، ن، رقم الإيداع 3368، 2004.

التوتر والنزاع، وبذلك أصبحت دول المغرب العربي أكثر عرضة للخلافات الحدودية بسبب التلامس المساحي في منطقتها[1].

وهنا قد تم إبراز التوزيع القبلي لكل من الجزائر والمغرب، وان المطالبة المغربي الرسمية لمسالة تسوية الحدود، تعود في تاريخها إلى العهد العثماني، فأثناء الثورة التحريرية ظهر ما يسمى بالفكرة المغربية المنطوية تحت أطروحة "مبدأ الحق التاريخي".

فالمغرب يتصور الحدود بأنه عبارة عن " حق تاريخي " فهو مرتبط به، وارجع دائما للمبدأ التاريخي المرتبط بموقفه منى قضية الحدود المتصلة بصورة وثيقة بالأفكار السياسية التي نادى بها حزب الاستقلال "علال الفاسي"، وعبر عنها "الكتاب الأبيض" الذي أصدره الحزب في نوفمبر 1955، وهو الكتاب الذي يتمثل في كل من بلاد شنقيط (موريتاني حاليا) بشار، تندوف، الخاضعين للسيادة الجزائرية، وجزء من مالي والسنغال، وسبتة ومليلة الخاضعتين للسيادة الاسبانية، وكذلك إقليم الساقية الحمراء وواد الذهب.

وفيما يخص الجزائر والمغرب باعتبارهما دولتا القلب في المغرب العربي، وكذا القطبين البارزين الفاعلين والمؤثرين على الإقليم المغربي، فان النزاع الحدودي أول نقاش في الملف الحدودي كان الأبرز، وكما ذكرنا سابقا فان التصور المغربي للحدود كان مستندا لبعض الحجج التاريخية أبرزها اتفاقية " لالا مغنية " المبرمة بين فرنسا كحكومة والملك المغربي بتاريخ مارس 1845، وقد نصت بنود الاتفاقية على ما يلي:

– تستمر الحدود على ما كانت عليه في العهد العثماني.

[1] مسعود طاهرة، نفس المرجع، ص:57.

–تعيين تفصيلي للحدود الإقليمية سياسية بين الجزائر والمغرب انطلاقا من سواحل البحر الأبيض المتوسط حتى المنطقة المسماة " ثنية الساسي"

– الإبقاء على الصحراء مشتركة بين البلدين، وفي هذا الإطار حاول "علال الفاسي" كزعيم استقلالي في المغرب ابراز وتدعيم موافقة التي عبر عنها في هذا الكتاب "الكتاب الأبيض" في عدة تصريحات وخطب من أبرزها التي ألقيت يوم 7 مارس 1956 وجاء فيها التالي:

"ما دام النظام الدولي قائما في طنجة الصحاري الاسبانية في الجنوب من تندوف إلى الحدود الجزائرية – المغربية لم تنتزع عنها الوصاية ، فاستقلالنا يبقى مبتورا وواجبنا الأول هو متابعة العمل من اجل تحرير البلاد وتوحيدها " .ومن هنا بدأت عدة اتصالات بين المملكة المغربية وأعضاء رسميين من الحكومة المؤقتة الجزائرية ثم التوصل فيها الى توقيع بروتركول سري "الملك الحسن الثاني" ورئيس الحكومة المؤقتة " فرحات عباس" في يوم 6 جويلية 1961، من اهم الوثائق التي تم التركيز عليها لتدعيم مطالب المغرب التاريخية، على أن يتم تأجيل المفاوضات حول مسألة الحدود الى ان تنال الجزائر استقلالها[1].

وقد نص الاتفاق السري على ما يلي:

– تؤكد حكومة المغرب مساندتها غير المشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من اجل الاستقلال ووحدته الوطنية، وتدعيم بدون تحفظ الحكومة المؤقتة الجزائرية في المفاوضات ايفيان.

[1] الرشيدي محمد، التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية العلاقات الدولية المعاصرة، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1، 2000، ص:43.

– تعترف من جهتها الحكومة المؤقتة الجزائرية بان المشكل الحدودي الناشئ عن تخطيط الحدود المفروض تعسفا بين القطرين سيجد له حلا في المفاوضات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر.

ولهذا الغرض قررت الحكومتان إنشاء لجنة جزائرية مغربية تجتمع لبدأ دراسة هذا المشكل، وحله ضمن الاخاء والوحدة المغاربية، إلا أن الجانب المغرب قد اخذ الاتفاق على انه إقرار جزائري وإن للمغرب حقوقا سياسية على جزء من أراضي الجنوب المغربي الجزائري، وبالتالي ضرورة تعيين وترسيم الحدود بما يتماشى بمنطق الحق التاريخي، والمغرب الكبير من جهة، وتنفيذ الالتزامات نص الاتفاق مع الحكومة الجزائرية المؤقتة بما يتماشى ومنطق القانون الدولي، ومبدأ قداسية الاتفاق والوفاء بالعهد من جهة أخرى.[1]

وفي أول زيارة قام بها الملك المغربي "الحسن الثاني" إلى الجزائر في مارس 1963 أعاد طرح إشكالية الحدود الجزائرية المغربية بتذكير الرئيس الجزائري "أحمد بن بلة" باتفاقية "الوعد 6 جويلية 1961" المبرمة مع الحكومة الجزائري المؤقتة، وكان الرد الأول للجزائر قد تميز بطابعه الدبلوماسي، حيث طالب الرئيس "أحمد بن بلة" بضرورة تأجيل القضية الى شعر سبتمبر، اين سيصبح للجزائر في إطار دستوري تتعامل من خلاله مع هذه القضية السياسية، إلا أن التصور الجزائري لهذه الإشكالية قد تجسد من خلال إمضائها على مبدأ قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار كأحد المبادئ المرجعية والمؤطر لأي تسوية حدودية افريقية، ليتضح بذلك الموقف الجزائري من قضية الحدود مع المغرب أكدها بعد صدور دستور 1963، بالتصريح الشهير "الجزائر وحدة غير قابلة للتجزئة او التقسيم من الشرق الى الغرب"، وقد كانت الغاية من هذا التصريح بعد صدور دستور 1963 هو ضرب المطامع المغربية، واعتبرته

[1] الرشيدي محمد، نفس المرجع، ص:47.

المغرب عبارة عن خيانة وتحول الخلاف إلى نزاع حدودي وهو "حرب الرمال" وقد دخلتا بعد عام واحد بعد الاستقلال إلى نزاع عسكري بسبب قضية رسم الحدود في منطقة "فقيق" في شمال شرق تندوف، وهوما أبقى تأثيره هذا الى يومنا هذا ويتجلى ذلك في اطار النظرة العدوانية من الخطابات الرسمية للمسؤولين المغاربة اتجاه الجزائر، فالحدود المغربية يجب ان تخطط على أساس وجود المجموعات البشرية التي تدين بالولاء للسكان المغربي، ولا تحدد على أساس إقليمي او جغرافي فان كل المناطق التي تضمنتها خريطة المغرب الكبير بما فيها الجزائر هي أراضي مغربية فالمنطق ان النفوذ التاريخي الذي كان للسلطة المغربية في أقصى الجنوب يستمد شرعيته من بعض الروابط الدينية لكن قد يتغير الأمر أي ان الارتكاز على قاعدة الانتماء الديني تبقى ضعيفة أمام أحكام القانون الدولي، لذا لا بد من إنشاء لجنة جزائرية مغربية تجتمع لبدء دراسة لهذه المشكلة وحله ضمن روح الإخاء والوحدة المغاربية[1].

ثانيا: التصور الجزائري للحدود

يعود أصل هذا المبدأ إلى القانون الروماني وهذا المبدأ يجب أن تحترم وتبقى الحدود الاستعمارية الموروثة عن الاستعمار لحظة حصول الدولة الحديثة على الاستقلال فان المنطلق التصور الجزائري لأي تسوية حدودية قائم على شرعية قانونية، ومبدأ قدسية الحدود الموروثة من المبادئ التي تمسكت بها الجزائر ودفاع الجزائر عن الإرث الاستعماري وحدودها أثناء الاستقلال، وهذا المبدأ الذي عملت الجزائر على تكريسه وترسيخه في إطار منظمة الوحدة هو الذي شكل السند الرسمي لاحتجاجها أمام المطالب الإقليمية المغربية وعدم التنازل عليها،

[1] رزيف المخامدي عبد القادر، سباق التسلح الدولي الواجس والطموحات والمصالح، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص:29.

طبقت الجزائر في الدفاع عن موقفها على مبدأ الحق الموروث عن الاستعمار، وهو في الأصل يعود إلى القانون الروماني فيما يخص ملكية العقارات بمعنى ما تملكه استمر في امتلاكه .

إن التصور الجزائري للحدود الموروثة عن الاستعمار من المبادئ التي تمسكت بها الجزائر، وأيضا تفاعلها بقوة قبل تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية التي كانت مبدأ من أحد المبادئ المؤسسة لها، والذي تم تأكيده رسميا في أول مؤتمر لرؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية، الذي عقد بالقاهرة 1964، حيث أسبغ عليه طابعا قانونيا ملزما في قول الوثيقة الصادرة عنه.

إن مشاكل الحدود هي عامل خطير ودائم الخلافات، وتشمل حدود الدول الإفريقية يوم استقلالها حقيقة ملموسة تذكر بضرورة الحل بوسائل سلمية، وفي إطارها الإفريقي الخاص لكل الخلافات بين الدول الافريقية وتلتزم كل الدول الأعضاء باحترام الحدود الموجودة عند حصولها على الاستقلال.[1]

دفاع الجزائر عن الإرث الاستعماري وحدها أثناء الاستقلال بالدرجة الأولى مرتبطة بالدفاع عن الدولة الجزائرية وحدها، حيث أن اعلان الحكومة المؤقتة الجزائرية 1962 تضمن أن الحدود الدولية الجديدة ينبغي أن تظل قائمة حسب ما خططته القوى الاستعمارية، وهذا ما أكده "بن بلة" في بشار في أكتوبر 1963، حيث صرح "أن حدود الجزائر هي التي تركها الاستعمار"، وهوما يسمى مبدأ استقرار الحدود، ومن خلال هذا المبدأ يمكن القول أن الحدود الجزائرية المغربية قد استقرت في فترة الاحتلال 1830 – 1962، وفق الخريطة الجغرافية الموضوعة من طرف فرنسا، وترسخت سيما وأنه جرى العمل بها ولم يعترض عليها أحد طيلة فترة الاحتلال، وترسخ استقرار تلك الحدود عقب استقلال الجزائر من خلال مظاهر كثيرة منها

[1] رزيف المخامدي عبد القادر، نفس المرجع، ص:30.

الفصل الثالث: مظاهر تأثير القضية الصحراوية على العلاقات الجزائرية المغربية

اعتراف الأمم المتحدة بالجزائر كدولة مستقلة ذات سيادة داخل حدودها الثابتة منذ عهد الاستعمار، وإعلان "بن بلة" عن تماسك بلاده بالخط الحدودي الموروث عن الاستقلال، في خطاباته الموجهة للعالم بصفة عامة والمغرب بصفة خاصة، ومن المعلوم أن الحدود الدولية للجزائر كانت قائمة قبل 1912، بوثائق معرفة لدى فرنسا وبالتالي لم ترسم بين عشية وضحاها، وإنما تمت عبر مراحل زمنية حاز فيها الشعب الجزائري إقليمه الحالي، وسمي هذا المبدأ: "مبدأ لكل ما في حوزته" وترى الحكومة الجزائرية أن قبول المغرب بهذه الحدود لفترة تزيد عن 40 عاما، هو بمثابة اعتراف صريح بالحدود الدولية بينهما[1].

إن مبدأ "الحق الموروث عن الاستعمار" الذي عملت الجزائر على تكريسه وترسيخه في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والسند الرئيسي لاحتجاجها، أما المطالب المغربية بأراضي تندوف وبشار واستنادا إلى حقها التاريخي، فقد اعتبر المسؤولين الجزائريين أن بروتوكول 1961 لا يكتسي أية قيمة قانونية إلزامية، ما دام الأمر لا يتعلق بوثيقة دبلوماسية ولا باتفاق دولي، ولا يعد أن يكون سوى بلاغ يعكس اقتراحا لا يتوفر أحدهما على الصلاحيات التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي، وقام الجيش التحرير الوطني بتحريرها فهي أراضي جزائرية، وكان الوفد الجزائري المفاوض مع السلطات الفرنسية المستعمرة وقد تحصلت عليها حسب ما ذكره " كريم بلقاسم" الذي كان يشغل أنذاك منصب وزير القوات المسلحة في الحكومة المؤقتة الجزائرية خلال الثورة، وكذلك صرح الرئيس "بومدين" بوضوح أن :كل حبة رمل حررناها من أيدي الاستعمار الفرنسي باسم الثورة فهي ملك للجزائريين[2].

---

[1] صدوق عمر، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولة والعلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص:37

[2] صدوق عمر، المرجع السابق، ص:46

الفصل الثالث: مظاهر تأثير القضية الصحراوية على العلاقات الجزائرية المغربية

المطلب الثاني: تأثير مشكل الحدود على العلاقات بين البلدين

في هذا المطلب يتم دراسة تأثيرات مشكل الحدود في شتى المجالات سياسيا واجتماعيا واقتصاديا أي من كافة الجوانب

أولا: التأثيرات السياسية

لقد اثر مشكل الحدود على العلاقة السياسة بين البلدين وقد تجلى هذا التأثير في إعاقة مسيرة الاتحاد المغاربي وجعلته يركن إلى الجمود، ورغم روابط الدين والحضارة والتاريخ المشترك لدولتين، إلا انه وجد عوائق وصعوبات خاصة ما تعلق بوضعية الأقطار العربية وسياستها مع بعضها البعض،[1] ونذكر في هذا الصدد النزاع المسلح بين المغرب والجزائر الذي عكس بروز صراعات إقليمية، التي أدت الى رفض أي تفكير جدي في بناء المغرب العربي الكبير، حيث تعتبر أزمة الحدود بين الجزائر والمغرب التي لازالت تعد من أهم العقبات أمام الأنظمة المغاربية في أي اقتداء بالنماذج التوحيدية في ضفة البحر الأبيض المتوسط الشمالية كما تعرضت الى عجز في الأنظمة السياسية في بلدان المغرب العربي عن تحديث ممارستها في الحكم، ولم تنجحا المجموعة المغاربية في تحويل المشروع الى حدث تاريخي، قادر على تعزيز التنمية في الأقطار المغاربية، فالاتحاد المغاربي اصبح يواجه تحديات داخلية وخارجية تتلخص في شلل هياكله وعقم مؤسساته اذا كان الاتحاد المغاربي يشكل مبادرة سياسية بين البلدين فان الاتفاقيات المبرمة في هذا الشأن وما أكثرها ظلت حبرا على ورق بسبب غياب الفعل الملموس، وهذا واقع لا زالت تعيشه مناطق شرق المغرب وغرب الجزائر وبدون شك أن الأوضاع الداخلية في الجزائر ومشكلة الصحراء الغربية ساهم بقسط كبير في عرقلة اقامة

[1] الجاسور ناظم عبد الواحد، إشكالية الحدود في الوطن العربي دراسات في الصراعات السياسية والعلاقات الحدودية العربية، عمان: دار جدلاوي للنشر والتوزيع، 2001

علاقة طبيعية عبر الحدود الجزائرية ألا ان الأمل يظل قائم على تفعيل اليات الاتحاد التي من شانها الإسهام في دعم العلاقات المشتركة بين البلدين ويمكن للحدود بين الجزائر والمغرب ان تعرف إقلاعا في التنمية الشاملة للبلدين.

ثانيا: التأثيرات الاجتماعية

إن غلق الحدود البرية بين المغرب والجزائر شكل عائقا كبيرا أمام الأسر الجزائرية والمغربية التي تضطر إما إلى قطع مسافات طويلة في رحلات مكلفة ماديا عبر الطائرة، أو المغامرة عبر الحدود من خلال سيارات تهريب البشر، وتجدر الإشارة الى أن غلق الحدود الجزائرية المغربية يعود إلى 1994، ولم تفتح منذ ذلك الحين رسميا الا مرتين، الأولى عندما تم السماح للقافلة الطبية التي نظمها النائب البريطاني "غالاوي" 2002 لمساعدة أطفال العراق، والثانية لمرور المساعدات التي أرسلها للجزائر بعد فيضانات 2003، حيث أدت هذه الأزمة إلى قطع الأرحام بين الأسر التي تعاني الأمرين من إغلاق الحدود بين البلدين، فان الأسر التي ترغب في الصلة الرحم مع أقاربها عليها أن تقطع مسافة يوم كامل بالقطار الى البيضاء، ومن ثم الى الجزائر العاصمة وبعدها إلى مغنية، مما يؤدي ببعض الأسر بالمغامرة محفوفة بالمخاطر.[1]

ثالثا: التأثيرات الاقتصادية

لقد تميزت العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والمغرب منذ استقلال البلدين ركود تام ويتجلى ذلك من خلال انعدام أي اتفاقيات من هذا القبيل من شانها تحقيق أهداف مشتركة إلى حد بعيد، وبعد الأحداث والأزمات التي شهدتها المنطقة والنزاعات التي خاضتها مع

[1] بوقارة يوسف إدارة الازمات مدخل متكامل، الأردن: اسراء للنشر والتوزيع، 2009.

بعضها البعض وقضية غلق الحدود البرية التي كان لها الأثر البليغ في عرقلة التنمية الاقتصادية بين البلدين[1].

أ- تأثير الاقتصاد المغربي:

تشير الإحصائيات المتوفرة بخصوص العلاقات التجارية بين الجزائر والمغرب أن الجزائر لن تستفيد من الناحية التجارية والاقتصادية من فتح حدودها الغربية مع المغرب، وتؤطر المبادلات التجارية بين المغرب والجزائر اتفاقيتان، الاتفاقية التجارية والتعريفية بتاريخ 14 مارس 1989، التي بموجبها تعفى المواد ذات المنشأ والمصدر المحليين من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل.[2]

ب - تأثير الاقتصاد الجزائري:

إن التطبيع الحدودي بين الجزائر وجارتها الغربية لن تكون له على الاقتصاد الجزائري أثار سلبية تذكر، بدليل أن الحدود مفتوحة مع تونس دون أن يؤدي ذلك إلى انهياره، ويكون فتح الحدود إشارة بدء ضغوط مغربية ودولية عليها من أجل تحرير تام للمبادلات الاقتصادية بين الدولتين في ظرف اقتصادها فيه غير مستعد للمنافسة نظرا لازدياد تبعيته لعائد البترول والغاز في السنوات الأخيرة، ولعجز قطاعه الخاص عن ملئ الفراغ الذي تركه تقلص قطاعه العام بعد إغلاق عشرات الشركات، لا تخشى السلطات الجزائرية الآثار الفورية لإعادة تنشيط الحركة الحدودية بقدر ما تخشى إن تطلق مسارا سيصعب التراجع عنه دون نشوب أزمة سياسية حادة مع جيرانها المغاربة.[3]

[1] رزيف المخامدي عبد القادر، المرجع السابق ص:34.

[2] شيكر محمد، الاقتصاد المغربي السياق العام والوضعية والافاق، المغرب: دار النشر والتوزيع حنظلة، 2015.

[3] بن شهرة مدني، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009.

الفصل الثالث: مظاهر تأثير القضية الصحراوية على العلاقات الجزائرية المغربية

المبحث الثاني: التأثير على المستوى العسكري

ظاهرة سباق التسلح نحو التسلح بمفهومها المعاصر ظاهرة حديثة نسبيا مع التأكيد أن هذه الظاهرة كانت موجودة كحاجة ملازمة للحياة البشرية ومرتبطة بظاهرة الصراع على البقاء، ويعتبر من أهم العوامل الحروب اذن فهو ظاهرة عسكرية كما هي سياسية واقتصادية وصناعية، ويعتبر شكل من أشكال الصراع، هولا يساعد على تصفية النزاعات وإنما يبحث على الشك والخوف المتبادل ويزيد من تفاقم احتمال حدوث صراع[1].

المطلب الأول: دوافع سباق التسلح بين الجزائر والمغرب

أصبح السباق نحو التسلح قضية عالمية مهمة، حيث هناك عدة أسباب تزيد من حدته، وهذا ما يؤدي إلى عدم الحد من التسلح، هو التنافس على تكديس الأسلحة والعملية الأساسية في سباق التسلح هي نمط الفعل ورد الفعل كان يسبق دائما الحروب واندلاع الحروب من الدوافع التي أدت إلى سباق التسلح بين البلدين منها:

1- النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب: أطماع سلاطين المغرب في توسيع حدود المغرب الأقصى على حساب المغرب الأوسط وتصميم ملوك وباشوات الجزائر على الدفاع عن البلاد والمحافظة على حدودها وهذا ما سمح للاستعمار للتدخل ولعب دورا بارزا في ظهور مشكلة الحدود بين دول المغرب العربي إلى جانب توفر عدة عوامل أخرى كعدم وجود حواجز طبيعية كالجبال أو المجاري المائية، تعدد الاستعمار منه:[2]

[1] عباس رشدي العماري، المرجع السابق، ص:39

[2] الميلي مبارك، تاريخ الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية، 2004.

-**الاستعمار الفرنسي:** استعمرت الإمبراطورية الفرنسية كلا من جنوب المغرب والجزائر، وكانت تعتبرها جميعا جزءا من فرنسا لكنها تعتبر وجودها في الجزائر بصفة خاصة وجودا دائما وأبديا، بينما كانت تعتبر وجودها في المغرب وجودا مؤقتا لا يلبث أن يزول في وقت ما كانت فرنسا تخطط أن تجعل من المناطق الصحراوية لهذه الدول دولة قائمة بذاتها تخضع لها وتتبعها، باعتبارها غنية بالثروات المعدنية من بترول وحديد وغيرها من المواد الخام، وهذا الأمر جعل فرنسا تتلاعب بقضايا الحدود في هذه المناطق.

-**الاستعمار الاسباني: أما** اسبانيا احتلت شمال المغرب وذلك بغرض السيطرة على المعادن والثروة السمكية، إلى جانب غرض أخر، وهو اعتبار المدينتين الساحليتين قواعد دفاعية متقدمة.

2- مشكلة الصحراء الغربية: لقد كان نزاع حول الصحراء الغربية فلقد تم احتلالها فتم انعقاد لجنة من اجل إيجاد حل فتقرر تدعيم ومساندة وتدعيم الصحراء وتحريرها من الإسبان، وبعد استقلال كل من الجزائر والمغرب ظهر اختلاف في أنظمتها السياسية نتج عنها منافسة سياسية جزائرية ومغربية فدخلت المغرب في صراع بين جبهة البوليساريو عكس الجزائر فكانت تساندها ومن ثم سادت مجموعة من المواقف إزاء الصحراء الغربية، فالاحتلال المغربي للصحراء كان منافس للجزائر، فالجزائر أرادت خلق دولة جديدة باسم الجمهورية الصحراوية، وقد تكررت الحرب بين الجزائر والمغرب، قامت البوليساريو بالحصار، لكن الجيش المغربي توقف في الصحراء ومواصلة جنرالات البوليساريو في الإقليم الجزائري، لكن هذه الأخيرة تراجعت في مساندة جبهة البوليساريو بسبب انخفاض أسعار البترول[1].

[1] محمد شبلي، المرجع السابق، ص:52

المطلب الثاني: الإنفاق العسكري في الجزائر والمغرب

ازداد الإنفاق العسكري في إفريقيا نحو8 بالمائة بحيث تعرف منطقة المغرب العربي سباقا للتسلح خاصة بين الجزائر والمغرب تفوقا لخدمة الأبحاث التابعة للكونغرس الأمريكي، فالجزائر قد رفعت قيمة شرائها للأسلحة الأمريكية بشكل جعلها تحتل المراتب الأولى وهذا ما سوف يتم دراسته.

أولا: الإنفاق العسكري في الجزائر

لا تزال برامج التحديث السبب الرئيسي للاتجاه التصاعدي للإنفاق العسكري في البلدان الافريقية المنفقة الرئيسية الثلاثة تواصل الجزائر برنامجها للتحديث حيث حرصت على تخصيص اعتمادات مالية مهمة لتحديث جيشها وتطوير عتادها الحربي وترسانة القتالية وقد حجب الانفاق العسكري أيضا المخصصات عن القطاعات الأخرى بما في ذلك التعليم الذي كان يتلقى الميزانية الأكبر ويلقى برنامج التحديث دفعا من عدة عوامل بما فيها :أ-التأثير القوي للعسكر ب-الحرب ضد الجماعات الإسلامية المسلحة والأصولية مثل الجماعة الإسلامية المسلحة، التنافس الإقليمي في المغرب ولا سيما بين الجزائر والمملكة المغربية على الصحراء الغربية وتجدر الإشارة إلى نسبة مهمة وكبيرة من هذا العتاد الحربي كانت تحولها الى جبهة البوليساريو التي مكنتها إلى حد ما من الدفاع عن نفسها ضد القوات المغربية.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة مهمة وكبيرة من هذا العتاد الحربي كانت تحولها الجزائر الى جبهة البوليساريو التي مكنتها إلى حد ما من الدفاع عن نفسها ضد القوات المغربية، إذ بدون تلك الإمكانات العسكرية لكن من الصعب عليها التحرك والقتال في ميدان الصحراء

[1] العطري الميلود، المرجع السابق، ص:74

الغربية، وظلت الجزائر قادرة على تعزيز تفوقها العسكري في المنطقة، وذلك لان المغرب كان يقتني عتادا عسكريا، وعموما فان ميزانية الدفاع الجزائرية شهدت تطورا ملحوظ، خلال السنوات أو العقود الأخيرة، تجدر الإشارة إلى نسبة مهمة وكبيرة من هذا العتاد الحربي كانت تحولها الجزائر إلى جبهة البوليساريو.

ثانيا: الإنفاق العسكري في المغرب

يعتبر المغرب قوة عسكرية مهمة في منطقة شمال افريقيا بالرغم من كون قدراته من تلك التي تملكها الجزائر ان الانفاق المغربي العسكري يبقى محكوما بنزاع الصحراء الغربية والمنافسة الجمهورية مع كل من الجزائر واسبانيا بالإضافة الى السعي نحو إيجاد مكانة إقليمية مناسبة في المنطقة واهتمام المغرب بتأهيل جيشه في إطار سعي المغرب إلى أحداث توازن استراتيجي مع الجزائر وذلك حتى يضمن عدم لجؤها الى استخدام القوة المسلحة لتحقيق طموحاتها فالسياسة الخارجية المغربية لا تقوم على أساس القوة للتعامل مع القضايا الإقليمية والدولية بل تلجا الى الطرق السلمية والحلول الدبلوماسية ولا تلجا الى استخدام القوة الا عند الضرورة وهذا ما عبر عنه الرئيس "الحسن الثاني" بقوله : " كل القضايا يجب ان تحل بالتشاور، والحرب ليست هدفا"، هذا المبدأ نجده وضع في توجه الدبلوماسية المغربية، سواء تعلق الأمر بالقضايا التي تهم المغرب مباشرة كالنزاع الجزائري – المغربي في 1963، اوفي معالجته قضية الصحراء الغربية او غيرها من القضايا الأخرى، فان سباق التسلح لا يعتبر مشكل في سياسات الدول وانما يبقى معضلة تنصب في وجه كل من يحاول توفير الامن عبر السائل العسكرية، وانما كان هذا النمط من التفكير غائبا في الاستراتيجية المغربية، فانه يبقى حاضرا في ادبيات السياسة الداخلية والخارجية للجزائر.[1]

[1] مزاحم هيثم، "نزاع الصحراء الغربية: يعود الى الواجهة بعد فشل عملية السلام"، صحيفة الحياة، ع.

الفصل الثالث: مظاهر تأثير القضية الصحراوية على العلاقات الجزائرية المغربية

إن الإنفاق العسكري في المغرب العربي وأساسا الجزائر والمغرب بحكم وجود تنافس علني صامت بين البلدين، تستمر الجزائر في الصادرة محتلة المركز 20 عالميا بعشرة ملايير دولار و770 مليون دولار سنة 2013، وهذا المركز وضعته بعدما ضمت الحرس المدني إلى وزارة الدفاع ولم يعد تابعا لوزارة الداخلية، الأمر الذي رفع من مرتبات وانعكس على ميزانية الدفاع، وتليه المغرب وميزانية الدفاع على اقتناء الأسلحة فقط بل هي الميزانية المخصصة لوزارة الدفاع عموما وتتضمن التسيير العام ورواتب الجنود كما تتضمن صفقات أسلحة، وإذا كانت ميزانية التسيير تتجاوز 1600 مليار دولار، وتشمل الأسلحة وقطع الغيار وحتى الأسلحة المخصصة للقوات الأمنية مثل الشرطة والدرك.[1]

المبحث الثالث: التأثير على المستوى الاقتصادي

تعتبر الجزائر طرفا داعما لأحد أطراف النزاع لان حدوثه يتم عند حدودها وبناء على ذلك عليها أن تكون يقظة فهي تنوي أن تعمل على تخفيف التوترات بين المغرب والبوليساريو، إن التطبيع بين الجزائر وجارتها الغربية لن تكون له على الاقتصاد الجزائري أثار سلبية، وإنما يراد بها أن يكون مقدمة لتسويق واسع النطاق للسلع المنتجة في هذا البلد ولتسهيل الاستثمارات، في هذا المطلب سوف يتم التطرق التأثيرات الاقتصادية ودعم الجزائر لجبهة البوليساريو[2].

المطلب الأول: الدعم الاقتصادي لجبهة البوليساريو

في صدد هذا المطلب سوف يتم دراسة كيف كانت مساندة الجزائر لجبهة البوليساريو تأسست جبهة البوليساريو في 10 ماي 1973 اثناء الاحتلال الاسباني للصحراء الغربية، وبعدها اندلعت حرب التحرير الوطنية وتكثف العون المادي والعسكري لجبهة البوليساريو من

[1] مزاحم هيثم، نفس المرجع.

[2] العايب سليم، المرجع السابق، ص:48

طرف ليبيا ثم الجزائر، وبعد اندلاع مشكلة الصحراء الغربية هنا تمثلت في عودة الأطماع المغربية لاسترداد ما تعتبره أراضيها، مما أدى إلى السباق نحو التسلح لكل من المغرب والجزائر استمر الكفاح ضد الاستعمار وبعد ذلك أعلنت الجبهة قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وإنشاء دعائم الدولة الصحراوية لقد كانت الجزائر قد ساهمت في إنشاء جبهة البوليساريو وأمدتها بالسلاح والمال، وأن التأكيد الجزائري على مبادئ الجزائر القارة ودعمها المادي والمعنوي لجبهة البوليساريو مع استنكار كل السلوكيات المغربية كاعتبارها المسيرة الخضراء خرقا للمواثيق الدولية وشنها لحملة دبلوماسية ضد اتفاقية مدريد واعترافها بها يعكس لدى الا توافق المغرب والجزائر ونذكر أشكال الاختلاف منها:[1]

– تبادل الهجومات الدعائية والسياسية ترحيل اليد العاملة قطع العلاقات الدبلوماسية نتيجة لهذه الخلافات بقي الموضوع مطروح هذا الأمر لم تقبله البوليساريو ويستدعي الأمر إلى الإشارة إلى نقاط:

– إن الفترة التي تشكلت فيها الأزمة ظهور البوليساريو هي الفترة التي عرفت الارتفاع الكبير في أسعار النفط ما منح الجزائر إمكانات مالية كبيرة، عززت بقدراتها سلطتها السياسية فقد ارتفع إجمالي دخل الجزائر من مبيعاتها ولعل ذلك ما جعل الجزائر تستشعر القوة على تحديد المكانة المغربية.

– قفزت البوليساريو في مواجهة المحتل في ظل الحل السلمي وعذا من اجل بلوغ الهدف المتمثل في الاستقلال الوطني وبالتالي سيادة الشعب ودعمها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا

[1] مسعود طاهرة، نفس المرجع، ص 59.

قول الجزائر أن دعمها للبوليساريو مسألة مبدأ مثل دعمها "لنيلسون مانديلا" في جنوب إفريقيا من قبل ودعمها للقضية الفلسطينية، بينما يرى بعض المراقبين أن العلاقة بين الجزائر والجبهة باتت تاريخية، كما أن الجبهة أصبحت جزءا من شبكة الحلول الأمنية الجزائرية، في حين يقول الضابط الجزائري السابق "أنور مالك" أن سبب الدعم الجزائري للجبهة لا يتعلق بما تعلنه الجزائر من "عدالة القضية" فقط، بل لأن الجزائر وجدت فرصة لتصفية حسابات قديمة ومتجددة مع المغرب، حيث أن له أطماع في الصحراء الجزائرية، وأيضا توجد منافسة على الزعامة في المغرب العربي طالبت باستقلال الإقليم والرافضة لضمه الى المغرب أو موريتانيا، وترى الجبهة أن ما تدعيه المغرب من أن الصحراء الغربية جزءا لا يتجزأ من تراب المغرب منذ القدم، وأن لديها وثائق تثبت أن شيوخ القبائل الصحراوية كانوا يبايعون العرس العلوي ، انما هو ادعاء لا يوجد عليه أي دليل ، بل تعطي الحركة أدلة تعتبرها من الفواصل والموانع بينهما[1]:

- الجغرافيا عبر سلسلة جبال الاطلس
- اللهجة الحسانية
- خاصية الثقافة والعادات
- النمط الاقتصادي والعيش
- الاختلاف الواضح في اللباس والسكن

أن تراجع الحماس الجزائري بشأن قضية الصحراء الغربية حول الفترة الممتدة بين 1989 –2000 بسبب انخفاض معدل دخل الدولة نتيجة لانخفاض أسعار البترول، الأمر الذي أثر في النفقات الدفاعية والقدرة على توافر حاجات جبهة البوليساريو، إضافة الى أن انهيار البنية

[1] محمد سيد السليم، المرجع السابق، ص:49

السياسية الحاكمة في المجتمع الجزائري من خلال تفكك جبهة التحرير الوطني، انعكس التراجع الجزائري في تلك الفترة على جبهة البوليساريو وامتد الى بعض أعضا جبهة البوليساريو في المكتب السياسي، لذا أدى الى انسحاب عدد كبير من أعضاء اللجنة، وهذا الانعكاس في الجزائر على القوى السياسية الصحراوية تلحظ تراجع في دعمها لجبهة البوليساريو، هذا التراجع يضيق الخناق على موضوع الصحراء الغربية ودعم الجزائر لجبهة البوليساريو، ما يتطلب تحسين موقع الدولة في هذا التنافس وامتصاص الأزمات داخلية وخارجية.[1]

المطلب الثاني: العلاقات البينية

رغم الفتور السياسي الذي يسود بين البلدين إلا أن المبادرات التجارية بين البلدين كفيلة بكسر حاجز الفتور، إلا أن هناك ضعف وثغرات في مجال التبادل الاقتصادي وهذا ما شهدته العلاقات الجزائرية المغربية نوعا من الرغبة في خلق ترابط اقتصادي بينهما إضافة إلى ذلك فقد صدر عن القيم المغاربية 36 اتفاقية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكن بالرغم من انعدام الثقة والتوتر بين الطرفان بدا البلدين يسعيان الى خلق روابط التعاون وظهر هذا من خلال مشروع الطاقة الكبير بين الشركة الجزائرية ومحطة التكرير، وقد شهدت العلاقات الجزائرية المغربية ارتفاعا محسوسا فترة معتبرة حيث وصل حجم التبادل التجاري البيني حوالي مليار دولار فضلا عن ابرام الاتفاقيات في شتى المجالات ووفق الاحصائيات مكتب الصرف بالمملكة المغربية فقد قدرت حجم المبادلات بين الجزائر والمغرب قيمة 2،22 مليار درهم حيث استورد المغرب من الجزائر ما قيمته 1،75 مليار درهم لكن الخلاف الجزائري المغربي حول قضية الصحراء الغربية كان سببا في تجميد المشروع ولكن من الرغم من حالة الهدوء الا انه تخللتها في بعض الأحيان أزمات وتوترات وبالتالي الوضع

[1] بونشيش إبراهيم القادري، نفس المرجع، ص10.

الحالي وكانه يعيد العلاقات المغربية الى دائرتها الأولى دائرة العلاقة الجزائرية المغربية، بعد عرضنا للمبادلات الاقتصادية والتجارية بين البلدين إلى التحدث عن التجارة الغير رسمية أصبحت ذات ديناميكية معتبرة، أي انها تنشط في المناطق المحاذية للحدود بين المغرب والجزائر لذا مما دفع الجزائر لشن حملة ضد هذه التجارة مما يستخلص ان الجزائر لا تريد فتح الحدود[1].

لقد شهدت العلاقات الجزائرية المغربية نوعا من الرغبة في خلق ترابط اقتصادي بينهما، ويظهر ذلك جليا في اللقاء الذي جمع الرئيسين ، فقد تبنى البيان الصادر عن هذا اللقاء نفس المبادئ القاضية بإنهاء هذا النزاع، حول الحدود وقد تم انشاء لجنة مختلطة مهمتها وضع الشريط للحدود بين البلدين، إضافة لذلك صدرت اتفاقية خلال 1994 1990 في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فلقد تم إعادة مفعول الاتفاقيات الثنائية البينية متواضعة، ورغم ذلك تخضع الجزائر والمغرب تسعيان الى تحقيق اقتصاد وطني ناجح من خلال التعامل مع الدول الغربية، الا أنه تبقى التبادلات التجارية بينهما عاجزة ولقد عرفت انطلاقة جديدة خاصة بعد إعادة هذه العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، إضافة إلى إعادة احياء اتحاد مغربي عربي، بالرغم من غلق الحدود فهذه المبادلات التجارية بين البلدين، تبقى نسبية مقارنة مع المبادلات التي تقام خارج الاتحاد والمنطقة المغاربية، وبغلق الحدود شكل حاجزا جديد يحول دون ارتقاء هذه المبادلات فتتمثل مبيعات الجزائر للمغرب من منتجات الطاقة، التمور، أجزاء من الحديد، الفولاذ، مواد غذائية، في حين أن واردات الجزائر من المغرب تتسم بتنوع نسبي تتمثل في الأدوية، إلا أن العجز والرجوع الى هذه الوراء رغم أن كل من الجزائر والمغرب يوقعان على اتفاقيات الا أنها حبر على ورق، هذا ما أثر على الأداء الاقتصادي بينهما والسبب الراجع الى التناقض بين النظري والتجسيد للاتفاقيات والملاحظ أن تأزم العوامل

[1] محمد سيد السليم، المرجع السابق، ص:55

السياسية يعيق العمل الاقتصادي لأنه يستحيل عزل السياسة عن الاقتصاد، وإلا هذا يؤدي إلى زيادة في حدة التوتر بين البلدين، وهذا راجع إلى عدم الثقة والشك المتبادل بين البلدين أي عدم تفعيل التعاون بين البلدين[1].

بعد عرضنا للمبادلات التجارية والاقتصادية بين البلدين ، نذكر أن الخلاف بين البلدين أدى إلى تجميد المشروع الكبير، والعلاقات الاقتصادية الجزائرية المغربية، خاصة وخلال فترة التجميد كان التعاون بين الجزائر والمغرب في المجال الاقتصادي ضعيف، وهنا كان يجب الانتظار لعودة العلاقات الدبلوماسية لإعادة تحريك العلاقات الاقتصادية والبينية، ولكن بالرغم من حالة الهدوء والتعاون بين البلدين، إلا أنه تخللتها في بعض الأحيان أزمات وتوترات، فكانت العلاقات بينهما تقوم على شد وجذب وتعاون وتوتر في نفس الوقت، دون أغفال المصالح المشتركة، ولكن من الملاحظ في بعض الأحيان توصل الطرفان الى حل لتحقيق تعاون اقتصادي بينهما، وبالتالي فقد شهدت المغرب مجموعة من المشاريع الشركات الاقتصادية البينية تمثلت في الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والجماعية التي تعد وسيلة أساسية في إعادة بناء الثقة بين الجزائر والمغرب وهذا لتحقيق حدة التوتر الموجود بين الطرفين، وكادت هذه المبادرات أن تحقق خطوة نحو التكامل الاقتصادي وتدشين أولى حلقات التنمية لولا أن تفعيل مشاريع تلك العلاقات، فالعلاقات الاقتصادية هي عبارة عن تلك المنافع والتبادلات التجارية والصناعة، وكل ما يقوم عليه الاقتصاد في تطوير الدولة، وبالتالي لتحقيق هذه الأخيرة يتطلب وجود مجهود لبناء الثقة في المجال الاقتصادي ولحل النزاع بين الدولتين" الجزائر والمغرب وتتمثل في:

- العمل الجماعي بدل الفردي

[1] بوحوش عمار، المرجع السابق، ص:61

- الانطلاق من إستراتيجية محددة تقوم على التنسيق والمراقبة
- التكامل بين اقتصاديات الدولتين لذل تشتيتها
- تعزيز روح التعاون بدل التنافر

لكن بسبب غلق الحدود البرية الجزائرية المغربية، هذا ما تم اتهام الجزائر بأنه مصدر الإرهاب انقطعت العلاقات الاقتصادية عندما قامت المغرب بالمبادرة لحل الحدود، ولكن الجزائر لم تبادر بفتح الحدود، واعتراضها على سياسة المغرب، إزاء العديد من القضايا الدولية من بينها نزاع الصحراء الغربية، وكذلك وضع الجزائر شروطا لفتح الحدود باعتبار البلدين الجارين لديهما قضايا أمنية تتطلب تعاونا بينيا ثنائيا.

إن التوتر في العلاقات الجزائرية المغربية يتميز بالتعقيد والتشابك وتطور هذا الأمر كان يتطلب إيجاد سبل لحله، وهذا راجع لفشل المبادلات الثنائية بين الجزائر والمغرب لا يجاد سبل تسوية هذه الخلافات وإعادة بناء الثقة في المستوى الإقليمي العربي، وهذا يتطلب مبادرات ذات بعد دولي[1].

[1] حربي محمد، المرجع السابق، ص:87

الفصل الثالث: مظاهر تأثير القضية الصحراوية على العلاقات الجزائرية المغربية

ملخص الفصل الثالث

تميزت العلاقات الجزائرية المغربية بالطابع النزاعي وكثرة الخلافات حول عدة قضايا، وقد تطلب هذا الأمر إلى ضرورة العمل المشترك الثنائي لتجاوز هذه الإشكالات بالتفاوض وتجاوز الخلافات وإبرام اتفاقيات شراكة ووجود قاسم مشترك بينهما، كما أن اعتبار قضية الصحراء الغربية من أهم النقاط التي تتعارض فيها البلدين لذا الأهداف كلها تصبو إلى تحقيق الاستقرار في بناء علاقات بينية في شتى المجالات.

الخاتمة

الخاتمة

لقد شهدت العلاقات الجزائرية المغربية تطورات عديدة في مسارها التاريخي فلقد شهدت سلسلة من الأحداث بدا بحرب الرمال فهي شكلت محور الأزمة بين الطرفين وأثرت سلبا على سير العلاقات بينهما بالإضافة قضية الصحراء الغربية وقضية الحدود هذه الخلافات بين الجزائر والمغرب وقفت عائقا أمام تفعيل مسار اتحاد المغرب العربي هذا راجع إلى سعي كل نظام إلى الترويج لنفسه، وهذا رغبة في السيطرة على المنطقة وهذا ما أدى البلدين إلى الدخول في سباق التسلح، إن السباق نحو التسلح والصراعات الحدودية قضية تصفية التي انتهت بغلقها دليل على وجود أزمة ثقة عميقة بين البلدين وهذا لا يحل المشكلة كما أن كافة محولات الصلح والهدنة باءت بالفشل فكلما عزما النظامين الحاكمان على ذلك ظهرت حادثة استفزازية لتعيدها إلى نقطة الصفر مما يفسر وصول وضع النزاع إلى حالة من التعقيد وانعدام الثقة بين البلدين الجارين وهذا ما يثبت أن قضايا الصحراء الغربية والسباق نحو التسلح أهم العناصر المزمنة المشكلة للمأزق الأمني بين الجزائر والمغرب.

عرفت قضية الصحراء الغربية عدة مواقف ساهمت في تغيير مسارها ومن بين هذه المواقف نجد موقف الجزائر المدعم والمساند للقضية الصحراوية واعتبارها قضية تصفية استعمار حيث شكل هذا الموقف خلاف مع المغرب فالجزائر الدولة الوحيدة من كل الأطراف الغير مباشرة التي لم تغير موقفها اتجاه دعم الصحراء الغربية.

اتسمت العلاقات الجزائرية المغربية بالعديد من التوترات والتزامات أدت إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية في العديد من الفترات كما خلقت حالة من الشك بين البلدين مآثر على اقتصاد البلدين، أن هذه الخلافات بين الجزائر والمغرب وقفت عائقا أمام تفعيل مسار اتحاد المغرب العربي، هذا راجع إلى سعي كل نظام إلى الترويج لنفسه، وهذا رغبتا منه في السيطرة على المنطقة، ما أدى إلى دخول "الجزائر والمغرب" في سباق نحو التسلح، وقد أثرت ادراكات صانع القرار في البلدين، وحتى إذا لم يكن هناك أمل في السلم بين الدولتين ، فنشوب حرب عسكري بينهما أمر مستبعد.

الخاتمة

تعتبر قضية الصحراء الغربية أهم فاعل في هذا التوتر بين الجزائر والمغرب وكان من الواجب حالها في إطار دولي، وهذا ما سعت لأجله الأمم المتحدة، وهذا التأمين استفتاء تقرير ببعثها بعثة لمراقبة حسن سير هذا الاستفتاء، إلا هذا الأخير قوبل بالرفض من طرف المغرب، وبالتالي أن العلاقات الجزائرية المغربية تتحكم فيها عوائق كثيرة تحول دون رجوع العلاقات الثنائية، وفتح الحدود ويجب أيكون لدى صانعي القرار في الدولتين إدراك أن الاستمرار على هذا الحال لن يفيد الطرفين وبالسلب على الشعبين الشقيقين، مما يجب أن يلتزم الطرفين بالاستماع المتبادل والجلوس على الطاولة التفاوض لمناقشة أهم العناصر المشكلة لهذا التوتر، وإيجاد حل يخدم مصالح البلدين، فالجزائر والمغرب لهما هيبة وثقل سياسي كبير في المنطقة، فالعمل الثنائي يمكن أن يساهم ويبعث مرحلة مزدهرة من التعاون الثنائي بين البلدين بصفة خاصة وفي ظل اتحاد المغرب العربي بصفة عامة.

ويمكن حل هذا النزاع الذي طال أمده، إذا ما كانت هناك إرادة سياسية حقيقية لدى كل من النظام الحاكم في الجزائر والمغرب، والانخراط معا في حوار تشاركي جدي، محاولان من خلاله القيام بالمراجعة الجذرية الأسباب الصراع الحقيقية، والتوصل إلى تسوية متوافق عليها، ولاسيما إذا ما تم ذلك بمساعدة أطراف إقليمية وهذا ما يثبت صحة الفرضية التي ترى أن نجاح بناء الثقة بين الجزائر والمغرب مرتبط أساسا بالإدارة السياسية للبلدين.

من خلال ما تم عرضه يتضح لنا أن:

- الصحراء الغربية أثرت على استقرار منطقة المغرب العربي.

- سيناريو الانفراج للعلاقات الجزائرية المغربية أمر مستبعد إلا في حالة ما تنزل أحد الطرفين عن موقفه لآخر.

- لا وحدة مغاربية إلا بحل القضية الصحراوية.

المراجع والمصادر

قائمة المصادر والمراجع:

مراجع بالغة العربية

1.بن عمر تونسي: تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية. الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987.

2.بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري والحلف الأطلسي الجزائري: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2008.

3.بن غربي ميلود، موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الإقليمية والتحديات الوطنية، د.م.ن: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2011.

4.بوقارة يوسف إدارة الازمات مدخل متكامل، الأردن: اسراء للنشر والتوزيع، 2009.

5.الجابري محمد، وحدة المغرب العربية، بيروت: الدراسات الوحدة العربية، 1987.

6.الجاسور ناظم عبد الواحد، إشكالية الحدود في الوطن العربي دراسات في الصراعات السياسية والعلاقات الحدودية العربية، عمان: دار جدلاوي للنشر والتوزيع، 2001

7.طاهر مسعود، نزاع الصحراء العربية بين المغرب والبوليزاريو سوريا: دار المختار للطباعة والنشر 1981.

8.الميلي مبارك، تاريخ الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية، 2004.

9.بالحبيب عبد الله، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الازمة 1992-1997 عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.

10. إبراهيم عبد العزيز شيحا، مبادئ الأنظمة السياسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1972.

11. فونتنال جاك، "العولمة والامن الدولي، مدخل الى الجيو اقتصادي"، (ترجمة: محمود إبراهيم)، الجزائر المطبوعات الجامعية، 2009.

12. شيكر محمد، الاقتصاد المغربي السياق العام والوضعية والافاق، المغرب: دار النشر والتوزيع حنظلة، 2015.

13. بن شهرة مدني، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009.

14. الجيلالي عبد الرحمان بن محمد، تاريخ الجزائر العام، ج 4، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1994.

15. المغيمي احمد نوري، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، عمان، دار زهران، ط 1، 2011.

16. بن خردف عمار، العلاقات بين الجزائر والمغرب، الجزائر، دار الأمل لطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 2006.

17. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997.

18. رزيف المخامدي عبد القادر، سباق التسلح الدولي الواجس والطموحات والمصالح، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

19. حربي محمد، الوطنيون الجزائريون والمغرب العربي، وحدة المغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

20. صدوق عمر، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولة والعلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

21. محمد سيد السليم، تحليل السياسة الخارجية، ط 2، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998.

22. محمد بن احمد مفتي، تفسير السياسة الخارجية، لرباش، مطابع جامعة الملك سعود 1989.

23. مسعود طاهرة، نزاع الصحراء الغربية بين المغربية والبوليساريو، دار المختار للطباعة والتحفيز والطباعة، دمشق، ط 1، 1998.

24. لوية حسين، تفسير السياسة الخارجية، الرياض، عماد، الشؤون المكتبات، ط 1، 1989.

25. لباين عاشور، محددات السياسة الخارجية المغربية.

26. ابراش إبراهيم، الديمقراطية بين عالمية الفكر وخصوصية التطبيق مقاربة للتجربة الديمقراطية في المغرب. الرباط: منشورات الزمن، د.س.ن. ص54.

27. بن شهرة مدني، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009، ص34.

الأطروحات والرسائل

1- العطري الميلود، الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، علاقات دولية، جامعة باتنة 2007/2006.

2- الواسع وسيلة، مستقبل الإتحاد المغاربي في ظل التنافس الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945- قالمة 2014/2013.

3- بركان إكرام، تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العالقات الدولية، رسالة ماجستير. جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق، 3111/3119

4- بشلاغم جيلاني، العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل السياسة اليمين المتطرف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير.

5- عديلة محمد طاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية 2004، 1990، رسالة مقدمة لنيل الماجستير، جامعة قسنطينة 2004.

6- شيح، فتيحة، الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العالم والاتصال، 3/3114

7- دالع وهيبة، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر.

8- قجالي محمد، ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990.

9- فتاك مهدي، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011/2010.

10- نصيب، عقيلة، العالقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير. جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق،3111

المقالات والمجلات

1- الرشيدي محمد، التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية العلاقات الدولية المعاصرة، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1، 2000.

2- شعلان، حاسم، مشكلة الصحراء الغربية وانعكاسها على مستقبل المن القومي العربي، بحث في الجغرافية السياسية جامعة بابل: كلية التربية الأساسية .مراكز الدراسات، 2015.

3- سليمي، عبد الرحيم المنار، الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الصحراء الدعم والتخلي على الحليف المغربي بحجة الشرعية الدولية بيروت: مركز كارنيجي للشرق الوسط، مؤسسة كارنيجي للسالم الدولي، 4 يوليو3119.

4- بونشيش إبراهيم القادري، "الشركات الاقتصادية العربية وانعكاساتها على التنمية المستدامة"، مجلة الجامعة المغاربية (د. س. ن).

5- مزاحم هيثم، "نزاع الصحراء الغربية: يعود الى الواجهة بعد فشل عملية السلام"، صحيفة الحياة، ع.

6- مهابة احمد، الحدود في العرب العربي، "مجلة السياسية الدولية"، ع، 89 87 19.

كتب باللغة الأجنبية.

1. Wendt Alexander And His Critics: Cobcturism and International Relation, Edited by Stefano Guzzini and Anne Seader; Edition routledetaylor and fancigroup, London and new yort-2006.

2. Bougataia boualem, “les frontiers ineridiorales de l’algerie » alger :edution SNED ,1981.

3. AllinMallinsstate collins induced security dilemma mamantaining the tragedy, journal of the Nordic international studies association vol 39. (1): 2004.